

الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر

(الإمارات العربية المتحدة والعراق / إقليم كردستان)



تأليف : البرفسور رفيق سليمان

بالاشتراك مع : الدكتورة صافية زفنكي

2021

المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا

وظائف الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر







Democratic Arabic Center Berlin - Germany

توفِّر التجربة الفيدرالية في العالم مادة ثرية فكرياً ونظرياً، يمكن من خلالها استنتاج أفضل السبل والممارسات، واستخلاص أهم العناصر الإيجابية لها، من أجل إنجاح تطبيقها في الممارسة السياسية، إذ ما تزال الفيدرالية في مختلف بقاع العالم تعاني من نواقص ومشكلات مختلفة.

يتناول هذا الكتاب دراسة بعض القضايا التي تواجه تطبيق الفيدرالية على المستويين النظري والتطبيقي.

برز الجانب النظري من خلال دراسة مبادئ الفيدرالية ومفاهيمها، وأنواعها، ومزاياها وعيوبها، ونهج علاقات السلطات ببعضها؛ وعرض بعض قضايا السيادة والمساواة في حقوق المواطنين في الدول الاتحادية. بالإضافة إلى اقتراح حلول في مسعى للمساهمة في علاج بعض نواقص الفيدرالية، أو تصحيح بعض مآخذها.

ظهر الجانب التطبيقي من خلال دراسة المشكلات العملية التي تواجه تطبيق الفيدرالية على أرض الواقع. فتوقّف الكتاب في تفصيل تجربتين للفيدرالية في الشرق الأوسط، هما دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العراقية. كما تطرَّق إلى دراسة نماذج من النظم السياسية العالمية من أمريكية وسويسرية وألمانية وفرنسية، فتعرَّض إلى مزايا كل أنموذج وعيوبه ومآخذه. لتختتم هذه الدراسة بتجربة مولدافيا، التي يمكن عدّها من الأعمال القليلة التي درست خصوصية تعقيدات التجربة المولدوفية .

كما لم يغفل الكتاب التطرُّق إلى الكونفيدرالية، لتمييزها عن الفيدرالية، من خلال دراستها على المستويين النظري والتطبيقي، تمثَّلت النماذج الكونفيدرالية التطبيقية من خلال دراسة أنموذجي مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد الأوروبي.

اعتمدت دراسة هذه القضايا الفيدرالية عدة مناهج، منها المنهج التاريخي، والمنهج النظامي، والتحليل المقارن، وطريقة القيمة المعيارية.

تميّزت هذه الدراسة بجرأتها في اختراق المشاكل الواقعية التي تواجه تطبيق الفيدرالية في بعض المجتمعات، إذ أنَّ الفيدرالية قد تنجح في مجتمعات وتخفق في أخرى. كما تجلت الأصالة من خلال عرض المشاكل الفيدرالية الحالية في ظلّ المستجدات الكبيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وما تفرزها من تعقيدات وصعوبات أخرى تضاف على مشاكلها.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717


VR . 3383 – 6530 B

الـنــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de







الكتاب : الفيدرالية ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر
(الإمارات العربية المتحدة والعراق /إقليم كردستان)

تأليف : د. رفيق سليمان و د. صافية زفنكي

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6530. B

الطبعة الأولى

حزيران / يونيو 2021 م

الفيدرالية
ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر
(الإمارات العربية المتحدة والعراق /إقليم كردستان)

البرفسور: رفيق سليمان

بالاشتراك مع : الدكتورة صافية زفنكي

Berlin - 2020

الفيدرالية

ومشكلاتها التطبيقية في العالم المعاصر

(الإمارات العربية المتحدة والعراق /إقليم كردستان)

المقدّمة :

الفيدرالية هي من المبادئ التي تنظِّم العلاقات بين السلطة المركزية والسلطة المحلية التي تمارس على أراضي الدولة المطبقة فيها النظام الفيدرالي. فالفيدرالية ليست شكلاً من أشكال تنظيم العلاقة بين المركز ومناطقه فحسب، بل هي أيضاً رؤية شاملة تقوم على القدرة على اكتشاف الإمكانات التنموية للدولة، بمختلف مجالاتها، وفي مختلف مناطقها. تبحث الفيدرالية من خلال مفاوضاتها، إيجاد حلول مقبولة بين الأطراف، في تقاسمها للمسؤولية، وفي الحقوق والواجبات. ما يجعل الفيدرالية في عالمنا المعاصر أساساً للاستقرار الاجتماعي السياسي.

توفِّر التجربة الفيدرالية في العالم مادة ثرية فكرياً ونظرياً، يمكن من خلالها استنتاج أفضل السبل والممارسات، واستخلاص أهم العناصر الإيجابية لها، من أجل إنجاح تطبيقها في الممارسة السياسية، إذ ما تزال الفيدرالية في مختلف بقاع العالم تعاني من نواقص ومشكلات مختلفة.

تعدّ مسألة الفيدرالية في طليعة الممارسة السياسية الدولية، وفي مناقشاتها العلمية المعاصرة. ولاسيما ما يخصُّ معرفة خصائص تطبيق هذا المبدأ في الممارسة السياسية للجهات الدولية الفاعلة فهي محل جذب للباحثين المتخصصين في العلوم السياسية. وعلى الرغم من الاهتمام بمسألة الفيدرالية بمختلف تشعباتها، إلا أنها مازالت تعاني من جملة قضايا غامضة وغير واضحة. يمكن من خلال إثارة هذه المشكلات ودراستها استخلاص حلول لمعالجة عدد من مشكلات تطبيق الفيدرالية.

تؤثر المشاكل النظرية والتطبيقية الأساسية التي لم يتم حلّها لتطوير الفيدرالية (لاسيما في الشرق الأوسط) سلباً على السلوك السياسي للجماهير، مما يحرّمهم من المبادئ التوجيهية اللازمة لتنظيم دولهم الخاصة، وتقييم أنشطة وحداتها المختلفة. ما سيؤثِّر على الاستقرار السياسي في المجتمع، وعلى الوعي السياسي لاستيعاب المهام الملّحة من قبل مختلف هياكل الدولة، من أجل توفير السلطة والدعم الضروري للشعوب.

تتطلب طبيعة المرحلة المعاصرة من تشكيل الولايات الفيدرالية تقديم دراسات سياسية واجتماعية علمية وموضوعية شاملة، تكشف عن جوهر الفيدرالية ومبادئها وأنواعها ونماذجها، وآفاق تطورها. فقد أبرزت الظروف القائمة المشاكل الفيدرالية التي تستلزم إيجاد حلول لها .

المواد التجريبية، التي تتطلب التنظيم وإعادة التقييم، غنية جدًا، توفِر إمكانية البحث من منظور علمي جديد. وبالتالي، فإن الموضوع المقترح يتضمن دراسة الفيدرالية المطبَّقة، في بعض دول الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، والعراق على وجه الخصوص)، والتي يمكن أن تطبّق في سوريا مستقبلاً، اخترنا هذه الدول لأهمية مواقعها الاستراتيجية وسط العالم، ولثقلها

الاقتصادي كمصادر للطاقة، ولخصوصية العراق في ثراء ثقافاتها المختلفة (وتركيبتها العرقية وخصوصيتها الاقليمية بما فيها ما يسمى بصراعات عرقية وطائفية ودينية معقَّدة. ولعراقتها التاريخية. أما عن خصوصية الفيدرالية في الإمارات العربية المتحدة، فيمكن عدّها من التجارب المميّزة في الشرق الأوسط والناجحة نسبياً مقارنة بتجارب الفيدرالية في دول المنطقة. يمكن ردّ ذلك إلى اعتماد قيادة الدولة والمجتمع فيها على مبدأ المعرفة والتطبيق. لقد نادى الشيخ زايد– مؤسس الدولة – بوضع الأساس على المبدأ القائل: 'الممارسة السليمة تعتمد على النظرية السليمة'. وبذلك يمكن للمرءِ أن يربط عملية الممارسة العملية الناجحة أو الفاشلة بالقيادة المسؤولة بالمؤسسات الواعية وإداراتها التكنوقراطية ومدى فهمها النظري للدستور وهذه المعايير ستساعدنا على فهم الجوانب الفاعلة والغير الفاعلة في مسيرة الفيدرالية عملياً ونظرياً. فمن خلال هذه الدراسة سنثير أبرز مشكلات تطبيق الفيدرالية في هاتين الدولتين، إذ يصعب الإلمام بكلِّ القضايا المتصلة بالفيدرالية من خلال هذا البحث المحدود الحجم.

هذا هو السبب في أننا لا نستخدم سوى عدد قليل من تجارب الفيدرالية (الحقيقية والمحتملة) في تلك البلدان التي اعتبرناها أكثر صلة بمعالجة القضية. تجدر الإشارة إلى أن مشكلات الفيدرالية ما زالت تجذب انتباه الباحثين. من الأدلة المتعددة التي تؤكِد ذلك الاهتمام في إعادة تنشيط المناقشات حول قضية الفيدرالية في الآونة الأخيرة، مثل مؤتمر "الفيدرالية في الشرق الأوسط" الذي نظمه معهد فريمان سبوغلي الشهير بجامعة ستانفورد في عام 2017 [278].

إلى جانب أهمية مسألة الفيدرالية في العلوم السياسية، ثمة أسباب أخرى دفعنا للاهتمام بهذا الموضوع، الفيدرالية في الشرق الأوسط هي قضية وثيقة الصلة للغاية في السياق الحالي. فالمنطقة هي محل اضطراب وصراع، وقد زاد من هذا النزاع التطورات التي شهدتها هذه المنطقة في الفترة الأخيرة، إذ أضيفت إليها مشكلات أخرى من عدم الاستقرار الداخلي، وضعف القدرة على التنبؤ، وتدمير الدولة، والاستجابات غير المؤكدة من النخب للتحديات الحديثة، ما أدّى إلى معاودة عرض مسألة الفيدرالية مراراً وتكراراً من قبل مراكز المناقشات السياسية. يلوّح في الأفق السياسي المزيد من مشاريع الفيدرالية، التي يرى فيها الباحثون – سواء أكانوا من هذه المنطقة أو من خارجها– فرصة للخروج من مخاطر الصراع العام. فمازال هذا الشكل من الحكم يثير اهتمام كثير من البلدان والمناطق.

انطلاقاً من هذه الأسباب والعوامل، سيتعرّض هذا الكتاب إلى دراسة مشكلات تطبيق الفيدرالية في الشرق الأوسط.

تجدر الإشارة إلى أن الحقائق السياسية في الشرق الأوسط ، التي اتسمت مؤخراً بالاتجاه نحو تبني الفيدرالية كحلٍّ للوضع المضطرب الحالي، لها بعض تبريرات. إذ تحاول السلطات المحلية والجهات الخارجية الفاعلة من خلال اعتماد النظام الفيدرالي التوصُّل إلى أنموذج للحفاظ

على الدولة التي تعاني من حالة إضعاف أو تفكك في مؤسساتها. من ناحية أخرى ، يمكن النظر إلى المبادرات الفيدرالية على أنها محاولة من قبل الحكومة المركزية للحفاظ على وحدة البلاد من خلال إيجاد توافق في الآراء مع النخب الإقليمية (غالباً ما تكون عرقية أو غير طائفية). هذا هو التعبير عن الرغبة في تحسين النظام السياسي، الذي لديه القدرة على تنفيذ آليات الحكم، لإنشاء آليات إدارة أكثر دقة. قد لا يكون لدى الحكومة الفيدرالية الكثير من المناطق المتنافسة في عمليات الحكم، ولكنها تحفِّز أيضاً تطوير المجتمعات المدنية والديمقراطية.

من خلال التعرّض إلى دراسة تجارب الفيدرالية، لا يمكننا إهمال تجارب دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا، إذ لا بدّ من دراسة الجوانب السياسية التي تؤثر على هذه الخيارات، والخلفيات التاريخية التي فرضت هذا النظام السياسي من اللامركزية في الحكم . ومن المناسب أيضاً فحص هذه القضية في سياق المناقشات حول الحقائق السياسية لجمهورية مولدوفا. إنها من المشكلات المعقّدة في أوروبا، لأنها ذات أبعاد ومخاطر متشعبة، فآثرنا الاطلاع على هذا الأنموذج أيضاً.(كون جمهورية ملدوفا تعاني من نفس المشاكل العرقية والثقافية، فمثلاً هناك جمهورية بندرستروفيا(ترانسنيتزا) عاصمتها تراسبول التي انفصلت عن مولدوفا عام ١٩٩٢ بعد تدخل الجيش الروسي لصالح ترانسنيتزا وبذلك وضعت نهاية للحرب بين ملدوفا وترانسنيتزا التي أودت بحياة ٢٥٠٠ شخصاً من الجانبين. لكن ملدوفا لا تعترف بدولة ترانسنيتزا وتعتبرها جزءاً من الأراضي المولدافية، كما لا يعترف بها المجتمع الدولي باستثناء روسيا الاتحادية. وبنفس الوقت اعترفت ملدوفا بالحكم الذاتي لمنطقة كَاكَاوزيا الناطقة بالتركية بجهورية ملدوفا عام تجاوز ١٩٩٤ والتي لا يتجاوز عدد سكانها ٨٠ الفا. لذا اخترنا جمهورية ملدوفا لتكون مثالاً حيّاً وفعَّالاً لهذه الدراسة.

لا بدَّ من التذكير أن ثمّة دراسات علمية عديدة ظهرت حول قضايا الفيدرالية في الفترة الأخيرة، تركِّز معظمها على الجوانب السياسية والقانونية. وعلى الخلفيات التاريخية لظهور الفيدرالية وتطور مفهومها، كما تعرَّضت للجوانب النظرية والعملية المختلفة للعلاقات الفيدرالية، وسلطت الأضواء على الطبيعة المحدَّدة لهذا الشكل من التنظيم السياسي، وخصوصيات العقيدة السياسية للفيدرالية وتنفيذها على المستوى الوطني لأنظمة الدول الحديثة، على المستوى العالمي والوطني والإقليمي للفيدرالية، وقد تمَّ التوقيع على هذه الدراسات من قبل عدد من باحثين معروفين مثل دانيال إلعازار ، بريستون تي كينغ، ويليام ريكر ، رونالد واتس، كينيث وير ، فنسنت أوستروم، مايكل برجس، أرندت ليفهارت، ألفريد ستيبان، بيبا نوريس، روبرت شابيرو ، جان إرك، لورانس أندرسون، دانيال زيبلات، موراي بوكشين، جينس فويلك، كلاوس فون بايمي، دانيال وينستوك، واين نورمان، دانيال هالبرستام وآخرون. فقد شكَّلت أبحاث هؤلاء الباحثين الأساس النظري والمنهجي لبحثنا.

في جمهورية مولدوفا، تمَّ تناول مشاكل الفيدرالية، بشكل عرضي، من قبل فالنتين بينيوك وفيكتور جوك وألكساندرو بوريان وفيكتور ساكا وسيرجيو نازاريا وغيرهم. و الجدير بالذكر أنّ الطابع العام للعديد من الأعمال المذكورة أعلاه، اقترحت إجراء دراسة خاصة تركِّز على قضايا الفيدرالية، مع رؤية متكاملة لظاهرة الفيدرالية في دول الشرق الأوسط، فقد اتسمت المنطقة في العقود الأخيرة بالعمليات الاجتماعية السياسية المعقَّدة، والصراعات الأهلية، وانقلاب الأنظمة، والتحدّيات التي تواجه الأمن على خلفية رغبة بعض الاتجاهات بإعادة تنشيط فكرة الفيدرالية.

ثمَّة من تعرَّض إلى دراسة خصوصيات العمليات السياسية الجارية حالياً في الشرق الأوسط، من ذلك أعمال بعض المؤلفين الغربيين، مثل مايكل جونتر وأليكس دانيلوفيتش وإريك ديفيس ومالكولم بيك وبريان جاليجان وديلان أودريسكول ودينيس ناتالي ويوهانس جودي الخ. بالإضافة إلى باحثين مرتبطين مباشرة بمنطقة الشرق الأوسط، مثل: ملاط شبلي وعلي علاوي وحسن القراوي وخدا كيرام وليديا خليل وكاظم عقيل وسوجيت شودري ونغم صالح وعصمت فانلي وبولار كوماراسوامي ورفت الأخالي. ومحمد أحمد وآخرين.

يمكن أن توفِّر هذه الدراسة إمكانية تقييم جودة الديمقراطية في الولايات التي تمَّت دراستها، وتقييم السيناريوهات الافتراضية للتطور المستقبلي للمنطقة، واختبار الحلول الممكنة للسلام والاستقرار في دول الشرق الأوسط، ودراسة تطبيق مبادئ الفيدرالية في حقائق سياسية ملموسة.

على الرغم من الحجم الكبير للأدبيات العلمية حول مختلف جوانب الظاهرة التي تتمُّ دراستها، فإن مشاكل التوتر السياسي في منطقة الشرق الأوسط في سياق قضية الفيدرالية مازالت تستمر وتتعمّق، إذ فقدت الأعمال السابقة أهميتها بسبب التغيّرات السريعة في طبيعة المواجهات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السمات الحديثة للخلافات السياسية في الشرق الأوسط، وانكسارها أمام قضايا وظائف الفيدرالية.

بالإضافة إلى ما ذكرنا سابقاً سيكون من المفيد التحقّق من الفرضيات الرئيسية التالية:

1- ظاهرة الفيدرالية بكلّ تنوعها جزء لا يتجزأ من العمليات السياسية الحديثة، والأشكال المعاصرة للفيدرالية التي جاءت نتيجة لسلسلة من التطورات، ما تتطلب إعادة تقييم تبريرها نظريّاً من خلال التحقيقات العلمية.

2- إطلاق مشاريع الفيدرالية في بلدان مختلفة (بما في ذلك الأنظمة الفيدرالية الموجودة في الشرق الأوسط)، فوظيفة الفيدرالية الحالية مرتبطة بالواقع السياسي للدولة المعنية، مدفوعة بعوامل داخلية وخارجية.

3- ثمَّة علاقة معقَّدة بين الفيدرالية وعمليات التحوّل الديمقراطي. فالفيدرالية أثبتت فاعليتها في التنمية الديمقراطية، ودعم الديمقراطية العاملة، ويمكن أن تسهم في تنظيم سلطة الدولة. إلا

أنها من جهة أخرى في الديمقراطيات الضعيفة الأداء، يمكن أن تعيق أشكال الفيدرالية في تطورها الديمقراطي.

سيتمُّ بناء المحتوى النظري لهذا العمل، وعرض النتائج التي تم الحصول عليها من التحقيقات العلمية التي أجريت، وفقاً للمتطلبات المنهجية العلمية. وبالتالي، سيعمل كلُّ فصل من هذا الكتاب على التحقّق من إحدى هذه الفرضيات. لتحقيق غرض البحث في صياغة الاستنتاجات والتوصيات بناء على تطبيق أنسب الأساليب.

الغرض من هذه الدراسة وأهدافها:

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو توضيح أنواع الفيدرالية المعاصرة، وتحديد الفرص والعقبات التي تلعب أدواراً في تحديد الحاضر السياسي ورسم المستقبل لبعض البلدان.

من أجل تحقيق هذا الهدف الرئيسي للبحث، تمَّت دراسة النقاط التالية :

- دراسة الخصائص النظرية والمنهجية للنهج العلمي لظاهرة الفيدرالية المعاصرة .
- تمييز مبادئ الفيدرالية المعاصرة .
- تحقيق نهج نظامي للعلاقات الفيدرالية في الدول المعاصرة .
- تحديد بعض قضايا السيادة والمساواة في الحقوق للمواطنين الاتحاديين .
- تحديد خصوصيات عمليات التكامل الفيدرالي لدول الشرق الأوسط .
- تحديد بعض الاتجاهات لتحسين تنظيم سلطة الدولة .
- دراسة مشكلات الفيدرالية المتعلقة بدول مختلفة من الشرق الأوسط .
- إجراء تحليل مقارن للفيدرالية في مختلف دول العالم .
- تحديد مدى صلة مشكلات الفيدرالية بالواقع السياسي لجمهورية مولدوفا.
- **منهجية البحث:**

تحقيقاً لأهداف هذه الدراسة، أُستخدمت فئتين من طرق البحث:

1- أساليب فحص المادة النظرية، من وضع ببليوغرافيا، واستقصاء المصادر والمعلومات الضرورية، باعتماد طرائق التحليل، والتوليف، والاستقراء، والاستنتاج .

2- طريقة القيمة المعيارية، من خلال تطبيق النهج النظامي للتحقيق وتحديد خصوصيات العمليات الفيدرالية.

وفقاً لمناهج البحث العلمي، سيتيح لنا التحليل المنهجي الحصول على بعض التوضيحات المفاهيمية في حالة استكشاف الظواهر أو العمليات أو الأحداث. وسيسمح لنا بتحقيق بعض الفروق الاصطلاحية وتحقيق نهج بعض المفاهيم العامة. الحقيقة الأكثر أهمية هنا، أنه بعد تحديد العناصر الأساسية لموضوع البحث، يمكننا التحقّق من التفاعل بين هذه العناصر، وفهم مبادئ عملها كنظام. في هذه الدراسة، ركّزنا على العوامل الوظيفية وغير الوظيفية للفيدرالية المطبَّقة

حالياً، فالنهج النظامي هو أحد الأساليب الرئيسية. لهذا السبب، سيتم عرض نتائج هذا البحث من خلال تطبيق هذه الطريقة في بعض الأجزاء من الفصلين الثاني والثالث.

التحليل المقارن هو طريقة أخرى للبحث يستخدم على نطاق واسع في مجال العلوم الاجتماعية ومؤخراً صار يطبَّق في مجال العلوم السياسية. تنبع أهميته من تجاوز الإطار الوطني في حالة البحث المعقَّد وتوسيع منطقة التحقيق. وهذا يستلزم الاختيار الدقيق للوحدات المماثلة. إنّ للتحليل المقارن ميزة القدرة على التحقّق من العلاقة بين الظواهر وصياغة استنتاجات أعم. في هذا الكتاب، سيتم تطبيق طريقة التحليل المقارن عند البحث في النماذج الفيدرالية العالمية المعاصرة.

إن طريقة القيمة المعيارية مهمة بسبب إمكانية فحص الظواهر السياسية من منظور امتثالها لمعايير أو قيم معينة مثل العدالة والحرية والمساواة. فهي طريقة مفيدة عند البحث في العلاقات الفيدرالية في الدول المعاصرة، لدراسة قضايا السيادة والمساواة في حقوق الولايات الفيدرالية، لتحليل بعض الاتجاهات من أجل تحسين تنظيم سلطة الدولة.

الحداثة العلمية وأصالة النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها:

يتم تحديد الحداثة في المقام الأول من خلال نهج العلوم السياسية المفاهيمية في دراسة الفيدرالية، بناءً على تحليل محدِّد لمشاكل تطوير العملية السياسية، ولاسيما في دول الشرق الأوسط. هذه الدراسة لها طابع مبتكر، برز من خلال المجادلة في عملية البحث عن المشاكل الحالية، والتي نتجت عن سلسلة من التغييرات في الحقائق السياسية لمختلف الدول المعاصرة. نقدّم هنا مقاربة معقّدة للفيدرالية، تستند إلى تحليل منهجي ومقارَن للعمليات السياسية الجارية. إنها واحدة من الأوراق القليلة في جمهورية مولدوفا التي يتمُّ فيها فحص قضية الفيدرالية مع مراعاة الوضع الجيوسياسي الحالي في الشرق الأوسط). فجمهورية ملدوفا الأوروبية تعاني من المشاكل العرقية والثقافية شبيهة بتلك التي تعاني منها دول الشرق الأوسط التي سندرسها في هذا الكتاب.

المشكلة العلمية الهامّة التي تمَّ حلّها في هذه الدراسة هي النهج المعقّد للفيدرالية المعاصرة، الذي أدّى في الواقع إلى تحليل منهجي مناقض للواقع السياسي والذي سمح بتحديد الظروف الوظيفية لتنفيذ مبادئ الفيدرالية في مختلف دول العالم، ولاسيما في الشرق الأوسط.

- **أهمية هذه الدراسة:**

نتائج بحث هذه الدراسة لها أهمية نظرية وعملية واضحة. فالقيمة النظرية والعملية لهذه الورقة مشروطة بمعالجة قضية الفيدرالية المعاصرة، وتطبيق أساليب بحث أكثر ملاءمة في مجال العلوم السياسية، وصياغة استنتاجات وتوصيات لازمة للباحثين والسياسيين على حدٍّ سواء. نتائج الدراسة تجعل من الممكن توضيح الفهم السياسي للفيدرالية. هذا الموضوع يتميّز بخصوصية

المجتمع العالمي، والتغيرات الأخيرة في النظامين الاقتصادي و السياسي في مختلف دول العالم، وآخر الأوضاع الجيوسياسية. لذلك، فإنَّ هذه الدراسة هي في المقام الأول طريقة للحوار وتقديم حلول لتحسين عمل الحكم في الدول ولاسيما التي تتميّز بالتنوع الثقافي الكبير.

إنَّ الأهمية النظرية لهذه الدراسة تبرز من خلال ما يلي:

- تحقيق بعض النتائج فيما يتعلق بالخصائص المنهجية لدراسة الفيدرالية المعاصرة .
- دراسة تجربة فحص أشكال الفيدرالية المعاصرة .
- دراسة تطور النظرية الفيدرالية .
- تحديد عناصر محددة للعمليات الاتحادية .
- تحديد العوامل التي تؤثر على الفيدرالية (بناءً على أمثلة دول الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، تتجلى القيمة التطبيقية لهذه الدراسة من:

- تراكم الخبرات الجديدة على التحليل المنهجي للفيدرالية .
- نتائج الدراسة تجعل من الممكن توضيح الفهم السياسي للفيدرالية.
- التحقيق في النماذج الفيدرالية المعاصرة على أساس التحليل المقارن .
- إمكانية استخدام هذه المادة النظرية في العملية التعليمية، في مجال العلوم السياسية على مستوى الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا .
- إمكانية استخدام مواد هذه الدراسة لمراجعة البحوث السابقة، التي ركّزت على معالجة نفس القضايا .
- وضع بعض الاستنتاجات والتوصيات حول الفيدرالية المعاصرة .
- الجدل العلمي لبعض الحلول المتعلقة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في الولايات الفيدرالية الحالية.

تمَّ تحقيق النتائج العلمية من خلال فحصها والموافقة عليها في أكثر من مركز للبحوث السياسية والعلاقات الدولية، وفي ندوة الملف الشخصي لمركز كومراد– ياشي، و من خلال التقارير والاتصالات في المؤتمرات العلمية الدولية، فهناك أكثر من عشرين مطبوعة علمية، تم تحريرها في تشيسيناو، برلين، مينسك، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى النشاط التعليمي للمؤلف كأستاذ مشارك في جامعة ماردين أرتوكلو في تركيا.

- **محاور الكتاب :**

في المقدمة تمَّ عرض حجج واقعية، وأهمية الموضوع الذي تمَّ التحقيق فيه، وتمَّ تحديد الجدّة العلمية للبحث، وتحديد الغرض من الدراسة وأهدافها. وذكر الفرضيات التي سيتم التحقّق منها، وطرق البحث الرئيسية المطبَقة لغرض الدراسة، والنتائج الرئيسية المقدمة في المنشورات

المختلفة، وفي المؤتمرات الوطنية والدولية. كما تمَّت الإشارة إلى الأهمية النظرية لهذه الدراسة والأهمية العملية للنتائج التي تمَّ التوصّل إليها.

الفصل الأول بعنوان "المعالم النظرية والمنهجية للبحث في الفيدرالية المعاصرة"، يُقسّم إلى ستة محاور، يحتوي على تحليل المواد العلمية حول موضوع المنهج العلمي المعاصر. يتمُّ فيها تحديد مشاكل نظم الفيدرالية، وطرق حلّها. اعتماداً على الأساليب العلمية، التي تقوم على تحليل المادة النظرية (من التوليف، الاستنتاج، الاستقراء)، تمَّت دراسة الأسس المفاهيمية لتفسير الفيدرالية المعاصرة، كما تمَّ تحديد أشكال الفيدرالية، والتحقيق في نظريات الفيدرالية ومراحل تطوّرها، ووجهات النظر المختلفة حول ظاهرة الفيدرالية، ودراسة مزايا الفيدرالية ومثالبها، ساهم كلُّ ذلك في تحقيق هدفنا المتمثِّل في دراسة الخصائص النظرية والمنهجية العلمية في دراسة النظم الفيدرالية.

الفصل الثاني بعنوان "تحديات الفيدرالية في الشرق الأوسط المعاصر" يتضمَّن خمسة محاور، تركَّزت على بحث العلاقات الفيدرالية في الدول المعاصرة من الشرق الأوسط. أُعتمد في هذا القسم تطبيق طرق البحث التي تعمل على حلّ المشكلة، من المنهج النظامي، وطريقة القيمة المعيارية، والتحليل المقارن. وأُستخدمت طريقة القيمة المعيارية في دراسة الظاهرة السياسية من وجهة نظر امتثالها لمعايير وقيم اجتماعية معينة. وبشكل أكثر تحديداً، عملت هذه الطريقة على دراسة قضايا السيادة والمساواة في حقوق المواطنين الفيدراليين. ونتيجة لذلك، تمَّ تحديد بعض الاتجاهات وتحليلها لتحسين تنظيم سلطة الدولة. كما ساهم التحليل المنهجي –الذي استخدم كطريقة أخرى في قسم من هذه الدراسة– في تحقيق الأهداف التالية: التحقيق في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة والمساواة في حقوق المواطنين في الدولة الاتحادية؛ وتحديد الخصائص الرئيسية لعمليات الاندماج الفيدرالية لدول الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، العراق، كردستان العراق، سوريا)؛ وتحديد بعض الاتجاهات لتحسين تنظيم سلطة الدولة.

الفصل الثالث، بعنوان " من المشكلات الفيدرالية التطبيقية لنماذج عالمية"، يتضمن ثلاثة محاور، تمَّ فيه التحقيق في مبادئ الفيدرالية المعاصرة والقضايا الرئيسية للفيدرالية في بعض الدول المعاصرة، ويتوقّف عند تجربة جمهورية مولدوفا. ويختتم بجملة من النتائج.

كما لم يغفل الكتاب التطرُّق إلى الكونفيدرالية، لتمييزها عن الفيدرالية، من خلال دراستها على المستويين النظري والتطبيقي، تمثَّلت النماذج الكونفيدرالية التطبيقية من خلال دراسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد الأوروبي.

من خلال هذه الدراسة، تمَّ تحقيق النهج النظري المعقّد للفيدرالية، وتحديد خصوصيات تطور العلاقات الفيدرالية، ودراسة شروط وظيفية الفيدرالية في مختلف دول العالم، والمشاكل التي تقف في طريق فعاليتها في إدارة التصنيف العرقي والديني بشكل مناسب، واحتواء الصراع بين المجموعات، لتعزيز المجتمع الوطني.

وقد اعتمد الكتاب في توثيقه على: شروح، وجدول محتويات، ومقدمة، وثلاثة فصول، واستنتاجات وتوصيات عامة، وببليوغرافيا.

ويختتم هذا الكتاب بالاستنتاجات العامة التي توصلت إليها هذه الدراسة، واقتراح بعض التوصيات في مسعى لتطوير تطبيق الفيدرالية في العالم المعاصر (ولاسيما في الشرق الأوسط) .

نأمل أن تقدم هذه الدراسة العلمية نظرياً ما يفيد المهتمين والمختصين في العلوم السياسية، وتطبيقياً أن يسهم في معالجة بعض مشاكل الفيدرالية وصعوباتها، في مسعى لتحقيق واقع أفضل يحقق المساواة بين المواطنين قدر الإمكان.

البرفسور : رفيق سليمان

برلين، ٢٠٢٠ ، المانيا الاتحادية

الفصل الأول

المعالم النظرية والمنهجية للبحث في الفيدرالية المعاصرة

1- المعالم النظرية والمنهجية للبحث في الفيدرالية المعاصرة

في هذا الفصل يتمُّ عرض النتائج الرئيسية المتعلّقة بالخصائص النظرية والمنهجية لدراسة الفيدرالية المعاصرة. إذ سمح لنا فحص المصادر الببليوغرافية المهمَّة تقديم وصف للوضع الميداني وملاحظات اهتمام باحثي السياسة بالتطبيق العملي للمبادئ الفيدرالية في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة والعراق و غيرها. في هذا السياق، من المهم أن نذكر أنَّ الفيدرالية هي موضوع نقاش لمختلف دارسي السياسة. يمكن تفسير الصِلة الوثيقة بموضوع "الفيدرالية" بالعاملين التاليين. بروز تحديات جديدة لها دوافع بديلة ومترابطة مثل الحاجة إلى إنشاء تحالفات سياسية من أجل بناء دولة حديثة ومتطوِّرة ديناميكياً؛ من ناحية أخرى، الحاجة إلى تكوين كيانات إقليمية صغيرة ذات نظام حكم ذاتي لامركزي أكثر تكيّفاً وأكثر مسؤولية تجاه المواطنين وأكثر قدرة على إضفاء الشرعية على الانتماءات الجماعية والدينية والعرقية والثقافية والاجتماعية والتقاليد الأخرى [156 ، ص. 3]. إنَّ حالات "الحلّ الاتحادي" هي التي تثبت بشكل مقنع القدرة على إنشاء شكل دستوري ملائم لتنسيق هذه الاتجاهات الموضوعية. إنَّ الحاجة إلى تطبيق مبادئ ومؤسسات وتكنولوجيات للفيدرالية في تسوية دولة متعددة الجنسيات عالية جداً، إذ ثمَّة تناقض بين الرغبة في الحفاظ على هوية الأمم الفردية واستقلاليتها (من المجتمعات العرقية وكيانات الدولة الإقليمية)، فما تزال وحدة الدولة القومية وسلامتها أساسية. العامل الثاني الذي يحفِّز البحوث في مجال الفيدرالية هو الميول المعقَّدة والمتناقضة في كثير من المنظَّمات السياسية الإقليمية في الدول الحديثة. ففي عدد من الولايات الاتحادية، هناك تحوّل مطَّرد من العلاقات الإقليمية السياسية التي تركِّز بشكل صارم على شكل "هجين" من هيكل الدولة الذي يجمع بين المبادئ والمؤسسات الفيدرالية.

سمح لنا كلّ ذلك بتقديم تحليل أكثر شمولاً لهذه الأعمال بملاحظة أنَّ تعدد أشكال الفيدرالية يتيح الفرصة للنظر في الظاهرة من وجهات نظر مختلفة. ومع ذلك، يمكن تصنيف تنوّع التحقيقات ووجهات النظر المتعلِّقة بمعالجة قضية الفيدرالية إلى اتجاهين رئيسيين في هذا البحث. في المجموعة الأولى، يمكن تجميع الباحثين الذين يؤيّدون فكرة أنَّ الفيدرالية والديمقراطية لا يمكن تصوَّرها أنَّها عنصر مشتق من عنصر آخر. ركَّز باحثون آخرون الفئة الثانية) على تعزيز الرأي القائل بأنَّ الفيدرالية كشكل مؤسسي يمكن أن تصبح موضوعاً للتلاعب من قبل النخب السياسية. يعتقدون أنَّ الفيدرالية قادرة على تقوية إمكانات الديمقراطية وإضعافها، تبعاً لظروف تطبيق تلك المبادئ. لذلك، يقوم بعض الباحثين بإجراء تحقيقات نظرية وعملية في حجج مزايا الفيدرالية،

وآخرون لتبرير عيوبها. في هذا السياق، يمكن أن تكشف معالجة مسألة الفيدرالية عن عدد من السمات ذات الصلة لهذه الظاهرة، مما يولِّد بعض الحلول الممكنة للتغلب على الأزمات القائمة.

ثمة تساؤلات تُطرح هنا: ماذا سيكون الغرض من الفيدرالية؟ ما هي الظروف التي تحدِد تبني الفيدرالية؟ كيف يتمُّ تقسيم السلطة بين مستويات الحكم في دولة اتحادية أو على وشك الفيدرالية؟ هل الفيدرالية علاج أم غاية في حدِ ذاتها؟ لماذا قد تنجح قليلاً في بعض أشكال الاتحاد وفي بعضها الآخر يزدهر؟ أو قد يكون عكس ذلك. هذه الأسئلة البارزة حالياً في نظر مروّجي مختلف النظريات الفيدرالية – المؤسسية القانونية لـ [160 (KC Wheare)])، والنظرية الاجتماعية لـ ((M. Burgess, W. S. Livingston، 22-85 [])، والنظرية السياسية / المساومة ([115] WH Riker)، نظرية / عملية النمو ([48] C. Friedrich) وغيرها من الدراسات والأبحاث التي حاولت الإجابة عليها على مرّ السنين.

1-1- الجوانب المنهجية في الفيدرالية المعاصرة :

يعني النهج السياسي دراسة الجوانب الأكثر تنوّعاً في الظاهرة، مثل: مبادئ الفيدرالية وقيمها، والنماذج المعاصرة للفيدرالية، والقومية مقابل الفيدرالية، والعرقية، هذه القضايا تحدِّدها الفيدرالية، وهناك العامل المذهبي، والمعضلات السياسية للفيدرالية، ودور الأحزاب السياسية في تشكيلات الدولة الفيدرالية، والدوافع التاريخية والسياسية للفيدرالية، والفيدرالية والنظام الانتخابي، وتناقضات النظام السياسي الاتحادي، ومؤسسات تصميم الدول التي تمرُّ بمرحلة انتقالية، وتوزيع السلطة في دولة اتحادية، ومبدأ الحكم الذاتي في الاتحادات، والإقليمية مقابل الفيدرالية، والمشاكل الاقتصادية والمالية للفيدرالية، والتبعية والفيدرالية، ورأسية سلطة الدولة، ومسألة التعبير ، وقضية لامركزية السلطة والعلاقات بين المركز والأطراف، وتأثير الفيدرالية على تنمية الدولة، وآليات المشاركة السياسية في الظروف الفيدرالية، والحركات الشعبية للمصفوفة الفيدرالية، وخصوصيات الفيدرالية في بلدان مختلفة [28 ؛ 63؛ 72 ؛ 74 ؛ 86 ؛ 93 ؛ 104 ؛ 122 ؛ 125، إلخ.].

من الواضح أنَّ أحدث الحقائق السياسية تؤدّي إلى تقدّم قضية الفيدرالية في طليعة الممارسة السياسية الدولية، وفي مناقشاتها العلمية المعاصرة. ولاسيما ما يخصُّ معرفة خصائص تطبيق هذا المبدأ في الممارسة السياسية للجهات الدولية الفاعلة، فهي محلّ جذب للباحثين المتخصّصين في العلوم السياسية. وعلى الرغم من الاهتمام بمسألة الفيدرالية بمختلف تشعباتها، إلا أنَّها مازالت تعاني من جملة قضايا غامضة وغير واضحة. يمكن من خلال إثارة هذه المشكلات ودراستها، استخلاص حلول لمعالجة عدد من مشكلات تطبيق الفيدرالية. أصبح توضيح خصوصيات تطبيق هذا المبدأ في الممارسة السياسية للجهات الدولية الفاعلة موضوع نقاش بين مختلف دارسي العلوم السياسية.

الاهتمام بمشكلة الفيدرالية، محاولة لفهم عمل الأنظمة الفيدرالية وشرح كيفية تشكّلها، قد ولّد اهتماماً بحثياً كبيراً لفترة طويلة. إنَّ حجم المؤلفات العلمية المكرَّسة لتحليل مختلف جوانب هذا المفهوم ضخم جداً. يمكن تقسيم مجموع المصادر التي درسناها في أثناء إعداد هذه الدراسة إلى عدة مجموعات:

المجموعة الأولى هي دراسات ذات طبيعة نظرية عامّة مكرّسة لدمج تفاصيل ظاهرة الفيدرالية كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقات الاجتماعية في المجتمعات غير المتجانسة. أصبح عدد كبير من دراسات هذه المجموعة جزءاً من التقاليد العلمية، تمَّ دمجها كجزءٍ لا يتجزأ من الفكر السياسي والممارسة في الدول الحديثة. مثل: أعمال د. العازار [40؛ 41 ؛ 42 ؛ 43] A. A. Lijphart [84]، W. Riker [114؛ 115]، وغيرها، التي أصبحت كلاسيكيات علمية، تصوِّر العلاقات الفيدرالية كوسيلة للتغلُّب على العديد من الانقسامات الاجتماعية، وآلية التكامل الاجتماعي والتغلب على الصراع.

المجموعة الثانية من هذه الدراسات مكرَّسة لتحليل عمل الأنظمة الفيدرالية في الأنظمة السياسية الفردية في مراحل مختلفة من تكوينها وتطوّرها. معظمها وضعت على عاتقها مهمة وصف أكثر اكتمالاً وتفصيلاً للحالات الفردية: أداء العلاقات الفيدرالية، وتطورها في ظروف محدّدة [3 ؛ 13 ؛ 89 ؛ 164 ؛ 147 وآخرون].

استند هذا الكتاب على النهج النظري المعقَّد للفيدرالية المعاصرة، ما أدّى في الواقع إلى التحليل المنهجي والمتناقض للواقع السياسي، الذي سمح بتحديد ظروفه الوظيفية في مختلف دول العالم (ولاسيما في الشرق الأوسط).

ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي للبحث تمَّ اقتراح دراسة المسائل التالية:

- دراسة الخصائص النظرية والمنهجية للنهج العلمي لظاهرة الفيدرالية المعاصرة .
- تحديد مبادئ الفيدرالية المعاصرة .
- تحقيق نهج نظامي للعلاقات الفيدرالية في الدول المعاصرة .
- تحديد بعض قضايا السيادة والمساواة في حقوق المواطنين الاتحاديين .
- تحديد خصوصيات عمليات التكامل الفيدرالي للولايات التي تمَّ فحصها .
- تحديد بعض الاتجاهات لتحسين تنظيم سلطة الدولة .
- إجراء تحليل مقارن للفيدرالية في مختلف دول العالم .
- دراسة مشكلة الفيدرالية المتعلقة بالواقع السياسي في دول بعينها .
- اختبار مدى ملاءمة الفيدرالية لدول مختلفة في الشرق الأوسط.

إن المنهج التاريخي، والنهج النظامي، والتحليل المقارن، وطريقة القيمة المعيارية هي طرق البحث الرئيسية التي ستعمل على تحقيق الغرض المقصود.

تمَّ استخدام التحليل المنهجي، الذي طبقه العلماء الأمريكيون د. ايستون وتي بارسونز، في العلوم السياسية منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. إذ تستكشف هذه الطريقة الحياة السياسية للمجتمع كنظام مفتوح، يخضع لتأثيرات داخلية وخارجية، ولكنّه قادر في الوقت نفسه على الحفاظ على وجوده [228]. يركِز الأسلوب النظامي على نزاهة السياسة وعلاقتها بالبيئة الخارجية. فهو يسمح بتحديد أهم أهداف عمل الدول والعناصر الأخرى في النظام السياسي، وأفضل السبل والوسائل لتحقيق هذه الأهداف، في بناء أنموذج يشمل جميع عوامل الترابط للوضع السياسي الحقيقي. تتميّز طريقة النظام بمراجعة شاملة للاتحاد كنظام يتكوّن من مجموعة من عناصر الاتحاد، يؤدّي ترابطها إلى ظهور خصائص تكاملية جديدة للنظام الفيدرالي غائبة في العناصر المكوّنة (النظم الفرعية). في هذا السياق، من الضروري ملاحظة أنَّ النظام الفيدرالي يتميّز بالسمات الرئيسية للأنظمة المعقَّدة. ونرى أنّه من المفيد ذكر السمات الأساسية التالية: وجود مجموعة من عناصر الاتحاد؛ وتوحيد العناصر في إطار مجموعة متكاملة – دولة ذات سيادة بوجود روابط بين عناصرها من خلال المبدأ التنظيمي – المركز فيدرالي، ومن خلال التفاعل المباشر بين المناطق في مختلف مجالات النشاط؛ واستقرار الروابط والتفاعلات بين عناصر النظام. الهدف من تطوير النظام الاتحادي هو تحقيق نسبة أكبر من الاستقرار المحتمل للعلاقات داخل النظام، وبالتالي، من وجهة نظر النظامية، يمكن وصف الاتحاد بأنّه نظام شامل وهادئ معقَّد له هيكل يتكوّن من عناصر (كيانات الدولة الإقليمية، الولايات الاتحادية). ليس اعتماداً على الإحصائيات فحسب، بل على ديناميكيات سلوك الأنظمة أيضاً، إنَّ لتحديد طبيعتها الاحتمالية أهمية كبيرة في النهج النظامي. فمن خلال هذه الرؤية، تبدو الفيدرالية نظاماً مفتوحاً ذاتي التنظيم.

في هذه الدراسة، سيتمُّ تطبيق النهج النظامي لتحديد خصوصيات العمليات الفيدرالية وتحقيقها. سيتمُّ استخدام نفس أسلوب التحليل المنهجي في البحث المعقّد للفيدرالية المعاصرة، والذي سيسمح لنا بتحديد عناصرها الرئيسية، وكذلك التفاعل بينها، وقد طبّق العديد من الباحثين في مجال العلوم السياسية الطريقة المنهجية لتحقيق الأهداف المختلفة. في معظم الحالات، تؤخذ المشكلة التي تمَّ التحقيق فيها وتحديد أهداف البحث فيها بعين الاعتبار.

التحليل المقارن هو طريقة أخرى للبحث تستخدم على نطاق واسع في مجال العلوم الاجتماعية ومؤخراً طُبِّق في مجال العلوم السياسية. تحدِّد هذه الطريقة العملية العقلية للمقارنة بين شيئين أو أكثر من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها. لذا، فإن الطريقة المقارنة تتمثَّل في البحث عن تفسير الحقائق من خلال مقارنتها بالآخرين من نفس النوع، سواء أكان هذا النوع مشابهاً أم مناقضاً، وهذه طريقة أساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. تعني المقارنة: قرب الحقائق ومواجهتها الموصوفة بشكل منفصل؛ والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، ويتمُّ تجميعها في أنواع وفئات؛ وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الحقائق وتبريرها؛ وتمييز العناصر العالمية عن

الظواهر المحلية؛ تحديد الانتظامية المغرضة والوظيفة التفسيرية. في سياق العلوم الاجتماعية، تعدُّ الطريقة المقارنة ضرورية في شرح الظواهر والعلاقات التي لا يمكن تحليلها بشكل مباشر. في معظم الأحيان، يتمُّ استخدام طريقة البحث هذه في حالة البحث عن المؤسسات السياسية، أو الظواهر السياسية، أو النظم القانونية أو السياسات العامّة. في بعض الحالات، على ضوء المنهج المقارن، يتمُّ فهم الظواهر السياسية بشكل أفضل أو يتمُّ إجراء تصنيفات معينة. كما ذكر جيوفاني سارتوري، يمنحنا التحليل المقارن ميزة التحقّق من العلاقة بين الظواهر وصياغة استنتاجات أكثر عمومية [123 ، ص. 244].

يعتمد التحليل المقارن في العلوم السياسية على مقارنة نفس الظواهر والعمليات السياسية بين الشعوب المختلفة، في مختلف البلدان والبيئات الثقافية. لذا، فإنَّ الطريقة المقارنة تجعل من الممكن الكشف عن السِّمات العامّة والمحدّدة للحياة السياسية لمختلف الشعوب والبلدان، والاتجاهات العامة والخاصة في تطوير العمليات السياسية، لتحديد ملامح النظم السياسية، وتحديد العوامل التي تزيد فاعلية آليات السلطة لكشف صلات النظام السياسي وتفاعلاتها مع المجالات الاقتصادية والروحية للمجتمع، وفي هذه الدراسة ستطبَّق طريقة التحليل المقارن على بحث النماذج الفيدرالية المعاصرة. وسيتمُّ احترام المبدأ الأساسي لهذه الطريقة في الاختيار الدقيق للوحدات المماثلة.

تمَّ الحصول على الوثائق ذات الصلة لإجراء البحث. وبالمثل، تمَّ استخدام الأدبيات ذات الصلة من مواقع الويب والمستندات المطبوعة المنشورة وغير المنشورة مثل الكتب والمجلات والتقارير.

إن طريقة القيمة المعيارية، المهمة بسبب إمكانية فحص الظواهر السياسية من وجهة نظر امتثالها لمعايير أو قيم معينة، هي أيضاً مفيدة جداً لتحقيق أهداف هذا الكتاب. سيتمُّ تطبيق هذه الطريقة للبحث في العلاقات الفيدرالية في الولايات المعاصرة، لدراسة قضايا السيادة والمساواة في حقوق الموضوعات الفيدرالية، لتحديد بعض الاتجاهات وتحليلها لتحسين تنظيم سلطة الدولة.

غالباً ما يتمُّ تطبيق الطريقة التاريخية على العلوم السياسية من حيث إمكانية استخدام الخبرة الإيجابية الماضية في حلِّ المشكلات الحالية. يجب النظر إلى ظواهر الواقع ككلّ، في تسلسلها، والظروف التاريخية التي ولّدتها، والآثار التي أحدثتها.

وبناءً على ذلك، فإن دراستنا هي بحث توضيحي يتبع المزيد من النهج النوعي لتقديم وصف تفصيلي وتشخيص وشرح للفيدرالية وآثارها. تمَّ اختيار هذه الطريقة نظراً لأنَّ نوع البيانات التي تمَّ جمعها وطبيعة البحث شكَّل نوعاً توضيحياً نوعياً. وبعبارة أخرى، تهدف الدراسة بشكل موضوعي إلى تصوير تأثير النظم التي تمَّ إنشاؤها في البلدان التي تمَّ فحصها بدلاً من إجراء أي تحليل تجريبي.

اعتمدت طريقة شرح العالم (من خلال تطوّر الأحداث والظواهر وظهور الحقائق الحقيقية). ويتمُّ التفسير باستخدام طريقة الاستدلال، التي تسعى إلى إنشاء حقائق فردية، ولكنّها غير معروفة، من خلال الحقائق الفردية المعروفة سابقاً. نلاحظ أنه، كما في التاريخ، نتعامل مع حقائق معينة (مستخدمة على نطاق واسع في القانون)، والتي تنبع من فرضية عامة، وطريقة الاستقراء، التي تأتي من الحقائق الخاصّة إلى الأفكار العامّة، وهذا يعني الفعالية العالية في عملية البحث.

2-1 – الأسس المفاهيمية لظاهرة الفيدرالية في العالم المعاصر:

يرجع مصطلح الفيدرالية إلى اللغة اللاتينية من كلمة ""fœdus الذي يشير إلى مجموعة من السِّمات والممارسات المؤسسية للأنظمة السياسية الفيدرالية.

يرى مالكولم فيلي وإدوارد روبين: أنّ الفيدرالية هي إحدى أكثر المفاهيم تأثيراً في الخطاب السياسي الحديث، فتركيز الجدل الهائل ناتج عن عدم وجود تعريف واحد متماسك "[47]. علاوة على ذلك، يعترف باحثون آخرون بغموض المفهوم: "الفيدرالية تعاني من الغموض المفاهيمي" [1 ، ص. 299]، "يمكن أن تكون الفيدرالية كلمة مشحونة ومربكة في بعض الأحيان" [58 ، ص. 3].

في هذا المجال ثمَّة من رأى أنّ مصطلح (الفيدرالية) فضفاض ويرجع هذا إلى غياب الاتفاق على الدلالة المصطلحية والصعوبة في وضع تعريف محدّد لها. فهناك مصطلحان متداولان في هذا المجال هي الفيدرالية(federalism)، والفدرلة (federation)، والمصطلحان مختلفان في المعنى حيث تنصرف الفدرلة إلى الجانب الفلسفي والأيديولوجي ويراد بها المبدأ الفيدرالي, بينما تعني الفيدرالية إنشاء النظام الفيدرالي أو الاتحاد الفيدرالي في التنظيم المؤسساتي. [312، ص 222]. فهناك مفهومان رئيسيان للفيدرالية:

1) يركِّز ما يسمى بالفيدرالية المؤسسية الديموقراطية على التنظيم والتشغيل الديمقراطي للمؤسسات الفيدرالية بدون التدخل في الأيديولوجيات والبرامج السياسية، التي تنتمي إلى الاختيار الحرّ للمواطنين من خلال هذه المؤسسات .

2) هناك الفيدرالية المتكاملة أو العالمية، مفهومها يتجاوز نظرية الدولة الفيدرالية وحدها، ليجعلها فلسفة سياسية في حدِّ ذاتها، مستمدّة من كتابات بيير جوزيف برودون، ومن ممارسة المنظّمات الناشئة من التيارات الثورية النقابية، وكذلك من الشخصية المسيحية الاجتماعية.

بعبارة أخرى، يمكننا ملاحظة مفهومين للفيدرالية: الفيدرالية الأوروبية والفيدرالية العالمية. هذان المفهومان هما من نتائج عمليات العولمة، مع مراعاة نوع الحوكمة في مناطق جغرافية مختلفة من العالم.

الدستور الفيدرالي– كما يفسِّره المتخصّصون– هو اتفاق خاصّ يعترف صراحة بوجود مصالح متضاربة بين المجتمعات الإقليمية المكوَّنة وإلزامهم بالسعي إلى التوافق بدون التفوّق على الأقلية وبدون استخدام القوة.

الفيدرالية هي عملية مفاوضات دائمة: إذ يحتاج بعض القضايا إلى مزيد من البحث والتحليل والتعريف الدقيق. ذلك أنَّ ملامح النظام الفيدرالي تخضع للتفاوض المستمر، "بينما تبني الحكومات نطاق مصالحها وسلطاتها في أثناء متابعة أجنداتها" [116 ، ص. 1626].

يفرض النظام السياسي الاتحادي ودستوره الوطني السلطة الداخلية أو المحلية. ويضع حدّاً للسلطة المركزية وحدوداً لسلطات النظام السياسي الثابت ومؤسساته وأوامره المطلقة.

إنه يمنح المناطق أو المقاطعات كافة السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية وحتى الدبلوماسية.

أشار روبرت إنمان إلى أنَّ كلمة "اتحادية" أصبحت تمثِّل "أيّ شكل من أشكال الحكومة التي تتشكّل من تحالف الحكومات التأسيسية التي يعترف كلٌّ منها بشرعية حكومة مركزية شاملة لاتخاذ قرارات بشأن بعض الأمور بمجرد أن تكون حصراً لمسؤولية الدول الأعضاء الفردية "[4، ص. 73].

يطلق الباحث فكرة "التجمعات الفيدرالية"، أنّها تكوينات للدولة التي تستخدم الوسائل التنظيمية للتوفيق بين متطلبات الإدارة الذاتية والقيادة المنفصلة. يؤكِّد ذلك بعض المؤلفين في هذا المجال [122] فيرون أنَّه طالما أنَّ الفيدرالية هي في جوهرها طريقة لتحصين الجمهورية الديمقراطية، فهذا يعني ضمناً فصل السلطات، تتميّز الأنظمة الشمولية بميزة رفض فصل السلطات بأيّ شكل من الأشكال، وعليه فهي ترفض الاتحاد(الفيدرالي) بأي شكل من الأشكال. قام علماء آخرون، بالترويج لفكرة تأثير الروح الفيدرالية وقدرتها على توفير وزن مؤسسي دستوري للمصالح العرقية الإقليمية المحلية، و السماح– ولو بنسب محدودة– بإدامة معيّنة لها [12].

كتعريف عام للفيدرالية، يمكننا تسليط الضوء على الصياغة التالية: إنّها "تقسيم دستوري بين حكومة عامّة واحدة (يكون لها سلطة على الأراضي الوطنية) وسلسلة من الحكومات دون الوطنية (لها سلطة مستقلّة خاصة بها على إقليمها الخاصّ، الذي يمثِّل مجموعها ما يقرب من جميع الأراضي الوطنية). وفقاً لرأي الأستاذ جوليان سكوفيلد، "الاتحاد غير قابل لتدمير الوحدات غير القابلة للتدمير" [296].

ما يهمُ في توصيف الفيدرالية هو أنَّ العلاقات الفيدرالية المشتّقة منها "يمكن تعريفها بشكل ملائم، كما أشار بريستون كينغ أوتو، كنظام دستوري يشتمل على انقسام بين الحكومات المركزية والإقليمية، حيث يتمُّ منح تمثيل خاص أو راسخ للمناطق ضمن إجراءات صنع القرار للحكومة المركزية "[79 ، ص 140–141].

يتفق معظم الباحثين في فهم مبدأ الفيدرالية اللاسياسية، الذي يكمن جوهره في الانقسام والشراكة بين المركز والمناطق [48 ؛ 75 ؛ 101]. انطلاقاً من ذلك ، يتمُّ تشكيل معايير معينة للنظام الاتحادي:

1- يخضع نفس الإقليم والسكان في ولاية قضائية لمستويين من السلطة.

2- لكلِّ مستوى من مستويات السلطة اختصاصه .

3- لا يحقّ لأيٍّ من مستويات السلطة إلغاء الآخر .

4- المستوى الاتحادي ملزم بضمان تمثيل المصالح الإقليمية.

ثمَّة اهتمام متزايد باستخدام الفيدرالية كوسيلة لإدارة البلدان التي يتميّز سكانها بالتنوّع العرقي. ففي البلدان المنقسمة عرقياً، هناك تطلع إلى الاعتراف السياسي بالتعدّدية الثقافية والعرقية من خلال الفيدرالية التي تقلّل من التوترات والصراعات العرقية.

هذا هو السبب في تفسير الفيدرالية بأنّها حلٌّ وسط بين القومية العرقية، التي تشبه القومية الكلاسيكية التي تدعو إلى التوافق بين الدول [62 ، ص. 9] والمركزية الاستيعابية من قبل الجماعات العرقية السائدة في البلدان المتعددة الأعراق [4 ، ص. 73].

عموماً، الفيدرالية كمفهوم لها تفسير واسع جداً، أولاً وقبل كلّ شيء، لا يُنظر إلى الفيدرالية أنها مجرد بنية مميزة في تصنيفات تنظيم الدولة، ولكن أيضاً كمفهوم يتضمّن بالضرورة إجراءات لتنظيم العلاقات. بحسب دانيال العازار تنحصر أهمية الفيدرالية في سياق ضمان وحدة العناصر المختلفة داخل الاتحاد الذي يسمح بتحقيق الأهداف المشتركة، مع الحفاظ على استقلالية الأحزاب [41].

وهكذا يلاحظ أنَّ في تطور الفيدرالية المعاصرة، تمَّ إعادة التأكيد على اتجاه الاندماج بقوة، مع مراعاة بعض الضمانات لحقوق رعايا الولايات الفيدرالية ومصالحها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل حقيقة أنَّ الميول الانفصالية تشوّه جوهر الفيدرالية ووظيفتها.

3-1- الفيدرالية في فكر الفلاسفة:

على الصعيد الفكري والفلسفي، يعتبر "يوهانس ألثوسيوس" أباً للفيدرالية الحديثة [80 ، ص. 21]. ولاسيما في شرحه لأسس هذه الفلسفة السياسية في : Politica Methodice Digesta Atque Exemplis Sacris Profanis Illustrata (1603).

كان لودولف هوغو (حوالي 1630-1704) أول من ميّز القارات على أساس التحالفات والدول الوحدوية اللامركزية مثل الإمبراطورية الرومانية والاتحادات الفيدرالية التي اتسمت بـ "الحكومات المزدوجة" مع التقسيم الإقليمي للسلطات. وجادل بارون دي مونتيسكيو (1689-1755) بالتنظيمات الكونفيدرالية باعتبارها تجمّع بين أفضل الوحدات السياسية الصغيرة والكبيرة،

دون عيوب أيٍّ منهما. فمن ناحية، يمكنهم توفير مزايا الدول الصغيرة مثل المشاركة الجمهورية والحرية التي تُفهم على أنّها عدم سيطرة – أي الأمن ضد إساءة استخدام السلطة. في الوقت نفسه، تؤمّن الأوامر الكونفيدرالية فوائد الدول الأكبر مثل الأمن العسكري، بدون مخاطر الدول الصغيرة والكبيرة. تسمح "الجمهورية الكونفيدرالية" التي تفصل بين السلطات بالتجانس والتحديد الكافيين داخل وحدات أعضاء صغيرة بما فيه الكفاية. تتمتّع الوحدات الأعضاء بدورها بسلطات كافية لضمان الأمن الخارجي، مع الاحتفاظ بالحقّ في الانفصال. أنَّ المركز قد يغتصب تدريجياً صلاحيات الوحدات الأعضاء. نقلاً عن مونتيسكيو . [303].

اختلف ديفيد هيوم (1711–1776) مع مونتسكيو أنَّ الحجم الأصغر هو الأفضل. في "فكرة الكومنولث المثالي" (لهيوم 1752) أوصى هيوم بترتيب اتحادي للتداول حول القوانين التي تشمل كلّاً من وحدة الأعضاء والمجالس التشريعية المركزية. تتمتّع الوحدات الأعضاء بالعديد من السلطات والمشاركة في القرارات المركزية، ولكن يمكن دائماً إلغاء قوانينها وأحكامها القضائية من قبل الهيئات المركزية، وبالتالي يبدو أنَّ أنموذج هيوم ليس فيدرالياً كما هو مستخدم هنا. واعتبر أنَّ مثل هذا النظام الجغرافي الضخم من شأنه أن يكون أفضل من المدن الصغيرة بمنع القرارات القائمة على "دسيسة أو تحيّز أو شغف" ضد المصلحة العامة.

دافع إيمانويل كانط (1724–1804) عن كونفيدرالية من أجل سلام دائم (1796). تنصُّ مادته الثانية المحدَّدة للسلام الدائم على أنَّ حقَّ الدول يجب أن يقوم على اتحاد سلمي بين الدول الحرّة بدلاً من معاهدة سلام أو دولة دولية. [303].

وبالتالي، كان لتطور فكرة الفيدرالية مسار طويل. و كانت الفيدرالية مدعومة أيضاً في فكر كلٍّ من: كانط وتوكفيل وبرودون وموراس وجوزيف بول بونكور وغيرهم.

في هذا السياق، من الضروري أن نتذكر أنَّ إيمانويل كانط في عام 1795 طرح أسس فلسفة الفيدرالية في نفس الفترة الذي تشكّلت فيها أول دولة اتحادية في أمريكا. فرأى أنّه لا يمكن إيجاد سلام حقيقي، إلا إذا كانت منظَّمة وفق الأنموذج الفيدرالي الذي يسيّطر على الولايات.

حثَّ ماديسون وهاملتون إلى الحذر من منح وحدات الأعضاء حق النقض (الفيتو) الأنموذجي للترتيبات الكونفيدرالية، لأنَّ ذلك سيجعل المركز ضعيفاً ويسبب "تأخيرات مرهقة. وتفاوضاً مستمراً ومكائد؛ وتنازلات وضيعة من الصالح العام. [303].

كما كان لكتابات اثنين من المراقبين السياسيين الإنكليز (ألبرت دايسي وجيمس برايس) تأثير كبير على بدايات نظرية الفيدرالية. لقد حدّد دايسي شرطين لتشكل الدولة الفيدرالية. أولهما هو وجود عدَة دول "وثيقة الارتباط ببعضها محلياً وتاريخياً وعرقياً أو ما شابه يجعلها قادرة على أن تحمل– في نظر سكانها– هوية وطنية مشتركة. والشرط الثاني هو "الرغبة الوطنية في الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الاتحاد".

انعكست الأفكار الفلسفية على الفيدرالية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، لعدَّة أسباب، بما أن الحرب المدمرة كانت ناجمة عن النزعة القومية المتفشية، فقد تمَّ البحث عن بدائل للدول المركزية ذات السيادة، وخروج القوى الاستعمارية من متعدِّدة الاعراق تطلب حلولاً مبتكرة تجمع بين الحكم الذاتي والحكم المشترك. بالإضافة إلى ذلك، لم تسفر العولمة عن الاندماج والمواءمة فحسب، بل أيضاً حثَّ على استكشاف طرق للحفاظ على بعض الحكم الذاتي المحلي.

تطوّرات الاتحاد الأوروبي وردّ الفعل العكسي ضد أشكاله الخاصة من التكامل السياسي والقانوني هي أحد الأسباب الرئيسية لتجدّد الاهتمام بفلسفة الفيدرالية. وقد تناولت المناقشات الفلسفية الأخيرة العديد من القضايا، بما في ذلك أسباب الفيدرالية بشكل مركزي، والاهتمام بمصادر الاستقرار وعدم الاستقرار؛ التقسيم المشروع للسلطة بين الوحدة العضو والمركز؛ العدالة التوزيعية، التحدّيات التي تواجه النظرية الديمقراطية المستلمة، والمخاوف بشأن سياسات الاعتراف. [303].

أشار ر. واتس إلى موضوع مهيمن في رؤيته، بأنَّ العالم المعاصر يشهد تحولًا أنموذجياً من عالم الدول القومية إلى عالم ذي سيادة محدودة للدولة وروابط دستورية إلى الطابع الاتحادي أو الكونفيدرالي "[158، ص. 155].

إنّ النظام السياسي الفيدرالي أتى نتيجة نضال شاق، ليصبح مرجعاً سياسياً، وسياسة ديمقراطية وحضارية لحلِّ مشاكل البلدان مع مزيج من التنوّع الثقافي والعرقي. لقد كانت الإنسانية ولا تزال تعاني من الأنظمة السياسية الشمولية والمؤسسات الوطنية والشكل الهرمي، الذي كان ولا يزال سبباً للحروب الأهلية والداخلية.

إنَّ تشكيل مثل هذه الاتحادات هو نتيجة عمل عسكري، يضمَّ الدولة المهزومة نتيجة لطلب "طوعي" للانضمام إلى الاتحاد. بشكل رسمي، يتمُّ الحفاظ على مظاهر الفيدرالية الكلاسيكية على المستوى التشريعي والدستوري، إلا أنّه في الأساس تنتمي السلطة الحقيقية إلى المجموعة المهيمنة.

1-4- الأسس التنظيمية للأنواع الفيدرالية :

الفيدرالية شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسَّمة دستورياً بين حكومة مركزية (أو حكومة فيدرالية او اتحادية) ووحدات حكومية أصغر (الأقاليم، الولايات)، ويعتمد كلا المستويين المذكورين من الحكومة على بعض، ويتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخصّ الأقاليم والولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكلٍّ منها نظامها الأساسي الذي يحدِّد

سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.

الفيدرالية اتحاد بين عدد من التقسيمات الفرعية (ولايات أو مقاطعات أو محافظات) تحت مظلة الدولة، مكوناً حكومة مركزية. تحتفظ الولايات أو المقاطعات أو المحافظات ضمن الاتحاد على سلطات محلية منفصلة عن الحكومة المركزية.

ما وراء القضايا الفيدرالية، داخل الدولة الفيدرالية، يمكن رؤية ما يسمّى بالمناطق الفيدرالية، التي لا تتمتع بالحصانة الدستورية(بتطبيق صلاحيات فيدرالية)، ولكنّها تخضع مباشرة للسلطات العامّة المركزية. تشمل هذه الفئة المناطق الفيدرالية (الولايات المتحدة والمكسيك وأستراليا، إلخ)، حيث تقع عواصم هذه الولايات، ويتمُّ تحديد بعض أشكال الحكم الذاتي من خلال الحاجة إلى حلّ بعض المشاكل الوطنية. وهكذا نرى أشكالاً من الحكم الذاتي في الاتحاد: جمهوريات مستقلّة، مناطق حكم ذاتي، مقاطعات وطنية، مقاطعات مستقلة.

الاتحاد الكونفيدرالي أو الكونفيدرالية (Confederation)رابطة أعضاؤها دول مستقلّةِ ذات سيادة والتي تفوّض بموجب اتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة أو هيئات مشتركة لتنسيق سياساتها في عدد من المجالات، وذلك بدون أن يشكِّل هذا التجمّع دولة أو كياناً وإلا أصبح الفيدرالية. الكونفيدرالية تحترم مبدأ السيادة الدولية لأعضائها وفي نظر القانون الدولي تتشكَّل عبر اتفاقية لا تُعدّل إلا بإجماع أعضائها. غالباً ما تنشأ الكونفيدراليات للتعامل مع القضايا الحسّاسة مثل الدفاع والشؤون الخارجية أو العملة المشتركة، حيث يتعيّن على الحكومة المركزية توفير الدعم لجميع الأعضاء. من أبرز الكونفيدراليات الحديثة الاتحاد الأوروبي. [303].

تتكوَّن الدولة الفيدرالية أحياناً من تفكك دولة بسيطة قائمة لتتحول إلى دولة مركّبة مشكّلة من وحدات تتمتع بنوع من الذاتية والاستقلال. ثمَّة تمييز بين الفيدرالية واللامركزية الإدارية والفرق بين النوعين هو ما يسبِّب الإشكال والاختلاف في المفاهيم, فالدولة اللامركزية إنّما هي دولة واحدة بسيطة دعت الديمقراطية إلى توزيع السلطة على أقسامها الإدارية, بينما الدولة الاتحادية الفيدرالية هي دول متعدّدة توحّدت أو اتّحدت على أساس من التفاهم والرضا طواعية فكوَّنت كياناً اتحادياً وتقاسمت الأجزاء السلطة. فهنا (اقتسام) للسلطة وهناك(توزيع) لها وهنا (دول متّحدة) وهناك (دولة واحدة بسيطة) وفي كلتاهما تأسيس ديمقراطي رصين.[310، ص225]

في دراسة تطور الهياكل الفيدرالية ثمَّة باحثين [271 ؛ 296] يوجّهون انتباههم إلى مفهوم الكونفيدرالية. وخصائصها الأساسية التي تجعلها مختلفة عن الأشكال الأخرى للفيدرالية، فهي تشير إلى التعاون بين الدول المستقلّة. تميل الكونفيدرالية، على الأقل، إلى مواجهة ميل المجتمعات اللامركزية إلى الانجراف نحو التفرّد. تعني الكونفيدرالية حقيقة أنّها تشكِّل مبدأ رئيسياً وتعطي معنى أكمل للامركزية. انطلاقاً من ذلك، الكونفيدرالية هي اتحاد الدول التي تحتفظ بسيادتها الكاملة

وتكتفي بالموافقة على إنشاء كائنات مشتركة وأساليب مشتركة فقط، من أجل الحفاظ على السلام. تحتفظ كلُّ دولة عضو في الاتحاد ببعض السيطرة المستقلّة على كلٍّ من الشؤون الداخلية والخارجية.

الفيدرالية والكونفيدرالية لديهما اختلافات كثيرة. على سبيل المثال، تركِّز السيادة في النظام الكونفيدرالي على الوحدات، بينما في النظام الفيدرالي فتقع على السلطة المركزية. في حين أنَّ الولايات، في النظام الكونفيدرالي، لديها إمكانية فصل نفسها، ولكن هذا ليس حال الهيكل الفيدرالي.

يعتبر المؤلفون S. Khan و C. Church و K. Dodd أنَّ الكونفيدرالية قابلة للتطبيق ومهمَّة للعالم الحديث. حجج هؤلاء المؤلفين ذات شقين. أولاً، للكونفيدرالية تأثير كبير على دمج الولايات الوطنية القائمة، ما يُسهم في فهم معين لظواهر مثل الاتحاد الأوروبي (المجتمع الاقتصادي الأوروبي) ومنظمة الأمم المتحدة. ثانياً، يمكن أن تصبح الكونفيدرالية أنموذجاً لإرساء التعايش السلمي في وضع محدَّد يتميّز بالتوترات العرقية.

ثمَّة أنواع أخرى من الاتحادات، على سبيل المثال، هناك مجموعة معينة، عادة ما تكون عرقية، تمتلك أذرع التأثير على السلطات المركزية، التي تتحكَّم في الموقف بقوة شديدة ولديها القدرة على السيطرة – سياسياً واقتصادياً وعسكرياً – على مكوّنات الاتحاد. يتمُّ فرض لغة الدولة العرقية وثقافتها في تشكيل الدولة المركزية على حساب الأعراق الأخرى، مما يولّد تأثيرات الاستيعاب القسرية.

هناك الاتحاد، الذي يمثِّل شكلاً متناقضاً داخلياً من التنظيم السياسي. حيث يدخل كلُّ وحدةٍ إلى الاتحاد بشكل شبه كامل بامتيازاتها الدستورية وسلطاتها. تتلقى الحكومة المركزية أموالاً لأنشطتها من خلال مساهمات طوعية، أكثر أو أقلّ، من الحكومات ذات المستوى الأدنى. كما أظهرت التجربة التاريخية، أنَّ الاتحاد هو أحد أكثر أشكال الحكومة غير القابلة للحياة.

بالإضافة إلى الأنظمة السياسية الفيدرالية المنظّمة إقليمياً، تحدث بدائل أخرى مثيرة للاهتمام للدول الموحّدة عندما تتكوّن الوحدات غير الإقليمية من مجموعات تشترك في خصائص عرقية أو دينية أو غيرها من الخصائص. يشار إلى هذه الأنظمة أحياناً باسم الاتحادات "غير الإقليمية". يمكن للاتحاد الفيدرالي أن يعزِّز الازدهار الاقتصادي بإزالة الحواجز الداخلية أمام التجارة، من خلال إنشاء اتفاقيات تجارية بين وحدات الأعضاء والحفاظ عليها، أو من خلال أن تصبح لاعباً عالمياً كبيراً بما يكفي للتأثير على أنظمة التجارة الدولية (كما في مثال الاتحاد الأوروبي. قد تحمي التنظيمات الفيدرالية الأفراد من الاستبداد السياسي، عن طريق تقييد سيادة الدولة، ووضع بعض الصلاحيّات لدى المركز. من خلال تفويض المركز بالتدخل بين وحدات الأعضاء، ويمكن للتنظيمات الفيدرالية حماية حقوق الإنسان للأقليات من سلطات وحدات الأعضاء. تفترض مثل هذه الحجج، أنَّ إساءة استخدام المركز للصلاحيات أقل احتمالاً. [303].

تتنوّع طبيعة الدولة الفيدرالية أو الأنظمة الفيدرالية وهيكلها وسلطاتها وفقاً لما يلي: الخصوصية الجغرافية، الخصوصية العِرقية، خصوصية الاندماج. يمكن أن نجد هذا الوضع في الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وإسبانيا والإمارات العربية المتحدة حيث منحهم نظامهم السياسي ودستورهم الاتحادي – الذي انتخبه الشعب – السلطات الدستورية لإدارة شؤونهم الخاصة والمشاركة النشطة في القضايا الداخلية والخارجية للبلاد، كما منح النظام السياسي الاتحادي ودستوره الحقّ في المشاركة في الحكومة المركزية أيضاً بدءاً من السلطات السيادية الاتحادية من خلال البرلمان بوزارتي الداخلية والخارجية لضمان حقوقهم في الثروة وفقاً لنسبة توزيع السكان في المناطق.

يمكن للخصوصية العرقية أن تجد وضعها في جمهوريات الصين على سبيل المثال غور التركية، وكوسوفو في صربيا الأخيرة، وشعب فلسطين في إسرائيل، وحالة الشعب الكردي في جمهورية العراق الاتحادية.

عقيدة الفيدرالية هي التي تدعم وتؤيّد عملية تكامل الولايات المختلفة، والتي تسمّى أحياناً بالدولة الاتحادية، الأقاليم المتّحدة، الحكم الذاتي الاتحادي، المقاطعات المتّحدة، الولايات المتّحدة، دولة الثروة والسلطة المشتركة إلخ.

يعمل القانون الفيدرالي جنباً إلى جنب مع قوانين الولايات الفيدرالية. ومع ذلك، في جميع الحالات، يقوِّض القانون الاتحادي سيادة التشريع الاتحادي. وهذا يضمن تفرد التنظيم المعياري في الأمور ذات الاهتمامات الرئيسيّة. كما أنه يؤثِّر على أجهزة الفيدرالية.

إنَّ الدستور الاتحادي للدولة المركزية يختلف عن الدستور الاتحادي للدولة المركبة، ويختلف من دولة لأخرى، وذلك من خلال خصوصيتها الجغرافية والثقافية والحضارية المرنة والمتمدنة التي ترفض أن يكون لديها جيش اتحادي خاصّ بها إلا في حالات الحرب، وتنهي شرعية هذا الجيش بعد انتهاء حالة الحرب. مثلاً، لا تسمح دولة سويسرا بتشكيل جيش اتحادي، إلا في حالة الحرب. لأنَّ الدستور السياسي والاتحادي، في الأنظمة الديمقراطية المتمدنة ترى خطراً في بناء أساس للحرب وجيش خاص في دولة اتحادية.

في المقام الأول، يحمي القانون الدولي النظام السياسي الاتحادي الفيدرالي وطبيعة التعدّدية الهيكلية والإدارات المحلية، ولا يحتاج القضاء الاتحادي إلى بناء جيش في المناطق الاتحادية. في بعض الحالات، "يحاول الجيش الوطني الخاضع لسيطرة الحكومة الوطنية قمع النزاعات الإقليمية العنيفة" [63 ، ص. 58]. في ظلِّ هذه الظروف، يعتقد الباحثون بأهمية "الترتيبات المؤسسية بشأن إدارة النزاعات الداخلية" [112 ، ص. 261]. في الواقع، هذا الرأي المُروَّج صحيح: "يجب على دول ما بعد الصراع أن تحلَّ مجموعة مختلفة من المشاكل الدستورية، وفي تقرير فيما إذا

كان يجب تطبيق الفيدرالية، وكيفية تطبيقها، فيجب أن تستجيبَ لمجموعة مختلفة تماماً من التحديّات" [27 ، ص. 380].

علاوة على ذلك، قد يشجّع هذا الوضع المناطق العرقية على التحرّك لبناء جيشها الخاصّ، وهذا ما قد يهدِّد وضع النظام السياسي والدستور الفيدرالي والديمقراطي وبالتالي يمكن أن يشلَّ آليات تطور المؤسسات الفيدرالية وقد يخلق أيضاً معضلات خطيرة، كالعودة إلى حماية القومية والابتعاد عن: الانتماء والنظم الفيدرالية وتشجيع المؤسّسات الوطنية وفرض الثقافة الوطنية، وغياب الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني.

على سبيل المثال، منحت بلغاريا الاستقلال الثقافي للأقلية التركية على أراضي بلغاريا، جمهورية مولدوفا – لشعب غاغاوز، مع ضمان حقّ المواطنة الكاملة دستورياً بالإضافة إلى الحقوق الثقافية، يمنح الدستور البلغاري والمولدافي حقّ المشاركة الفعّالة في مؤسسات الدولة في الداخل والخارج. لا شك أن هناك خصوصيات مختلفة من دولة إلى أخرى، حيث يمنح الدستور العماني الحقوق الثقافية–اللغوية والمواطنة للأقلية البلوشية في إقليم سلطنة عمان [68]. وفقاً للتحليلات والمعلومات والتقارير الواقعية، تتمتّع الأقلية البلوشية بجميع الحقوق وبدون أي تمييز هناك.

بطبيعة الحال، إنَّ مجموعة الرسوم التوضيحية الملموسة للظاهرة الفيدرالية واسعة النطاق. ومع ذلك، تتطلَّب المنظّمات الفيدرالية الاعتماد على مثل هذا النظام من التنظيم الإداري الذي يتمُّ فيه تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والولايات ككلّ، فالفيدرالية هي الدولة التي يتمُّ فيها تقاسم السلطة بين السلطة الاتحادية والسلطات المحلية.

بتحليل أبحاث الهيكل الاتحادي للولايات، نجد أنّه لا يتمُّ تحديده من قبل المنطقة الإقليمية، بحسب عدد السكان وكثافته، ومن خلال وجود العديد من الجنسيات، من قبل النظام السياسي أو من قبل الحكومة، بل من خلال توحيد العديد من الدول أو تحريرها لتحقيق المصالح المشتركة.

5-1- آليات تطبيق الأشكال الفيدرالية:

1-5-1- الأبعاد الفكرية في هياكل السلطات وعلاقاتها الفيدرالية:

فيما يتعلّق بعمليات التغيير الناشئة عن الفصل وتقسيم السلطات في السياسات الفيدرالية واللامركزية، ثمَّة جهود بذلها باحثون لتوضيح هذه الديناميكيات من خلال البحث عن الخصائص المناسبة للمجتمعات المعنية.

على أي حال، تركَّزت آراء الباحثين من مختلف البلدان على إثبات حقيقة أنَّ بعض آليات إدارة العلاقة بين الفيدرالية والتطلعات الديمقراطية توضّح كيف تؤثِّر النماذج الفيدرالية المختلفة على تفضيلات الجهات الفاعلة المعنية في العملية السياسية وعلى استراتيجياتها وقراراتها. هذا التأكيد صالح بشكل خاصّ في المجتمعات التي تكون فيها الفيدرالية والديمقراطية من أهداف التغيير المؤسسي [18 ، ص. 762].

يلاحظ المساهمون في سلسلة "وجهات نظر حول الفيدرالية" أنّ الديمقراطية التشاركية هي مجموعة من الإجراءات –حيث تكون الموازنة التشاركية في أعلى السلم – تمتلك هذه السِّمة المشتركة: القدرة في تنفيذ التعاون الطوعي، المحكوم مؤسسياً، من المواطنين العاديين الذين لديهم سلطات عامة في العملية التداولية لقرار عام (إداري أو حتى تشريعي)، بحيث يمكن للمواطنين أن يكونوا فاعلين مؤثِّرين في نفس القرار [5]. وبالنظر إلى تجارب بعض الدول قد تكون هذه النتائج فيه جانب من الصواب. من هذه الدول مثلاً – بصرف النظر عن الولايات المتحدة – فإنَّ هناك دول لديها نظام حكم اتحادي مثل المكسيك وكندا وأستراليا وألمانيا وسويسرا وماليزيا. في كندا، يتمُّ تعريف نظام الحكم الفيدرالي من خلال تقسيم سلطات البرلمان الفيدرالي وحكومات المقاطعات المختلفة في البلاد.

من خلال التعريفات التي اقترحها بعض المؤلفين أكّدوا الجوانب المختلفة للمفهوم. فقد سلّط بعض العلماء الضوء على شكل الحكومة مع مبادئ التنظيم الاقتصادي للدولة. وأكّدوا على "الفيدرالية التي تحافظ على السوق" [294]. يعرّف ويليام ريكر الفيدرالية بأنّها التسلسل الهرمي للحكومات التي تتميّز بوجود: (أ) "مستويَين من الحكم يحكمان نفس الأرض والشعب" ؛ ب) لكلِّ منهما نطاق محدّد من السلطة ؛ ج) يمتلك كلٍّ منهما ضماناً للاستقلالية في نطاق سلطته [115، ص. 11]. يضيف باري واينغست Barry Weingast والمتعاونون معه أربعة متطلبات إضافية للفيدرالية التي تحافظ على السوق والتي تتعامل بشكل خاصّ مع دور الدولة في الاقتصاد: الحكومات المحلية لها السلطة الأساسية على الاقتصاد ضمن ولاياتها القضائية؛ تتمتّع الحكومة الوطنية بسلطة مراقبة السوق المشتركة، وضمان حركة البضائع، وتعامل السلطات الحكومية الفرعية؛ وتقاسم العائدات بين الحكومات محدود، والاقتراض من قبل الحكومات مقيّد بحيث تواجه جميع الحكومات قيوداً صارمة على الميزانية؛ توزيع السلطة والمسؤولية له درجة مؤسسية من المتانة بحيث لا يمكن تغييره من قبل الحكومة الوطنية سواء من جانب واحد أو تحت ضغوط الحكومات المحلية.[159،ص3]

ينطوي الخيار الفيدرالي على فصل واضح بين صنع السياسات وتنفيذها وتنسيق السياسات المعتمدة. لا شك، إن تطوير السياسة هو حقٌّ حصري للتجمعات المجتمعية الشعبية بناءً على الممارسات الديمقراطية التشاركية. إنّ تنسيق جميع الأنشطة وإدارتها هي من مسؤوليات السلطات الاتحادية ومهامها، والتي تمثِّل وسيلة لربط القرى والبلدات والأحياء والمدن في شبكات اتحادية [271]. إنَّ فهم الفيدرالية يعني فهم مثل هذا التنوّع الغني من التجارب الفيدرالية. من الواضح أنَّ المبادئ التنظيمية والمعيارية الأساسية التي تميّز الفيدرالية عن الأنظمة السياسية الوحدوية صعبة للغاية ولا يمكن أن تكون كافية لوصف هذه المجموعة المربكة وتفسيرها من بين الأنظمة الفيدرالية المطبّقة.

لكن من الواضح أن الفيدرالية هي طريقة لاستدامة الاعتماد المتبادل الذي يجب أن يكون موجوداً بين المجتمعات والمناطق. إنّها طريقة لإضفاء الطابع الديمقراطي على هذا الاعتماد المتبادل بدون التخلي عن مبدأ المسؤولية والرقابة والإدارة المحلية.

موضوع التفسير السياسي للفيدرالية يتعلَّق أيضاً بالعلاقات الفيدرالية، وعلاقات تمثيل مصالح الاتحاد في مجلس الشيوخ بالبرلمان الاتحادي، ومشاركة الهيئة التمثيلية للاتحاد في العملية التشريعية على المستوى الاتحادي، إلخ. بالرغم من الاهتمام بقضية الفيدرالية إلا أنَّ ثمَّة عدد من القضايا مازالت عالقة.

ليس من قبيل المصادفة أنَّ المتخصصين المعاصرين في مجال العلوم السياسية، من خلال مناقشاتهم حول شروط الفيدرالية، والتطبيق الملموس لمبادئ الفيدرالية، على هيكل الدولة في الفيدرالية المعاصرة، غالباً ما يظهر أنها تطبّق صيغ ألغاز الفيدرالية[36 ، ص 42 ؛ ص 164، ص 21].

في رأي د. العازار Elazar، إنَّ تطبيق المبدأ الفيدرالي ينصُّ على مزج الإدارة الذاتية والقيادة المنفصلة، وبالتالي الإشارة إلى هذا الفصل الدستوري للسلطات بأن يكون لمكونات الاتحاد دورها الخاص في سياسة صنع القرار والإدارة. و وفقاً لألعازار، أنَّ جهاز الدولة الفيدرالية يتوافق مع أنموذج لامركزي. تعتمد الفيدرالية كطريقة لتنظيم السلطة الإقليمية والدولة على شكل محدّد من الهيكل الدستوري. عادة ما تكون الولايات الفيدرالية لامركزية: أي أن السلطات المحلية للحكومة تمتدُّ بين العديد من المراكز التي يضمن وجودها وسلطتها بموجب دستور عام، بدلاً من التركيز في مركز واحد. إنَّ اللامركزية كمبدأ للدولة الفيدرالية هي ذات طبيعة تعاقدية، تتعلّق بالتوزيع الهيكلي للسلطات بين المراكز المتعدِّدة (ولايات النظام الفيدرالي). وهكذا، في هذا النموذج، لا توجد مراكز قوة أعلى أو أدنى. لديها سلطات كبيرة أو صغيرة فقط (والتي يتمُّ إصلاحها وفقاً لمهام محدّدة) للحكومة، والتي تتخذ القرارات السياسية المناسبة. يرى د. إلعازار، في الفيدرالية أنّها "طريق إلى السلام"، و "حقٌّ يحافظ فيه جميع الشركاء على تكاملهم، حتى عند قيامهم ببناء إطار مشترك أو أطر مشتركة للتعاون، لتحقيق غايات مشتركة"[43،ص 5].

"إنها حقيقة مثيرة للقلق إذ لا اللامركزية ولا الاكتفاء الذاتي هما بالضرورة من الديمقراطية. تمَّ تصميم مدينة أفلاطون المثالية في الجمهورية لتكون مكتفية ذاتياً، لكن الاكتفاء الذاتي كان يهدف إلى الحفاظ على المحارب وكذلك على النخبة الفلسفية. وبالفعل، فإن قدرتها في الحفاظ على الاكتفاء الذاتي تعتمد على قدرتها في مقاومة التأثير "الفاسد" الظاهر للثقافات الخارجية، مثل إسبرطة، (خاصية، يمكننا القول إنها ما تزال تظهر في العديد من المجتمعات المغلقة في الشرق). [271]. اللامركزية نفسها لا توفِّر أي ضمان بأنها تشكِّل الفرضية العامّة لمجتمع قريب من المجتمع المثالي. إنّها معروفة على مرِّ التاريخ، فمثلاً، الاتحاد السوفيتي والصين بالرغم من تبنيهما

للنظام الفيدرالي بطابع اشتراكي واجتماعي نظرياً، لكنّهما لم يتمكنا من ترجمتها عملياً على أرض الواقع كما يجب.

من الملامح الأساسية للفيدرالية توزيع السلطات. يطلعنا البروفيسور ك.س. وير، في عمل كلاسيكي حول موضوع الحكومة الفيدرالية: "هل يجسِّد نظام الحكم تقسيماً كبيراً في السلطات بين المركز والأقاليم وتنسِّق حكومة من تلك الحكومات في إطار صلاحياتها مع الأخرى وتعتمد عليها؟". النتيجة الرئيسية لتقسيم السلطات تتمثَّل في عدم قدرة أيٍّ من الحكومتين (المركز – الأقاليم) على ممارسة نفس القدر من السلطة التي كانت ستمارسها في ظلِّ دولة موحَّدة غير فيدرالية.

يجب أن تتضمَّن اللامركزية ذات الطابع المحلي والاستدامة الذاتية مبدأ أوسع كثيراً من التنظيم الاجتماعي من مجردِ كونها سلطة محلية، وأن تشارك السلطة جنباً إلى جنب مع اللامركزية، والعمل معاً على البناء والاكتفاء الذاتي، للمجتمع المتنوّع، وتلبية التقنيات البيئية لها، وما شابه ذلك، فثمَّة حاجة ملحّة لأشكال الديمقراطية والتواصل المجتمعي، والأشكال التحررية من الكونفيدرالية.

أدّى النظام العالمي الجديد، الذي تأسّس في العالم بعد أحداث أوائل القرن العشرين، إلى ظهور اتجاه بارز في حكم الولايات: اتجاه نحو الفيدرالية، ما أدّى إلى ظهور أنظمة فيدرالية جديدة، إلى جانب وجود تشكيلات فيدرالية تقليدية قديمة. في الواقع، لا علاقة للعملية الفيدرالية بإنشاء نظام اتحادي بالمعنى العادي.

أظهرت الأنظمة الشمولية (وما بعد الشمولية، الاستبدادية)، في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، الضعف المتراكم، ما أدّى إلى فشلها وانهيارها بسرعة كبيرة [196]. تمَّ إنشاء ولايات جديدة في فراغ ما بعد الاشتراكية / أي ما بعد الاتحاد السوفياتي وفقاً للولايات الفيدرالية التي كانت قائمة بالفعل آنذاك، تاركاً الاتحاد مؤهلاً للحصول على الاستقلال والسيادة من قبل الكيان العرقي، المُدرج في تكوين التشكيلات الفيدرالية القديمة. فمن أجل الحفاظ على جو من التعايش السلمي، قدَّم الخيار الفيدرالي أحد الحلول المعقولة الأخرى. نرى، أنّ هناك ما يبرِّر معالجة القضية الفيدرالية من منظور مترابط، متجسِّداً في الدساتير والهياكل والوظائف، على الرغم من أنَّ العلاقات المتبادلة لها أهمية خاصة في هذا السياق.

في عالمنا الحديث المعقّد، يمكن أن يكون لدينا أي بديل ديمقراطي للدولة القومية. ظاهرياً، وتبدو الحجج مثل حجج بريشر للحكومة المركزية [20] مقنعة إلى حدٍّ ما. من المؤكَّد أنَّه هيكل "ديمقراطي"، لكنّه ما يزال يُفرض إلى حدٍّ كبير من أعلى إلى أسفل بحسب الضرورة لمنع منطقة ما من التسبُّب في حركة غير محلية أخرى، يبدو أن العديد من الأشخاص البراغماتيين يتجاهلون أهمية اللامركزية، يميل كثيرون في الحركة غير المحلية لتجاهل المشاكل الحقيقية "المحلية"، وهي مشاكل مثيرة للقلق لا تقلّ عن المشاكل التي تثيرها العولمة التي تعزّز الترابط التام للحياة السياسية

على أساس عالمي. بدون مثل هذه التغييرات الثقافية والسياسية الشاملة، قد تؤدّي مفاهيم اللامركزية التي تؤكِّد على العزلة المحلية ودرجة من الاكتفاء الذاتي إلى الضيقة الثقافية والشوفينية. يمكن أن تؤدّي هذه الضيقة إلى مشاكل خطيرة مثل العقلية "العالمية" التي تتغاضى عن تفرّد الثقافات، وخصائص النظم البيئية والمناطق البيئية، والحاجة إلى حياة مجتمعية ذات حجم بشري تجعل الديمقراطية التشاركية ممكنة. فلم يعدّ ذلك قضية ثانوية في وقتنا الحالي [37]. يرى المتخصّصون في هذا المجال أنّه من الواضح أننا يجب أن نعطي الأفكار المحلية واللامركزية والاستدامة الذاتية إحساساً أوسع وأكمل.

2-5-1- هياكل توزيع السلطات في النظم الفيدرالية:

يمنح النظام الاتحادي بدستوره الاتحادي التمثيل الدبلوماسي وحقّ النقض/الفيتو حول القضايا الحاسمة والتبادلات الثقافية والتجارية وحقّ الدفاع الشرعي بموجب المعايير والسياسات الدولية والقانون الدولي.

يتمّ الفصل بين السلطات بين الولايات الفيدرالية والدولة الفيدرالية، وفقاً للطرائق التي ينظمّها الدستور الاتحادي. يمكن أن ينشأ الاتحاد من اتحاد عدّة ولايات داخل نفس الولاية الفيدرالية أو من تقسيم الدولة الموحَّدة إلى عدّة كيانات فيدرالية. تشير ازدواجية الدولة التي تمَّ إنشاؤها على هذا النحو إلى ولاء مزدوج للمواطنين: أحدهما تجاه الاتحاد والآخر تجاه الدولة العضو.

بموجب الشكل الأول للفيدرالية، يتمُّ تحديد شكل الحكومة من قبل المواطنين عن طريق التصويت، وبعبارة أخرى، يفترض أنَّ هذه الاتحادات تتكوّن على أساس الماضي التاريخي المشترك والطويل الأمد، الذي غالباً ما يتضمَّن تقارب سمات الهوية، مجتمع اللغة والثقافة. إنَّ مبدأ التبعية هو سمة مميّزة لتشكيلات الدولة، وهو مبدأ يتمُّ من خلاله "إدارة الوظائف الاجتماعية الأساسية على المستوى الابتدائي" [167]: هناك تحديد واضح لكلِّ مكوّن من العناصر الهرمية لمجموعة ما، يتمّ فيه تحديد الواجبات التشريعية والتنفيذية والقانونية بدقّة. وفقاً لهذه الوصفة، فأنّ الدولة التي تنتمي إلى اتحاد، على سبيل المثال، لا يوجد فيها أي حكم لممارسة صلاحيات السياسة الخارجية أو لا يمكنه الامتناع عن القوانين المعتمدة على المستوى المركزي. في مثل هذه الاتحادات، يتجلّى دور المواطنين في الحالة التي يفرضها قرار عقلاني، يولِّده الوعي بالأهداف المشتركة لمواطني الدول الأطراف في الاتحاد للسياسة الداخلية والخارجية، والشعور بضرورة اقتران الجهود.

تتطوّر الأنظمة السياسية الفيدرالية معاً من الولايات الموحّدة، حيث تقوم الحكومات بتفويض السلطة للتخفيف من تهديدات الاضطرابات أو الانفصال من قبل الأقليات المتجمعة إقليمياً. غالباً ما تمنح هذه الأنظمة السياسية الفيدرالية بعض وحدات الأعضاء مجالات معينة للسيادة، على سبيل المثال حول الحقوق اللغوية والثقافية في اتحاد غير متماثل، مع الحفاظ على نطاق واسع لعمل الحكومة المركزية والأغلبية. من أمثلة ذلك الهند وبلجيكا وإسبانيا.

يتضمّن الاتحاد بهذا المعنى تقسيماً إقليمياً للسلطة بين الوحدات المكوَّنة – تسمى أحياناً "مقاطعات" أو "كانتونات" أو "مدن" أو قد تكون "ولايات"، وحكومة مشتركة. عادة ما يكون هذا التقسيم للسلطة راسخاً في دستور لا يمكن لأيّ وحدة عضو ولا الحكومة المشتركة تغييره من جانب واحد. [303].

في المقابل، أصبح مصطلح "الاتحاد الكونفدراليConfederations" يعني نظاماً سياسياً بمركز أضعف من الاتحاد الفيدرالي، ويعتمد غالباً على الوحدات المكوّنة. يتميّز هذا الاتحاد بما يلي: أ) قد تخرج الوحدات الأعضاء من الناحية القانونية. ب) يمارس المركز السلطة المفوَّضة من قبل الوحدات الأعضاء فقط. ج) يخضع المركز لحقِّ النقض لوحدة الأعضاء في العديد من القضايا، د) قرارات المركز تُلزم الوحدات الأعضاء ولكن ليس المواطنين مباشرة. (ه) يفتقر المركز إلى قاعدة مالية أو انتخابية مستقلّة و / أو و) لا تتنازل الوحدات الأعضاء عن السلطة بشكل دائم للمركز. غالباً ما تستند القارات إلى اتفاقيات لمهام محدّدة، وقد تمارس الحكومة المشتركة بالكامل من قبل مندوبي حكومات الوحدات الأعضاء. [303].

من وجهة نظر موراي بوكشين، الكونفيدرالية هي قبل كلّ شيء شبكة من المجالس الإدارية التي يتمُّ فيها انتخاب أعضائها أو مندوبيها من التجمّعات الديمقراطية الشعبية وجهاً لوجه، في مختلف القرى والبلدات وحتى في أحياء المدن الكبيرة. أعضاء هذه المجالس الكونفيدرالية مفوّضون تماماً، ويمكن استدعاؤهم، وهم مسؤولون أمام الجمعيات التي تختارهم لغرض تنسيق السياسات التي تضعها الجمعيات نفسها وإدارتها. وبالتالي، فإنَّ وظيفتهم هي وظيفة إدارية وعملية بحتة، وليست سياسية تصنع سياسة مثل وظيفة الممثلين في أنظمة الحكم الجمهورية. تنطوي وجهة النظر الكونفيدرالية على تمييز واضح بين صنع السياسات وتنسيق السياسات المعتمدة وتنفيذها. "إنَّ صنع السياسات هو حقٌّ حصري للتجمّعات المجتمعية الشعبية بناءً على ممارسات الديمقراطية التشاركية. الإدارات والتنسيق هي مسؤولية المجالس الكونفيدرالية، والتي أصبحت وسيلة لربط القرى والبلدات والأحياء والمدن في شبكات كونفيدرالية. وهكذا تتدفق السلطة من الأسفل إلى الأعلى بدلاً من الأعلى إلى الأسفل، وفي الاتحادات، يتناقص تدفق السلطة من الأسفل إلى الأعلى مع نطاق المجلس الفيدرالي الذي يتنوّع إقليمياً من منطقة إلى أخرى، ومن منطقة إلى مناطق إقليمية أوسع" .[271]

بالإضافة إلى الأنظمة السياسية الفيدرالية المنظّمة إقليمياً، تحدث بدائل أخرى مثيرة للاهتمام للدول الموحَّدة عندما تتكوَّن الوحدات غير الإقليمية من مجموعات تشترك في خصائص عرقية أو دينية أو غيرها من الخصائص. يشار إلى هذه الأنظمة أحياناً باسم الاتحادات "غير الإقليمية". [303].

في الاتحادات المتماثلة (الفيدرالية والكونفيدرالية)، تتمتّع الوحدات الأعضاء بنفس السلطات بالتساوي، بينما في الاتحادات غير المتماثلة مثل روسيا أو كندا أو الاتحاد الأوروبي أو إسبانيا أو الهند، قد تختلف الصلاحيات بين وحدات الأعضاء؛ فقد يكون لبعض وحدات الأعضاء على سبيل المثال حقوقاً خاصّة فيما يتعلّق باللغة أو الثقافة. تتضمَّن بعض الترتيبات غير المتكافئة دولة واحدة أصغر وأكبر، حيث تشارك الأصغر في حكم الأكبر مع الحفاظ على السيادة في بعض القضايا.

حالياً، يُظهر عدد كبير من الدول الأوروبية الحيويةَ النظام الفيدرالي، من ذلك بلجيكا وسويسرا وألمانيا والبوسنة وإسبانيا. على سبيل المثال، حصلت بلجيكا، تدريجياً على وضع اتحادي بناءً على التقسيمات الإقليمية واللغوية. وألمانيا مثال مقنع لدولة اتحادية، تتكوّن من 16 ولاية، مع حكوماتها، السلطات المركزية فيها ليست معنية بالقضايا الاقتصادية أو الثقافية فحسب، بل بقضايا المجالات المشتركة مثل الدفاع والسياسة الخارجية أيضاً، على الرغم من وجود الحكم الذاتي للحكومات. تتولّى الحكومة المحلية مهمّة إبرام اتفاقيات التعاون الدولي. لوحظ "في بروكسل، أنَّ أكثر بعثة دبلوماسية دولية كانت تلك التابعة لأرض بافاريا الألمانية وليست تلك الخاصّة بالدولة الاتحادية الألمانية، والتي لا تعني أي رغبة في استقلال أرض بافاريا " [266].

دخلت البوسنة في قائمة الدول التي تتميّز بالهيكل الاتحادي نتيجة لاتفاقيات دايتون (14 ديسمبر 1995)، التي فرضت الفيدرالية كشرط بارز، ما يضمن التعايش السلمي بين المجتمعات الصربية والكرواتية المسلمة. أما فيما يتعلق بإسبانيا، فالطابع الفيدرالي يعني ضمناً الحقوق والامتيازات الممنوحة لمناطقها المستقلّة مثل بلاد الباسك أو كاتالونيا. كما تمَّ العثور على ميول الحكم الذاتي والأقلمة في دول أوروبية مثل إيطاليا وفرنسا والبرتغال، حيث تمَّ مؤخراً تخصيص عدد من السهول للمقاطعات؛ وهناك إثراء لعناصر الفيدرالية في كلٍّ من النمسا وكندا والمملكة المتحدة.

بالإشارة إلى الأنواع الأكثر انتشاراً في الأبحاث الفيدرالية الحالية، يمكن أن نميّز، بين الأصناف الرئيسية للحكم الفيدرالي: الفيدرالية المزدوجة، والفيدرالية التعاونية، والفيدرالية التنافسية، والفيدرالية غير المتماثلة، والفيدرالية المحافظة على السوق، والفيدرالية التشاركية، والحكومة الكونفيدرالية والحكم المتعدِّد المستويات، وغيرها [1 ؛ 58 ؛ 115]. سنقف عند أبرز الأنواع الفيدرالية:

(الفيدرالية التعاونية) التي يطلق عليها البعض بالمتشابكة، في هذا النوع تكون للأقاليم مشاركة واسعة في قرارات الدولة من خلال ممثليها في المجال التشريعي الاتحادي وفي الحكومة الاتحادية والذين ينتخبون من قبل أبناء أقاليمهم كممثلين لهم في الحكومة الاتحادية. الفيدرالية المُدمجة، والتي يطلق عليها البعض بالمركزية، في هذا النوع يتمُّ اتخاذ القرارات بشكل مركزي بدون

مراجعة الولايات وذلك لوجود ممثلين لكلِ ولاية في السلطة التشريعية وصلوا إلى البرلمان عن طريق الانتخاب: تعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية خير مثال لهذا النوع من الفيدراليات. هناك (الفيدرالية التنافسية) نوع من الفيدراليات تمتلك فيه الحكومة الاتحادية دوراً مصغَراً في الحكومة المحلية لإقليم بمقابل أن تؤدّي حكومات الأقاليم دوراً أكبر في إدارة شؤونها الخاصّة. من الدول التي تتخذ هذا النوع من الفيدرالية بلجيكا, استراليا, البرازيل. (الفيدرالية الحقوقية) يسند إلى هذا النوع من الفيدرالية صلاحيّات غير محدودة في سنّ القوانين على جميع المستويات ذات علاقة بمصالح الفيدرالية. هذا النوع موجود في أغلب الدول الفيدرالية وعلى رأسها ألمانيا والنمسا. وهناك (الفيدرالية المتباينة) يكون فيها تباين بين الأقاليم الفيدرالية واختلاف في مؤهلاتها (السياسية والقومية والجغرافية) يتمُّ فيها الاتفاق بين الحكومة الفيدرالية وبين الأقاليم اتفاقاً فيدرالياً إدارياً معيناً معتمداً على الواقع المختلف في إمكانيات ومتطلبات كلّ مقاطعة لإدارة نفسها. خير مثال على ذلك إسبانيا.(الفيدرالية الإدارية) تتشكّل في دولة واحدة مركزية ذات معالم وخصائص قومية ووطنية وثقافية وتاريخية متجانسة، وهذا لا يمنع بالضرورة من وجود خصوصيات قومية أو ثقافية صغيرة أخرى، فتقوم الدولة المركزية بتقسيم البلاد إلى أقاليم ذات حكم فيدرالي يتمتع كلُّ إقليم بقدر كبير من الصلاحيات الإدارية والمالية وتشترك جميع الأقاليم في التشكيلات. [310، ص226-227]

اعتماداً على الملكية المشتركة بين الدولة الفيدرالية والولايات الفيدرالية، قد تكون الفيدرالية ثنائية أو تعاونية. تتطلَّب الفيدرالية الثنائية توازناً بين الدولة الفيدرالية والولايات الفيدرالية، وهذه الأخيرة تتمتّع باختصاص معيّن، والعلاقات بينهما يكون على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية [127 ، ص. 92]. تقوم الفيدرالية التعاونية على فكرة التعاون الثنائي بين الاتحاد وولايات الاتحاد، مع تقسيم عادل للصفات بين الاتحاد وولاياته. "أعطى هذا التعاون استقلالية للعديد من الولايات، وذلك بفضل عرقلة منح الحكومات الفيدرالية المختلفة" [14 ، ص. 54]. ومع ذلك، فالاتحاد دولة ذات سيادة تولي اهتماماً أكبر لطابعها الوحدوي. في الوقت الحالي، بدأ تصنيف الاتحادات على أنّها متناظرة وغير متماثلة.

يتضمَّن التفسير الواسع لمفهوم فيدرالية الإدماج في فئة الولايات ذات الهيمنة الفيدرالية، إلى جانب الاتحادات التقليدية، للولايات الموحَّدة التي تطبِّق المبادئ الفيدرالية للتوفيق بين متطلبات الإدارة الذاتية والحكم المنفصل. وبالتالي، فإنَّ ظاهرة الدولة الفيدرالية، إلى حدٍّ ما، كبيرة جداً، ومهمّة لفهم الصورة العامّة للعالم المعاصر. هناك، كما يقول الخبراء، عدّة أشكال من الفيدرالية [48]. إذا قمنا بدراسة المشكلة، فبناءً على درجة مشاركة مواطني الدولة في اختيار طريقة تنظيم هذه الدولة، يمكننا التمييز بين نهجين على الأقل.

يتكوَّن الاتحاد المتماثل الكلاسيكي من ولايات الاتحاد، التي لها نفس الوضع القانوني. يتجلّى الاتحاد غير المتماثل في العديد من الأشكال [152]. النموذج الأول هو الاتحاد الهيكلي

غير المتماثل، يتميّز بحقيقة أنّه إلى جانب ولايات الاتحاد، تشمل الدولة الفيدرالية تشكيلات إقليمية أخرى: الأراضي الفيدرالية، المقاطعة الفيدرالية، المستعمرات الفيدرالية، وبعض الولايات، بما في ذلك الولايات المرتبطة بها. في هذا الأنموذج من الاتحاد غير المتماثل، يتمُّ تحديد عدم المساواة في الوضع القانوني للاتحاد عن طريق الحدِّ من حقوق هذا الأخير. النموذج الثاني من الاتحاد غير المتماثل يتكوَّن من ولايات الاتحاد فقط، ولكنّها غير محدّدة. من مثل روسيا، التي تتكوَّن من 89 ولاية فيدرالية، تشمل: الجمهوريات والأقاليم ومناطق الحكم الذاتي وأقاليم الحكم الذاتي، ومدينتان اتحاديتان. يتألّف نموذج الاتحاد غير المتناظر الثالث، "عدم التماثل المموّه"، من ولايات اتحادية من نفس الرتبة، لكنَّ المساواة لا تُحترم في بعض المجالات (يتمُّ تمثيلها بطريقة غير متناسبة في الجمعية البرلمانية، اعتماداً على عدد سكان كلّ ولاية). ومن الأمثلة على هذا الاتحاد الإمارات العربية المتحدة، حيث يمثّل سبعة من أعضاء الاتحاد في الجمعية الوطنية بعدد مختلف من النواب (من 4 إلى 8). يشير التماثل في الواقع إلى التباين (يمكن ملاحظته عادة في معظم الاتحادات) في حجم الوحدات المكوَّنة والثروة، والجغرافيا، والسكان، والتنمية الاقتصادية، وما إلى ذلك "[86 ، ص. 171].

غالباً ما يتمُّ استخدام "مبدأ التبعية" لتوجيه القرارات المتعلِّقة بتخصيص السلطة. وقد حظي هذا المبدأ مؤخراً بالاهتمام نظراً لإدراجه في معاهدات الاتحاد الأوروبي. وترى أنَّ السلطة يجب أن تقع على عاتق الوحدات الأعضاء ما لم يكن تخصيصها لوحدة مركزية يضمن كفاءة أو فعالية مقارنة أعلى في تحقيق أهداف معينة. في مسعى لتهدئة المخاوف من المركزية في أوروبا. [303].

إن أتباع السلطة المركزية هُم جميعاً "محليون"، تمَّ ترشيحهم من قبل اتباعهم المحليين بالمناطق التي ينتمون اليها كممثلين لناخبيهم بمعنى أنّهم يؤمنون بـ "المزيد من السلطة للشعب"، أو على الأقل، لممثليهم. ومن المؤكَّد أنَّ الممثّل الجيد حريص دائماً على معرفة رغبات "ناخبيه" (استخدام بديل لـ "مواطنين").

إنَّ السلطة التي تمارسها الوحدات الأعضاء في الاتحادات الفيدرالية غالباً ما تقيّد أو تنتهك قاعدة الأغلبية، بطرق تستحق التفحّص الدقيق. لطالما اهتمّت النظرية الديمقراطية بكيفية منع هيمنة الأقليات، والعديد من الأنظمة السياسية الفيدرالية تفعل ذلك من خلال منح الوحدات الأعضاء بعض التأثير على القرارات المشتركة. تؤثر الأنظمة السياسية الفيدرالية عادةً على التأثير السياسي للأفراد من خلال تخطّي وزن التصويت لصالح مواطني الوحدات الأعضاء الصغيرة، أو من خلال منح ممثلي وحدات الأعضاء حقّ النقض على القرارات المركزية. وبالتالي، تمارس الأقليات السيطرة في الانتهاك الواضح لمبادئ المساواة السياسية وصوت واحد لكلِّ شخص، وذلك عندما تكون الوحدات الأعضاء مختلفة الحجم. تثير هذه الميزات أسئلة معيارية أساسية حول سبب أهمية

الوحدات الأعضاء لتخصيص السلطة السياسية بين الأفراد الذين يعيشون في وحدات أعضاء مختلفة. [303].

إذا كانت القرارات المتخّذة بشكل مركزي لا تشمل وحدات الأعضاء على الإطلاق، فهذه هي الفيدرالية المنفصلة(المنقسمة أو المدمجة). غالباً ما يتمُّ إعطاء الولايات المتحدة كمثال، حيث أنَّ عضوين من كلِّ ولاية لا يمثلان أو يتمُّ اختيارهما من قبل سلطات وحدة الأعضاء (أي الولاية) ولكن بواسطة ناخبين يتمُّ التصويت عليهم مباشرة من قبل المواطنين، على الرغم من أن ذلك بقرار وحدة عضو(المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة). يمكن أن تشرك الفيدراليات الوحدات الأعضاء في صنع القرار المركزي بطريقتين مختلفتين على الأقل في أشكال مختلفة من الفيدرالية المتشابكة (أو التعاونية). يمكن لممثلي الوحدات الأعضاء المشاركة داخل الهيئات المركزية، في مجالس الإدارة أو الهيئات التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّها غالباً ما تشكِّل هيئة مركزية واحدة تتفاعل مع مثل هذه الهيئات الأخرى، على سبيل المثال حيث يشكِّل ممثلو حكومة وحدة الأعضاء مجلساً أعلى له صلاحية الاعتراض(حق النقض "الفيتو") أو تأجيل قرارات الأغلبية أو تصويت الأغلبية المؤهَّلة (تقسيم الوكالة / الترتيبات العلائقية). [303].

وهكذا، فالفيدرالية نوع من التنظيم والإدارة والحكومة، يتمُّ فيها تنظيم الدولة كاتحاد وتتشارك مع الولايات الفيدرالية السلطات الدستورية المختلفة: التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية .

هناك ما يتعلَّق بكيفية توزيع السلطات(الدستورية والتشريعية والتنفيذية والقضائية) بين الوحدات الأعضاء والهيئات المركزية. بما يضمن العدالة الممكنة في الحقوق والواجبات بين الجميع، بحيث لا يتمُّ إساءة استخدامها أو تخطي صلاحيتها واختصاصاتها من قبل أي مجموعة (من أغلبية أو عرقية أو اقتصادية). وبحيث يتعرّض الكلّ إلى المساءلة القانونية أمام محاكم مستقلّة.

في النظام الفيدرالي هناك تقسيم أو توزيع للسلطات والمهام بين الحكومة الوطنية "الفيدرالية" وبين التقسيمات الفرعية الموجودة كالولاية أو المقاطعة أو المحافظة. وفي حين أنَّ كلَّ دولة تدير سلطاتها ومهامها بشكل مختلف، فالأمن القومي، والدفاع، والخارجية والسياسة المالية والمسائل الأخرى ذات البعد القومي هي من اختصاص الحكومة الفيدرالية، في حين أنَّ مسائل من قبيل الطرق، وصيانة البنية التحتية،وسياسة التعليم هي من اختصاصات المستويات المحلية.

أيّ على الرغم من أنَّ للحكومة الفيدرالية سلطة القرار النهائي، إلا أنّ هناك سلطة وسيادة محدودة ممنوحة للحكومة المحلية حيث لا تمتلك الحكومة الفيدرالية الاختصاص بالتدخل بها. وهذا يختلف تماماً عن الجمهورية الوحدوية حيث تتمتّع الحكومة المركزية بالسيادة الكاملة على جميع جوانب الحياة السياسية، بينما التقسيمات الفرعية فهي ذات طابع إداري محض.

ما يخصّ الأقاليم والولايات فهي تعدّ وحدات دستورية لكلٍ منها نظامها الأساسي الذي يحدِّد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويكون وضع الحكم الذاتي للأقاليم، أو الجهات أو الولايات منصوصاً عليه في دستور الدولة بحيث لا يمكن تغييره بقرار أحادي من الحكومة المركزية.

إنّ طرق توزيع الاختصاصات يراعي الاعتبارات الواقعية التي أحاطت بنشأة الدولة الفيدرالية. هناك عدة طرق في توزيع الاختصاصات هي :

1- أن يحدِّد الدستور الفيدرالي (المركزي) اختصاصات الأقاليم أو المقاطعات على سبيل الحصر تاركاً ما عداها للهيئات الفيدرالية مما يعني إنَّ كلَّ المسائل تكون مبدئياً من اختصاص الهيئات الفيدرالية إلا ما أستثني منها لم ينصّ عليه في الدستور فيكون من اختصاص الأقاليم والمقاطعات.

2- أن يحدّد الدستور الفيدرالي اختصاص الهيئات الفيدرالية المركزية حصراً تاركاً الباقي لأقاليم أو المقاطعات إلا ما أستثني منها لم ينصّ عليه في الدستور فيكون من اختصاص الهيئات الفيدرالية أو هيئات الحكومة المركزية، وهذه الطريقة هي الأكثر انتشاراً وأخذت بها دول كثيرة مثل أمريكا وسويسرا وألمانيا والاتحاد السوفيتي سابقاً.

وقد أُنتقدت هاتين الطريقتين لأنّه قد تظهر في المستقبل مسائل مهمّة لم تؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد الاختصاصات، ومن ثم فإنها ستدخل ضمن اختصاصات الهيئات الفيدرالية أو هيئات الأقاليم التي لم تحدَّد اختصاصاتها مسبقاً.

3- أن يحدّد الدستور الاتحادي (المركزي) اختصاصات كلٍ من الهيئات الفيدرالية المركزية وهيئات الأقاليم والمقاطعات على سبيل الحصر.

وقد انتقدت هذه الطريقة نظراً لما يكتنفها من جمود إذ إنّه لا يمكن معرفة المسائل التي ستظهر في المستقبل, ويترتب على ذلك عدم إمكان معرفة الجهة التي ستدخل ضمن اختصاصاتها ، إذ ستظهر هذه المسائل في المستقبل.

4- تعرف هذه الطريقة بطريقة الاختصاص المشترك أو المختلط حيث يلجأ الدستور الاتحادي إلى جانب تحديد اختصاصات أحد مستويي الحكومة أو كلاهما إلى تحديد قائمة مشتركة من الاختصاصات تأخذ صوراً متعدّدة.

من أهم الاختصاصات السيادة الخارجية والداخلية التي تنفرد بها الهيئات الفيدرالية المركزية كالتالي: 1 -العلاقات الخارجية للدولة والتمثيل الدبلوماسي وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية. 2 -شؤون الدفاع والحرب والسلم. 3 -شؤون الضرائب والكمارك . 4 - توجد جنسية واحدة هي جنسية الدولة الفيدرالية. وإدارة البنوك العامة والموانئ والمطارات الدولية. 5 -إصدار العملة. [308، ص 107-109]. و [309]. +[310، ص 237- 238].

6-1- سلبيات الفيدرالية المعاصرة و إيجابياتها (فكرياً وتطبيقياً):



عند معرفة كل حالة محدَّدة وفحصها فحصاً شاملاً، فأنَّ هذا التحقيق سيتيح لنا الفرصةَ لمعرفة المزايا والعيوب التي عادة ما تصاحب أنظمة الفيدرالية الجارية، وبالتالي، يُظهر المتخصصون، من بين الفوائد التي يمكن اكتسابها من خلال اعتماد الخيار الفيدرالي، حقيقة أنَّ عناصر الهيكل الاتحادي يمكن أنَّ تشكِّل مختبرات حقيقية للديمقراطية، ومنصّات حقيقية للتحقّق من بعض التجارب الاجتماعية والسياسية.

أظهرت الممارسة السياسية أنَّ مؤيدي الفيدرالية ومعارضيها كانوا على حقّ. ويطلق باحثون عديدون أيضاً فكرة الفيدرالية البالية، ويسلِّطون الضوء على حالات فشل العلاقات الفيدرالية [74].

في الفقرة التالية سنتطرق إلى أبرز ما يوجّه إلى الفيدرالية من مناقب ومثالب.

1-6-1- الانتقادات الموجَّهة للفيدرالية وآليات تطبيقها :

ثمَّة مواقف عديدة معارضة وجِهَت إلى النظام الفيدرالي، فمثلاً ديفيد أوين، الذي عمل من أجل السلام في يوغوسلافيا، لديه موقف غريب فيما يتعلّق بالتناقضات المحتملة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية: "الفيدرالية تخلق دولة داخل دولة" [103].

في المجتمع العلمي، ثمَّة آراء غير مواتية حول العملية الفيدرالية. يشير الخبراء إلى أنَّ اللامركزية "ليس لها تأثير في كثير من الأحيان على النمو الاقتصادي". دومينيكو فيسيكيلا، عالم سياسي إيطالي مشهور، يعترف بجدوى الممارسة الفيدرالية لبعض البلدان، و يحذِّر في الوقت نفسه من "مخاطر الفوضى المؤسسية، وعدم القدرة على الحكم، واضطراب الإدارة، والهدر المالي، وعدم الكفاءة على نطاق واسع، والانحطاط الإداري، وتراجع العقل العام ... "[260، ص. 12]. وهكذا، فإنَّ الفيدرالية غير صالحة بشكل لا لبس فيه. وأنّ مشكلة التنفيذ الحقيقي لمبادئ الفيدرالية تبدو أكثر تعقيداً.

و يزعم منتقدو الفيدرالية أنَّه لا يوجد ارتباط مباشر بين الفيدرالية والإمكانات المنسوبة إليها، أو بعبارة أخرى، لا يوجد ضمان بأنَّ حكم النظام الفيدرالي سيشجّع على الديمقراطية، أو يوفِّر الازدهار الاقتصادي، لصالح الأقليّات [47]. وهناك بيراميندي Beramendi ، الذي يفسّر الفوائد الناتجة عن الفيدرالية على أنّها "وهم فيدرالي" [18 ، ص. 759] . ومؤلفون آخرون [52] يطلقون الجدل حول مزايا الحكم الوحدوي والبرلماني مقابل الفيدرالي أو الرئاسي.

وأنَّه لا يمكن تجاهل أنَّ الفيدرالية ليست بديلاً قابلاً للتطبيق للانفصالية، وفي ظلِّ ظروف معينة، يمكن أن يكون عاملاً مفضَّلاً للاندفاعات الانفصالية .[32 ؛ 81].

تبقى الفيدرالية مجهولة إلى حدٍّ كبير، لأنَّها أحياناً قد تعادل تدمير الدولة والأمَّة. في بريطانيا ترتبط الفيدرالية كثيراً بالمركزية (وهذا هو السبب في اعتبار المشاريع الفيدرالية أنّها تراكم كثير من السلطات في أيدي التكنوقراط) [168، ص 5]. ألفرد ستيبان يشرح هذا الموقف: "لسوء الحظِّ، إنَّ بعض الأعمال الأكثر تأثيراً في العلوم السياسية اليوم تقدِّم تعريفات للفيدرالية غير مكتملة

أو غير كافية، وبالتالي تشير إلى مجموعة من خيارات تواجه الولايات الديمقراطية الجديدة قد تكون أضيق مما هي عليه في الواقع. يعود ذلك إلى حدٍّ كبير إلى تركيز المعنيين بشكل حصري على الأنموذج الذي قدّمته الولايات المتحدة، التي تعدُّ أقدم الديمقراطيات الفيدرالية وأكثرها نجاحاً"[130].

عادة ما تنطوي المساوئ التي لوحظت في عمل الحكم الفيدرالي على نوعين من الإزعاجات:

1- قلّة فرص فرض سياسة وطنية واحدة، الأمر الذي قد يسبِّب بعض الالتباس .

2- صعوبة اتخاذ قرارات مسؤولة: إنَّ تداخل حدود الاختصاص بين الحكومة الوطنية وتلك الخاصة بكيانات الاتحاد يجعل من الصعب عزو الذنب إلى السياسات الفاشلة.

لقد استخدمت بعض الحجج بكفاءة في طعن حالة الديمقراطية التشاركية من خلال مقولة إننا موجودون في "مجتمع معقّد أو متعدّد الجنسيات". إنَّ العمليات الحالية في الاقتصاد "عالمية" للغاية، قد تكون، لكشف التعقيدات من المجال الإنتاجي. في الظروف الحالية للنظام الوطني، غالباً ما يكون النظام السياسي شديد المركزية، من الأفضل تقوية التمثيل في الدولة، لزيادة كفاءة المؤسسات؛ وننصح "بتعزيز" المحلية "المثالية" في مخطّطات سيطرة الشعوب على الحياة السياسية والاقتصادية [271].

ويظهر بعض الحجج لصالح الحكومة المركزية، فثمَّة من يرى أنّ "صراع اللامركزية" لا يقلّ خطورة عن القضايا التي أثارتها العولمة والتي تعزِّز اللامركزية الكاملة للسياسة على المستوى العالمي. يتسبّب تفسير مفهوم اللامركزية في فهم المساهمة في العزلة المحلية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي، ما قد يؤدّي عموماً إلى التضييق الثقافي و اذكاء الشوفينية.

يمكن لظاهرة التضييق أن تؤدّي إلى مشاكل لا تقلّ عن مشاكل توحيد الثقافات، من خلال تسطيحها، إذ يمكن أن تأتي من خلال الديمقراطية التشاركية. يجب أن يؤخذ في الاعتبار المثل المحلية، اللامركزية، والاستدامة الذاتية للمجتمعات في مناقشات مسائل تنظيم الدولة. من الواضح أنَّ الأمر المقلق ليس في اللامركزية ولا في الاكتفاء الذاتي، كما أنَّه ليس بالشرط المسبق بتطبيق الديمقراطية بكامل هيئتها. ومع ذلك، فاللامركزية نفسها لا تقدِّم أي ضمان بأنّه سيكون لدينا مجتمع متعدِّد الثقافات. يمكن أن يتعايش المجتمع اللامركزي بسهولة مع التسلسلات الهرمية الصارمة للغاية [296 ، ص 2-3].

تجد هذه الميول تفسيراً معيناً يتمُّ التذرع به "التفاقم المفاجئ للتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مصحوباً بزيادة عدم الاستقرار السياسي والمظهر العام للعنصر المتضارب في هذه المساحة. كان هذا هو حال تلك البلدان والمناطق التي تتميّز بخصائص تعدّد الأعراق للسكان، على وجه الخصوص، وأصبحت نقطة التقاء المصالح الجيوسياسية والاقتصادية وغيرها من المصالح، والتي تجلّى من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية و فوق الإقليمية "[197 ،

ص. 136]، ولا تزال تتجلّى في البلدان المتقدِّمة والدول النامية اقتصادياً. على أيِّ حال، ما تمَّ الكشف عنه من خلال العديد من التفسيرات والتحليلات والمقارنات لظاهرة الفيدرالية الواردة في أدبيّات البحث الميداني(العملي)، يؤكِّد الفكرة الموضّحة في أعمالهم حول "الفيدرالية"، أيّ تمكّنوا من رسم الخطوط العريضة لتوضيح فكرة الفيدرالية.

منذ الافتراضات النظرية وحتى تطبيقها في الممارسة السياسية ثمّة مسافة طويلة جداً. "الأخطار" المرتبطة بالتنفيذ المحتمل للمبادئ الفيدرالية في الواقع السياسي، يمكن أن تولِّد مواقف متردّدة. وهكذا، فإنَّ مناقشة مشكلة الفيدرالية في وسائل الإعلام في جمهورية مولدوفا بعد عام 2003، والتي يتمُّ تنشيطها بشكل دوري متكرِّر، تشير إلى أنَّ "سكان جمهورية مولدوفا غير قادرين على الادعاء بضرورة حتمية نظام الحكومة الفيدرالية، في هذه الحالة بالذات ينقصها توحيد باقي الفيدراليات حول العالم: الهدف المشترك، منذ البداية، أنَّ الانفصالية ظهرت بسبب اختلاف في الهوية الثقافية، تمَّ إطلاق الرأي القائل بأنَّ الأقليات كانت تخشى "انحطاط" وضع المواطنين العاديين، في الحقوق والواجبات، وليس في الحقوق فقط "[177].

إنَّ أتباع هذه المواقف المتشدِّدة الرافضة للفيدرالية يسعون إلى ترويج سلبيات الفيدرالية بمبرِّرات وأسباب مختلفة، هذه الآراء تعكس مواقف معظم المتطرفين القوميين، والأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية، التي تحاول أن تبرِّر سياساتها القعمية بذرائع وحجج مختلفة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

إنَّ التعدديّة اللغوية تهدِّد الوحدة الوطنية، إذ يثير أتباع هذا الاتجاه خلافاً وتساؤلات حول مفهوم المساواة بين جميع المواطنين في جميع النواحي المادية والفكرية، هل يتعلّق الأمر بالذات والهوية(الثقافية أو العرقية أو الدينية)، أم بالتركيز على المصالح المادية؟

ثمَّة تساؤل يُطرح هنا، هل من الواجب تصميم المؤسسات العامّة بما يمكّن الجميع بعدم الشعور بالإهانة، وأن تلقى أكبر قدر من المساعدة الممكنة مع تعزيز هويتهم؟ إنَّ مثل هذا الشعور يمكن أن يحدث مع مختلف أنواع الهويات التي تتنوّع وتتعدّد، بأشكال مختلفة، إذ قد تتحدّد الهويات تبعاً للهوية العرقية أو الدينية، أو الجنس، أو المهنة، أو المركزية للآخرين، أو أسلوب الحياة المهيّمنة، من الصعب الافتراض أو الاعتقاد أنَّ الترتيبات الاجتماعية والسياسية يجب أن تصمّم بطريقة تشجِّع أكبر قدر ممكن من الهويات المختلفة. [302، ص 700].

ثمَّة ذريعة أخرى يتحجَّج بها المعارضون للفيدرالية أنّ الكلفة المادية للفيدرالية باهظة، وأنّ النتيجة ليست فعّالة مقارنة بالكلفة. فيرى أصحاب هذا الرأي أنَّ المساواة في المعاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اللغوية)، هي أكثر كلفة وأكثر استغراقاً للوقت، وأنّه بمثابة إنفاق في غير محلّه، وأنّ الأولى أن تتجه هذه المصاريف إلى الصحة أو النقل أو التعليم. وأنَّ التوزيع

العادل، يتعلَّق بمدى اقتسام عبء المصاريف التي يتطلبها دعم التنوع بصفة عادلة. [311، ص 266]. فيرى هذا الفريق أن التنوّع يشكِّل عائقاً أمام الازدهار، وهدراً في الوقت والجهود.

كما يرى المناهضون للفيدرالية أنَّ النزعة الانفصالية تقوى في وجود التفاوت الاجتماعي وانعدام المساواة في فرص العمل، فتتحدّ الأقليّات في حركات وتنظيمات سياسية تعمل على رفع شأن الجماعة الاقتصادية، مما يزيد من شعورها بالغبن. [304، ص 140].

إنّ مقاومة تنفيذ المشاريع الفيدرالية، يرجع في المقام الأول إلى الحاجة إلى إعادة توزيع الموارد، والتي تؤثِّر حتماً على مصالح أولئك المحرومين من دورهم. ونتيجة لذلك، هناك مخاوف من أن يفقد قادة الأغلبية دعم ناخبيهم؛ إنَّ الحكم الذاتي أو إنشاء ولاية مناسبة للاتحاد هو مجرد خطوة وسيطة على طريق الانفصال؛ نتيجة "تسجيل" الدولة القومية لجماعة عرقية تختلف في قيمها الثقافية والدينية عن الأغلبية. وقد تتأثّر القيم الأساسية لدولة معينة؛ فلن تكون الوحدة الوطنية الإقليمية المشكَّلة حديثًاً فعّالة من الناحية الاقتصادية والإدارية، ما سيؤثِّر حتماً على الوضع العام في البلاد؛ ستكون هناك عواقب غير متوقّعة لمثل هذا الإصلاح للدولة؛ يمكن للفيدرالية أن تدفع الجماعات الأخرى للتعبئة من أجل الحصول على الاستقلال الذاتي؛ لن يساعد إدخال مبادئ الفيدرالية في ضمان التعايش بين الجماعات العرقية المختلفة.

2-6-1- مزايا الفيدرالية(نظرياً وتطبيقياً):

شكّل جميع السلبيات التي ذكرها الرافضون للفيدرالية مصدر قلق لليبراليين، ولقيم العدالة والمساواة.

فكانت آراء هذا الفريق ومواقفهم تنطلق من مبدأ أنّ السياسة اللغوية هي قضية أخلاقية وسياسية وقانونية كبيرة، وأنّ النزاعات قد أفسحت المجال لعدد من المفاهيم والقيم التي تمَّ التعامل معها على نطاق واسع في أدب التعددية الثقافية، بما في ذلك المساواة، والعدل، والاعتراف، والحرية، والهوية، والديمقراطية، وحفظ الثقافة.

سنعرض في هذه الفقرة الردّ على معظم الانتقادات والسلبيات التي وجهها المعارضون للفيدرالية، من ذلك:

إنَّ النظام المركزي يعمل على تماسك الوحدة الوطنية:

إلا أنَّ الملاحظ أنَّ الفيدرالية قد تدعم بروز الأمم وتماسكها. من ذلك، هناك سياسات ناجحة لدول اعتمدت الفيدرالية، فمعظم الدول المتطورة عالمياً نظامها فيدرالي. إن سياسة البقاء لأمَّة متعددة الأعراق والطوائف تعتمد على خلق الانسجام الاجتماعي بين شعوبها. وعلى السياسة الجيدة أن تخلق هذا التماسك.

إنَّ الفيدرالية، يمكن عدّها طريقة مناسبة لتحقيق التوازن في مصالح جميع المواطنين والاعتراف العلني بحقوقهم. وعند تحقيق المساواة بين جميع المواطنين، على جميع الصعد السياسية

والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، عندها ستتعزز قيم المواطنة والانتماء. ويمكن أن يساهم في تعزيز الهوية.

هناك من يرى أن مبدأ الدولة القومية المتجانسة إثنياً ولغوياً، الذي ما يزال العديد من السياسيين يطبلون ويزمرون له، ليس سوى سراب، وفكرة بعيدة عن الواقع، لا غرض لها سوى خدمة التلاعبات السياسية. [313، ص69].

عن حجّة المعارضين للفيدرالية لكلفتها الباهظة وأنَّ نتائجها غير مفيدة، ردَّ الليبراليين على ذلك أنَّ للفيدرالية فوائد كثيرة، وكلفتها غير مرتفعة مقارنة بنتائجها الثقافية والأخلاقية، فهي تعلي من القيم الإنسانية، وتقوّي العواطف، والولاءات والفلسفات، فمثل هذه الأمور أكثر أهمية من المردودات المادية والنفوذ الاقتصادي. بينما الإقصاء والتهميش بحقّ الأقليات وثقافتها قد يولِّد حروباً أهلية، أو يثير نزاعات عرقية متواصلة، ما قد يكلف الدولة مادياً وبشرياً أضعافاً مضاعفة من كلفة منح الحقوق الدستورية للأقليات اللغوية.

فيما يخص المساواة، لا مانع من تحمّل كلفة أكبر واستغراق وقت أطول من أجل تعزيز المساواة. وهذا إجراء مشجّع للهوية المشتركة. وليس بالضرورة أن يكون التماسك الاجتماعي سبباً وجيهاً لتعزيز المساواة. فيمكن لمجتمع متجانس دينياً أن يكون أقوى شعوراً بالهوية المشتركة، ولكن كثيراً من الناس سوف يتردّدون في الدعوة إلى تفضيل الدولة لدين الأغلبية على هذا الأساس. إنّ التداول الديمقراطي، يمكن أن يسهم في تشكِّل الهوية المشتركة. [302، ص 703].

يمكن تصوّر أن المساواة تركِّز على التعرُّف على الذات بدلاً من التركيز على المصالح. الفكرة الكامنة وراء المساواة في المعاملة هو جعل احترام الناس على قدم المساواة، من خلال تكريس كلّ فرد منهم على نفس القدر من الموارد، لتحقيق المصالح المختلفة. إنَّ هذه الفكرة الواسعة من المساواة هي قلب نظرية ليبرالية في المساواة. [302، ص 705].

ثمَّة انجذاب إلى الليبرالية وقيم المساواة، التي ينبغي أن تفضَّل التنظيمات المؤسسية التي تعزّز تكافؤ الفرص، والحدّ من الإقصاء الاجتماعي، وتسهّل المناقشة بين جميع المواطنين، وتجعل الديمقراطية أكثر استجابة للمداولة، وتشجّع هوية سياسية مشتركة، وتعزّز الفضائل المدنية. ولا بدّ من مراعاة الاحتياجات السياسية والاقتصادية والوطنية والثقافية، بالتنسيق مع جميع المسؤولين والسلطات لاتخاذ الإجراءات لحلِّ المشكلات والعراقيل، وتحقيق المساواة. لا بدّ من سياسة التأكيد على ضرورة التماسك الاجتماعي والوطني في البلد، مع الاعتراف بالتنوع في المجتمع، أي بالتعددية الثقافية والعدالة لجميع فئات المجتمع ضمن الوحدة الوطنية والتماسك.

كما يعرض مؤيدو الفيدرالية أسباباً وأدلة مختلفة لإثبات صحة آرائهم، إذ رأوا أنّ نهج الفيدرالية هو خطوة من أجل تحسِين الإثراء النظري وتعميق في العلوم السياسية. الفيدرالية كأنموذج

سياسي مرن وديمقراطي، قادر على حلِ المشاكل السياسية بين السلطات المركزية والمحلية، في البلدان المتعدِّدة الثقافات والقوميات.

توفِّر التجربة الفيدرالية في العالم مادة ثرية فكرياً ونظرياً، يمكن من خلالها استنتاج أفضل السبل والممارسات، واستخلاص أهم العناصر الإيجابية لها، من أجل إنجاح تطبيقها في الممارسة السياسية، إذ ما تزال الفيدرالية في مختلف بقاع **العالم تعاني من نواقص ومشكلات** مختلفة. [53]. إنَّ المواد التجريبية التي تمَّ جمعها في الواقع السياسي غنية إلى حدٍّ كبير، وتوفِّر إمكانية تجميع الملاحظات، والكشف عن السمات الأساسية للظاهرة المدروسة واستخلاص بعض الاستنتاجات.

الفيدرالية التي ينظر إليها من وجهة نظر العلوم السياسية ليست توزيعاً دستورياً للكفاءات بين الدولة ومستويات السلطة فحسب، بل هي أيضاً علاقات شراكة سياسية، ومفاوضات بشأن حلّ النزاعات، وتوازن توزيع موارد التأثير بين المركز والمناطق. تم تصميم الفيدرالية لإضعاف التناقضات بين المركز والأطراف.

الفيدرالية هي قصة نجاح بالنسبة للبعض، لأنها تجمع بين الاستقلالية والتعاون، لا سيما في الدول المتعددة الجنسيات. بينما لآخرين، مجرد خطوة أولى لتفكيك الدول القومية. ثمَّة فيدراليات تعزِّز عناصر الديمقراطية، لأنّها تخلق طبقة إضافية من الحكم (تقرِّب الناس إلى المركز السياسي). بالنسبة للآخرين، تخلق تكاليف إضافية غير ضرورية للحكومة بسبب البيروقراطية والطبقات السياسية.

الفيدرالية هي أحد المبادئ التي تنظِّم العلاقات بين السلطة المركزية والسلطة المحلية التي تمارس على أراضي الدولة المطبَّقة فيها النظام الفيدرالي. فالفيدرالية ليست شكلاً من أشكال تنظيم العلاقة بين المركز ومناطقه فحسب، بل هي أيضاً رؤية شاملة تقوم على القدرة في اكتشاف الإمكانات التنموية للدولة، بمختلف مجالاتها، ومختلف مناطقها. تبحث الفيدرالية من خلال مفاوضاتها، عن إيجاد حلول مقبولة بين الأطراف، في تقاسمها للمسؤولية، وفي الحقوق والواجبات. ما يجعل الفيدرالية في عالمنا المعاصر أساساً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويمكن أن تكون أداة لجعل الاقتصاد أكثر كفاءة. في الوقت الحاضر، غالباً ما يتم تداول فكرة الفيدرالية من قبل المجتمع الأكاديمي "كأساس لزيادة المشاركة السياسية والاستقرار الديمقراطي"[65، ص2] وقدرتها على "التوازن الاجتماعي السياسي" [97 ، ص 20].

يفسِّر الباحثون الغربيون المعاصرون أهمية الفيدرالية، أنّها من ناحية تمنح وضع الاستقلال والإدارة الذاتية لمكونات الاتحاد، ومن ناحية أخرى، هي ضمان ظروف مواتية لإدارة الشؤون العامّة. يُنظر إلى الفيدرالية، في مثل هذه الحالات، أنها أداة آمنة، وقابلة للاستعمال بنجاح في حلِّ النزاعات، بما في ذلك الصراع العرقي. تمَّ التعبير عن هذا الرأي، على وجه الخصوص، من

قبل مؤلفي المساهمات العلمية الهامّة المُدرجة في مجلد "الفيدرالية ودور الدولة"، الذي حرّره العلماء الأمريكيون ويليام م. تشاندلر وهيرمان باكفيس [13].

تشكِّل الفيدرالية اليوم، في رأي العديد من الباحثين السياسيين، أنسب استجابة لمطالب تغيير المجتمع والحياة السياسية. يمكن للفيدرالية أن تكون رابحة للجانبين الأقوى والأكثر تقدّماً وكذلك للمناطق الأقل حظاً. إنّ الدعم الذي يعد بإعطاء الإمكانات التنافسية لكلِّ نظام اقتصادي إقليمي يبدو أنّها تقدّم في مجال إدارة الموارد العامّة وموازنة استراتيجيات التحكُّم، ويظهر أن الفيدرالية قد استوفت متطلبات مواطني دافعي الضرائب في هذه المناطق.

الفيدرالية وفق النظرية الفيدرالية توفِّر نظاماً دستورياً قوياً تستند عليه التعددية الديمقراطية، وتقوم بتعزيز الديمقراطية النيابية عبر توفير مواطنة مزدوجة في مجمع جمهوري. وبالإمكان العثور على هذا التصريح الكلاسيكي في الوثيقة الفيدرالية (The Federalist Paper) التي تقول بأنَّ الفيدرالية تساهم في تجسيد مبدأ العدالة القضائية وفي الحدِّ من الأعمال التعسفية للدولة. وذلك لأنها، أولاً: بإمكانها الحدِّ من قدرة الدولة على انتهاك الحقوق، طالما أنَّها تضمن بأنَّ البرلمان الراغب في تقييد الحريات فاقداً للصلاحيات الدستورية وبأنَّ الحكومة القادرة على ذلك فاقدة للرغبة فيه. وثانياً: إنَّ العمليات القانونية لصنع القرار في الأنظمة الفيدرالية تحدّ من سرعة الحكومة على التصرف. إنَّ مقولة أنَّ الفيدرالية تساعد في تأمين الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تأثِّرت بالنظرية المعاصرة حول الاختيار الشعبي. ففي الوحدات السياسية الأصغر بإمكان الأفراد الاشتراك بشكل مباشر في حكومة عمودية وحدوية. وزيادة على ذلك فإنَّ لدى الأفراد الساخطين من الظروف السائدة في إحدى دول الاتحاد خيار الانتقال إلى دول أخرى، وهذا طبعاً بافتراض أنَّ الدستور يكفل حرية الانتقال بين دول الاتحاد الفيدرالي. لا تزال قدرة النظام الفيدرالي على حماية الحريات المدنية محل جدل، إذ غالباً ما يكون **هناك خلط بين حقوق الفرد وحقوق الدولة.**

ولكن يبدو أنَّ الفيدرالية لا تعطي ردوداً إيجابية على المناطق الأكثر فقراً. في الواقع، يمكن للجهد الذي يتطلب عادةً من دول أنظمتها الفيدرالية إلى الحكم الذاتي المحلي أن يكون فعّالاً، أو مصحوباً بالاكتفاء الذاتي المالي والمسؤولية الكاملة في الإنفاق على القرارات، يمكن أن يوفِّر أيضاً فرصاً للمناطق الأكثر فقراً. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الحكم الذاتي ومسؤولية الدفاع عن المكوّنات التي تدافع عنها الفيدرالية هي المكوّنات اللازمة لنمو المجتمع المدني بشكل أقوى وأكثر وعياً.

تفيد مزايا الفيدرالية سياسة الحرية والتنمية داخل البلاد. ومع ذلك، توفِّر المبادئ الفيدرالية الحماية من الضغوط الخارجية: الدفاع الفيدرالي هو دفاع ضد مبدأ (فرِّق تسد). على الرغم من أنَّ الفيدرالية مبنية على مفاهيم عدد محدود من المبادئ الأساسية، إلا أنَّ هناك تنوعاً لا نهائياً تقريباً من التكوينات الفيدرالية في الممارسة [64].

تتمتّع الفيدرالية بمستقبل آمن إلى حدٍ ما، لا سيما أنَّ الدول القومية قد تجاوزتها أشياء، في أوروبا وضعت معاهدة لشبونة بعض الأحجار الصلبة في الصرح الفيدرالي للاتحاد الأوروبي.

في مناقشة قضية الفيدرالية، يشارك جميع القطاعات السياسية في مختلف البلدان حالياً: (من اليمين السياسي، الليبرالي، وكذلك الوسط واليسار السياسي؛ والاقتصاديين، والدستوريين، وعلماء السياسة، وعلماء الاجتماع، وأخصائيّ العلاقات الدولية، وقادة الرأي)، ما يولِّد مجموعة كاملة من التفسيرات، من عرض المبادئ الفيدرالية كدواء ضد كلّ شرّ في المجتمع الحديث إلى "تمجيد الأشكال المحلية للأنانية الجماعية "[288].

هناك علماء في السياسة يقولون، "لقد سمعنا كثيراً أحاديث عن الديمقراطية والثناء عليها، وقد شارك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية في تعزيز الديمقراطية" [104]. إنَّ منح المزيد من السلطة للشعوب في الوسائل الحالية يعني التمثيل الكافي في مؤسسات السلطة. وهذا أمر مهمٌ في الديمقراطية، لأنَّه قد يكون هناك بديل ديمقراطي للدولة القومية.

من المهم أيضاً ملاحظة أنَّ "تعدد الأصوات" [127، ص 2] توفِّر للفيدرالية إمكانية فحص الظاهرة من وجهات نظر مختلفة. بادئ ذي بدء، من الواضح أنَّ الفرصة متاحة لفحص الظاهرة المعينة، الواضحة جداً في المجتمع المعاصر، من وجهة نظر الارتباط المتأصِّل، الموجود في العلاقة بين سير العمليات الديمقراطية ومظاهر الفيدرالية، المهتمة بإقامة روابط بين الفيدرالية والديمقراطية، يلاحظ أنَّ الفيدرالية والديمقراطية لا يمكن تصورهما كعنصر واحد [16]. لهذه الأسباب، يلاحظ أنَّ الأنظمة الديمقراطية تسير طبيعياً في معظم الولايات الفيدرالية المعاصرة، ولو قوبلت او واجهت بعض التحديات في منظومتها الفيدرالية . (مثال البرازيل ، التي وصفت سابقاً أنّها "أكثر الاتحادات المقيّدة للديموقراطيات في العالم" [130 ، ص 23] "المؤسسات السياسية البرازيلية تمكِّن الحكومة الفيدرالية من التعامل مع المشاكل الوطنية بدون التعدّي على حقوق الوحدات الفرعية، لأنها مؤطَّرة للحدِ من إمكانيات الأقليّات التي تحجب إرادة الأغلبية " [11 ، ص 146]. في رأي باحثين آخرين، يمكن أن تصبح الفيدرالية شكلاً مؤسسياً موضوعاً للتلاعب من قبل النخب السياسية، وهي قادرة على تحصين إمكانات الديمقراطية وتقليلها، اعتماداً على ظروف تطبيق تلك المبادئ: "تبدو الأشكال المختلفة من التشوهات المفروضة على ممارسة الفيدرالية قضية رئيسية" [163 ، ص. 6] في الحياة الاجتماعية السياسية لدول معينة (على سبيل المثال نيجيريا)؛ يلاحظ فيها أنّ "الترتيبات المؤسسية التي تسهّل الحكم الذاتي الإقليمي في الولايات أو المقاطعات قد تعزّز الاختلافات العرقية وتوفِّر الموارد للقادة الذين يلعبون بالورقة "القومية"، وبالتالي تعزيز التعصّب العرقي، قد تصل في الحالات القصوى إلى الخلافات الوطنية أو التقسيم أو فشل الدولة"[290، ص. 6].

الفيدرالية المفتوحة والاعتماد المتبادل كلمتان رئيسيتان لحلِّ المشكلة. لذلك، تشير اللامركزية والاستدامة الذاتية إلى مبدأ أوسع بكثير من أشكال الحكم. في الواقع، ثمَّة حاجة ملحّة لأشكال ديمقراطية حقيقية. باختصار، في الأشكال الليبرالية من الفيدرالية المفتوحة. يرى فيها الباحثون: "إذا كان الشك الليبرالي حول الحكومة صحيحاً، فهذا يعني أنَّه غالباً ما يكون لدينا سبب وجيه للقلق بشأن الحاجة إلى الحدِّ من نطاق التشريعات الضارة أكثر من الحاجة إلى تعظيم تأثير القوانين الجيدة. من هذا المنظور، غالباً ما تكون الفيدرالية ذات قيمة استراتيجية للحدِّ من مخاطر الحكومة السيئة ". [129 ، ص. 8]. وأنَّ الفيدرالية ليست نعمة من الحرية، "ما لم يتمُّ تنظيمها بشكل صحيح، يمكنّها أيضاً تمكين الحكومات المحلية من استغلال أصحاب الأصول غير المنقولة، وعلى الأخصّ الأراضي. يمكن للفيدرالية أن تسمح للأغلبية المحلية بقمع الأقليات المحلية. وأخيراً، تخلق الفيدرالية أيضاً مخاطر كبيرةٍ على الحرية في عمليات التعليم حيث تستمدُّ الحكومات الإقليمية كلّ – أو معظم– إيراداتها من الحكومة المركزية بدلاً من فرض الضرائب على سكانها ". [129 ، ص. 2].

يعيش حوالي 40٪ من سكان الكوكب في أنظمة اتحادية، في بلدان "يمكن اعتبارها أنّها اتحادات، وكثير منها متعدِّدة الثقافات أو متعدّدة جنسيات في تكوينها" [157 ، ص. 9].

في الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بأبحاث المؤسسات السياسية الفيدرالية، إنَّ أكثر ما يبرِّر ذلك اعتبارنا أنَّ العديد من الدول الأكثر تطوراً وديمقراطية في العالم هي اتحادات فيدرالية: "الاتحادات اللامركزية، وكذلك اللامركزية الحكومية المحلية، تسمح للمجتمعات المركزية مكانياً بحرية كبيرة في إدارة شؤونها الخاصّة وحماية حقوق الأقليات. على سبيل المثال حول سياسة التعليم أو اللغة. يمكن اعتبار حالات معينة معروفة على أنها تجسِّد نجاح الاتحادات في الديمقراطيات الراسخة في دول عديدة، ولا سيما كندا والهند والولايات المتحدة ". [290 ، ص. 11]. على الرغم من أنَّ عدد البلدان ذات الهيكل الاتحادي (28 من أصل 193 معترف بها من قبل الأمم المتحدة) يبدو صغيراً مقارنة بالدول ذات النظام السياسي الموحَّد، إلا أن حوالي 40 ٪ من سكان العالم يعيشون في هذه البلدان الـ 28 [275]. لكنَّ المهم في الولايات الفيدرالية هو تنوّع الأشكال الموجودة، بدءاً من المجتمعات المتقدّمة مروراً ببلدان أقلّ نمواً مثل نيجيريا أو إثيوبيا، التي تمكَّنت من دمج الاختلافات العرقية واللغوية والثقافية مثل الهند وكندا وماليزيا وغيرها من دول لديها مثل هذه المشاكل، وهناك دول لا تعتمد النظام الاتحادي الحقيقي، لكنّها لا تزال تمتلك هياكل وميزات النظام الاتحادي، مثل إيطاليا وإسبانيا. يوضح " ر. ل. واتس" الأهمية المتزايدة للمنظومة الفيدرالية في العالم اليوم من خلال الجوانب التالية [154 ، ص. 71]: الخصائص الثقافية التي تجعل الرغبة في تقرير المصير منطقية؛ الناس الذين يريدون أن يكونوا مستهلكين عالميين (بتجاوز الحدود المحلية)؛ لم يعد في الاقتصاد قواعد وطنية، ولم يعد الناس يحبون بعضهم

للحصول على المنافع المتبادلة؛ كما أدّت التطورات التكنولوجية إلى تنظيم مبادئ الأعمال الفيدرالية، ما أدّى إلى تغييرات في المواقف تجاه التنظيم السياسي؛ يتمُّ تطبيق مبدأ التبعية كمبدأ ديمقراطي في جميع المجالات؛ الاتحادات هي أشكال منظمَّة مرنة وقابلة للتكيّف؛ يظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنَّ مؤشر التنمية البشرية أعلى في الولايات الفيدرالية مقارنة بالدول ذات النظام المركزي. يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشِّر التنمية البشرية (HDI)، في اعتباره العوامل النوعية مثل التعليم والصحة.

"المساواة بين المواطنين لا تعني أن الوحدات الإقليمية يجب أن يكون لها نفس السلطات ... يمكن اعتبار الوضع غير المتماثل للوحدات القائمة على الجنسية وسيلة لتعزيز مبدأ المساواة الأخلاقية، لأنّه يضمن نفس الاهتمام بهوية الأقليات كدولة ذات أغلبية"[278 ، ص. 226]. هذا يعني أنه، على سبيل المثال، يمكن للوحدات الإقليمية الكندية، في الفيدرالية غير المتكافئة، ممارسة مهارات محدَّدة وتحمّل المسؤوليات وفقاً لأوضاعها الخاصّة. في كندا، الفيدرالية لها جوانب عديدة غير متكافئة. فمن ناحية، تلك التي تأتي بحكم القانون، والتي تأتي من الطبيعة الدستورية والقانونية والتي تؤكِّد على تقسيم السلطات، ومن ناحية أخرى تلك التي تأتي بحكم الواقع، والتي تأتي من الترتيبات الإدارية بين مستويات الحكومة. ومع ذلك، فهي ليست مستقرة للغاية، إذ يمكن تعديلها وفقاً لنسب قوة قصيرة المدى، بالإضافة إلى ذلك، القانون غير متصل كثيراً بالمصطلحات الرقمية مقارنة بالواقع الفعلي. علاوة على ذلك، فإنَّ السلطات القليلة الممنوحة هي في الواقع تعويض عن خرق الاختصاص الحصري في كيبيك [272 ، ص 163].

من المؤكّد أنَّ ثمّة فوائد عديدة للفيدرالية. ولاسيما في دول مؤلَّفة من مجموعات عرقية منفصلة، إذ يمكن للنظام الفيدرالي ضمان أصوات الجميع. ويمكن أن يمنح كل مجموعة رأياً حاسماً في الأمور المحلية. ويمكنها مواجهة توازن الحكومة المركزية التي تهيّمن عليها مجموعة واحدة. فثبت أنَّ الفيدرالية تحمي التعددية وتدعمها بشكل فعّال، وتساهم في التكاثر الحقيقي لمستويات الحكومة، وتوفِّر للسكان مشاركة أكبر في صنع القرار. هناك ميزة أخرى للفيدرالية أنها ضمان في فصل السلطات، والتغلّب على عوائق بعض الانتهاكات المحتملة. يُعتقد أن الحكومات المحلية، فيما يتعلق بالسلطة المركزية، لديها حساسية شديدة تجاه الاستبداد: هذا التفتّت، في الواقع، هو فرصة للحفاظ على راية الحرية. من خلال إزالة الحكومة الوطنية، والانخراط في بعض القضايا المثيرة للجدل، وتولي المسؤولية من الحكومة المحلية، فالفيدرالية تخلق فرصاً حقيقية للإدارة المركزية لتعزيز استقرارها السياسي.

يعتبر بعض الباحثين أنَّ الفيدرالية حاجة حقيقية للبلدان ذات مزيج من التنوّع الثقافي والعرقي. تجد إليزابيث ألبير في النظام الفيدرالي مخرجاً لبناء الحلول المختلفة في كلتا الحالتين "الاستيعاب والتحرّر" [255]. يعتقد فلوريان بيبر، أنَّ الفيدرالية هي حلٌّ حقيقي لبلد متعدِّد الأعراق.

وبحسب رأيه، فإنّ النظام السياسي الفيدرالي أنموذج مرن من أجل استيعاب المشاكل الناشئة والتناقضات السياسية [258]. يواكيم بلاتر في بحثه عن النظام الفيدرالي يقلِّل ويحدّ من سلطات السلطة المركزية [19]. ويعتقد البروفيسور جينس فويلك أنَّ النظام الفيدرالي السياسي هو أنموذج طبيعي لإنقاذ الأقلية من الأغلبية [162]. في هذا السياق، يلاحظ أن مبدأ تقرير المصير في الفيدرالية أصبح أداة تستخدمها المجموعات الفرعية داخل الدول القومية لضمان استمرار وجودها كثقافات متنوعة ومختلفة بشكل فريد. في هذه الحالة، يمكن أن تكون الفيدرالية هي خلاص الدولة القومية [145].

قد تحمي التنظيمات الفيدرالية من تسلط السلطات المركزية من خلال تأمين الحصانة وعدم السيطرة على الأقليات أو الدول. فالاختصاص الدستوري للسلطات الذي تحصل عليه وحدة عضو يحمي الأفراد من المركز، بينما تشكِّل التنظيمات المتداخلة تأثيراً على القرارات المركزية عبر هيئات وحدة العضو. وبالتالي يمكن للوحدات الأعضاء أن تتحقَّق من السلطات المركزية وتمنع اتخاذ إجراءات غير مناسبة تتعارض مع إرادة الأقليات. يمكن أن تستوعب التنظيمات الفيدرالية الأقليات القومية التي تطمح إلى تقرير المصير والحفاظ على ثقافتها أو لغتها أو دينها. ومن الواضح أن حصانة تنظيمات الحكم الذاتي هي أفضل من النزاعات السياسية التي قد تنجم عن محاولات هذه الجماعات للانفصال. قد تستجيب السلطات المركزية لانتهاكات حقوق الإنسان أو الحروب الأهلية أو التطهير العرقي لمنع مثل هذه الحركات الانفصالية. قد تزيد النظم الفيدرالية من فرص مشاركة جميع المواطنين في صنع القرارات العامة؛ من خلال المداولات والمكاتب في كلٍّ من الوحدة الأعضاء والهيئات المركزية. [303].

لقد تسببت بعض اللوائح والمؤسسات في زيادة مشكلات تآكل الثقافات واللغات في ظلِّ الثقافة الوطنية أو الطبقة السياسية في البلاد. لذا فإنَّ الأنظمة الحالية للسياسات والمؤسسات الوطنية والمقارنة خلقت فجوة كبيرة في التعاون الرسمي والمؤسسي والمهني والتقني من خلال إداراتها ومركزيتها، ما يخلق صدمة قوية في هيكل المجتمع المدني وعصر النهضة الفكرية من البلاد.

إنَّ أسس الاتحاد يعتبر صمام الأمان كضمان للسلامة الإقليمية. هذا حقٌّ غير قابل للتصرّف للرعايا الاتحاديين. في ظل ظروف الاتحادات الديمقراطية، التي تضمن السلامة الإقليمية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نقول الشيء نفسه في ظل ظروف الاتحادات ذات الأنظمة الاستبدادية. مثال ذلك الاتحاد السوفياتي. من المعروف جيداً أن الجمهورية الاشتراكية السوفياتية المولدافية، التي أُجبرت على دخول هذه الجمهورية URSS نتيجة للبروتوكول السري الإضافي لميثاق Ribbentrop–Molotov ، والتي ستبلغ مساحتها حوالي 50000 كيلومتر مربع في النهاية، وقد سُرقت مولدوفا أيضاً من تلك الأراضي، التي لم تنضم أبداً إلى دول أخرى". [205، ص. 8].

تميل الحكومات إلى التوسّع في مواجهة موجات التشرذم الإقليمي في المجتمعات الحديثة "[72 ، ص. 47]، إذ يتمُّ الكشف عن طلبات تقرير المصير من خلال الانفصال (مثل باكستان وكندا وإسبانيا)، فيتمُّ الكشف عن الضغوط الوطنية بشأن قضايا الأقليات والهوية الوطنية (البرازيل والهند وكندا وجنوب أفريقيا، ونيبال وإثيوبيا والاتحاد الروسي وفنزويلا). إنّ معالجة هذه التحديّات المعقّدة، التي تلخِّص في الواقع المشاكل الحالية للفيدرالية، تأتي مع مقترحات نظرية تكشف عن التفسير المنطقي للعلاقة السببية للفيدرالية.

من أبرز مزايا الفيدرالية : أ- يساعد النظام الفيدرالي على تكوين دول كبيرة قوية ذات إمكانيات ضخمة، تستطيع الدفاع عن كيانها والمحافظة على استقلالها وذلك لما يتوافر لها من إمكانيات وقدرات يصعب تحقيقها لأية دولة من الدول الأعضاء فيه منفردة. ب. يوفِّق النظام الفيدرالي بين الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي اذ يترتب عليه توحيد التشريع في المسائل الجوهرية التي تهمُّ دولة الاتحاد الفيدرالي في مجموعها ويترك بعد ذلك حرية كبيرة للولايات أو الأقاليم أو المقاطعات في إصدار التشريعات في المسائل الثانوية المحلية التي تهمُّ كلَّ ولاية على حدة بوصفها تشريعات تتفق مع ظروفها الخاصة وتتلاءم مع أحوالها . ج. للنظام الفيدرالي قيمة ديمقراطية كبيرة، فهو يسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية خاصة محلية تكون أكثر ملائمة لصالح الولاية التي تصدر منها. د. يحقِّق الاتحاد الفيدرالي خبرة واسعة في الشؤون الدستورية إذ أنَّ استقلال الولايات في كثير من الأمور الداخلية يجعل كلّ ولاية مستقلّة بتشريعاتها ولكلٍّ منها دستورها الخاص. ولاشك أنَّ القوانين والنظم التي يثبت نجاحها في إحدى الولايات أو الأقاليم ستسري إلى الولايات أو الأقاليم الأخرى فتعمّ الفائدة . هـ. يفسح الاتحاد الفيدرالي المجال لتجربة نظم سياسية متعدِّدة ومختلفة عن الأخرى، بحسب نظام كلّ ولاية. ومن الواقع العملي لكلِّ نظام سياسي مطبَّق يمكن لكلِّ ولاية الأخذ بالنظام الذي يثبت صلاحيته في التطبيق العملي والذي يتوافق مع مصالحها ويحقِّق أهدافها. و. كما يوفِّر الاتحاد الفيدرالي فرصة للأفراد الساخطين من الظروف السائدة في إحدى دول الاتحاد خيار الانتقال إلى دول أخرى، لأنَّ الدستور الفيدرالي يكفل حرية الانتقال بين دول الاتحاد الفيدرالي [305، ص 51-52].

يسهم حرية تنقل الأفراد في ظلِّ الفيدرالية إلى زيادة التنافس بين الأفراد ذوي الامتيازات المتماثلة إقليمياً، مما يعزِّز منافع الحكم الذاتي المحلي. كما قد تمنح الفيدرالية بعض الامتيازات السياسية للأقليات المختلفة عن غالبية السكان بحيث لا تخضع لقرارات صارمة. [303].

هذه هي بعض الاعتبارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تحققها الفيدرالية. عموماً يمكن عدّ الفيدرالية مقارنة بالنظام السياسي الوحدوي أكثر تنظيماً على الصعيدين الداخلي والخارجي، في مجالات التشريع والتنفيذ والرقابة، وأكثر تنسيقاً في التعاون، وأكثر عدلاً، في حال طُبقت بآليات مدروسة ودقيقة وفق تفاهمات الأطراف المختلفة.

يمكن إيجاز مجمل مزايا الفيدرالية من الناحية التطبيقية في النقاط التالية:

يتمتع الحلُّ الفيدرالي لمشكلات المجتمع بالمزايا التالية: يضمن للأقليات حصّة معينة من سلطة الدولة، ويزيد من فرص الأقليات العرقية في الحفاظ على ثقافتها الخاصة، ويساعد على إيجاد حلّ وسط بشأن تقسيم السلطة، وبالتالي منع أو تعليق الطلب على الانفصال، وتسهيل الاندماج السياسي للجماعات العرقية. ويقوّي الأسس الدستورية للدولة.

6-1- استنتاجات الفصل الأول :

ركَّز هذا الفصل على دراسة الخصائص النظرية والمنهجية للنهج العلمي للفيدرالية المعاصرة. إنَّ تحليل المصادر البيليوغرافية الرئيسية في هذا المجال أوصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

1- توفِّر تجربة الفيدرالية في العالم مادة غنية للتأمل من أجل إبراز أفضل الممارسات واستخلاص العناصر الإيجابية في حال تنفيذها عند الممارسة السياسية.

2- سمحت لنا دراسة المصادر البيليوغرافية المهمَّة تقديم وصف للحالة الميدانية، وملاحظة اهتمام علماء السياسة المختلفين بموضوع هذا البحث.

3- يمكن تصنيف هذا التنوع من التحقيقات إلى اتجاهين رئيسيين في البحث. يقوم بعض الباحثين بإجراء تحقيقات نظرية وعملية في حجج مزايا الفيدرالية، فيدعمون فكرة أن الفيدرالية والديمقراطية لا يمكن تصورهما أنّهما عنصر مشتق من عنصر آخر. بينما يحاول باحثون آخرون تبرير مساوئ عمليات الفيدرالية، لاعتقادهم أن الفيدرالية قادرة على تقوية إمكانات الديمقراطية وكذلك على إضعافها.

4- عقيدة الفيدرالية هي التي تدعم عملية التكامل بين الولايات المختلفة. حالياً، وفقاً لهذه الرؤية، تعدُّ الفيدرالية في العالم المعاصر (تحت ظروف معينة) أساس الاستقرار الاجتماعي السياسي.

5- الفيدرالية كنموذج سياسي مرنٌ وديمقراطي قادرٌ على حلِّ المشاكل السياسية بين السلطات المركزية والسلطات المحلية في دولة ذات ثقافات وجنسيات عديدة.

6- تقوم الدولة الفيدرالية بطريقتين مختلفتين: إما بتحويل الدولة المركزية إلى دولة اتحادية للاستجابة ديموقراطياً للواقع القومي والجغرافي والاقتصادي والتاريخي، أو عن طريق اتحاد مناطق مختلفة.

7- على الرغم من الاهتمام الذي يولى للمسألة الفيدرالية إلا أنّ عدداً من القضايا مازال عالقاً. إذ يمكن أن تكشف معالجة مسألة وظائف الفيدرالية عن عدد من السمات ذات الصلة لهذه الظاهرة، مما يولِّد بعض الحلول الممكنة للتغلب على الأزمات القائمة.

8- ثمة اتجاه رفض كافة أشكال الفيدرالية، بذرائع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عديدة، من مثل: إنها مشكلة تهدِّد الوحدة الوطنية، وتؤثِّر في السيطرة السياسية في نهاية المطاف. وأنَّ تبني الخطاب السياسي والقانوني للفيدرالية، أي باختيار المساواة في المعاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأنّ هذه المساواة ستكون أغلى كلفة وأكثر استغراقاً للوقت.

9- بينما شكّلت الآراء المناهضة للفيدرالية مصدر قلق لليبراليين الذي يرفضون كلَّ أشكال القمع والاستبداد، بذرائعها المختلفة، منطلقين من مبادئ أخلاقية وسياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية عدّة. فرأوا أن النزعة الانفصالية تقوى في حال وجود التفاوت الاجتماعي وانعدام المساواة في الحقوق والفرص. فعندما تشعر مجموعة بالغبن في وطنها يتفاقم خطر الانفصال. كما أن الإقصاء والتهميش قد يولِّد حروباً أهلية، أو يثير نزاعات متواصلة، ما قد يكلِّف الدولة مادياً وبشرياً أضعافاً مضاعفة من كلفة منح الحقوق الدستورية للأقليات. فهذا الاتجاه يفضِّل الترتيبات المؤسسية التي تعزِّز المساواة في الفرص، وتحدّ من الاستبعاد الاجتماعي، وتشجّع على سياسة مشتركة. وعليه رأى أنصار هذا الاتجاه في الفيدرالية طريقة مناسبة لتحقيق التوازن في المصالح والاعتراف العلني بالحقوق. فعند تحقيق المساواة بين جميع المواطنين، وعلى جميع الصعد، ستتعزّز قيم المواطنة والانتماء، ويزداد التماسك الوطني، وتتعزّز الهوية الوطنية المشتركة.

الفصل الثاني

تحديَّات الفيدرالية في الشرق الأوسط المعاصر

2- تحديّات الفيدرالية في الشرق الأوسط المعاصر

هذا الفصل مقسَّم إلى خمس فقرات، يتلوه عرض نتائج بحث العلاقات الفيدرالية في الدول المعاصرة في الشرق الأوسط.

اعتماداً على طريقة القيمة المعيارية ، تمَّ التحقيق في الظاهرة السياسية من منظور امتثالها لمعايير وقيم اجتماعية معينة. كما تمَّ تطبيق طريقة تحليل النظام لتحقيق الأهداف التالية: تحديد بعض قضايا السيادة والمساواة في الحقوق لمواطني الاتحاد. وتحديد خصوصيات عمليات التكامل الفيدرالي في بعض دول الشرق الأوسط؛ لتحديد بعض الاتجاهات لتحسين تنظيم سلطة الدولة.

ثمّة هدف آخر مهمّ لهذا الجزء هو الخروج بتحليل خصوصيات عمليات التكامل الفيدرالي على أساس التغيّرات السياسية في الشرق الأوسط، وكيفية إيجاد حلول واقعية، بما يسهِّل من عملية التحوّل السياسي بالمنطقة من خلال صياغة استراتيجيات التعامل مع تعقيد التحوّل السياسي. تمَّ استخدام الفئات الفاعلة والقضايا والهياكل والعمليات من خلال تحليل أكثر شمولية ومنهجية للعقبات التي تقدِّم الموارد عند صياغة الحلول الاستراتيجية.

يستخدم مصطلح "الشرق الأوسط" بشكل شائع في الشؤون الجيوسياسية والتبادلات الدبلوماسية مع بعض البلدان، ولكن حتى الآن ليس ثمة اتفاق لتحديد حدود هذه المنطقة الجغرافية، لا على الأراضي ولا على السكان الذين يجب أن تشملهم هذه المنطقة [2 ، ص. 370].

يدرس عملنا العملية السياسية في الشرق الأوسط ، والتي يقصد بها المنطقة التي تضم عدداً من الدول، وهي: دول شمال إفريقيا (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر)، وكذلك ما يسمى بـ " بلاد الشام "(فلسطين، الأردن، سوريا، لبنان)، ودول شبه الجزيرة العربية (عمان، اليمن، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق). بشكل عام، هذا يتوافق مع الأفكار الكلاسيكية حول حدود المنطقة.

وقد اعتمد هذا الكتاب على دراسة النظم السياسية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العراقية/إقليم كردستان) كأنموذجين للنظام الفيدرالي في الشرق الأوسط.

2-1- الشرق الأوسط في سياق قضايا الفيدرالية:

الحكم الفيدرالي واسع الانتشار عالمياً، فمعظم الدول الكبرى وأكثرها تطوراً في العالم تعتمد النظام الفيدرالي، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وألمانيا، وروسيا، وبلجيكا، وسويسرا ، وغيرها.

ويعدّ كلٌّ من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق النموذجين العربيين الوحيدين اللذين يعتمدان النظام الفيدرالي في الحكم.

يحتل الشرق الأوسط مكانة وأهمية متزايدة في نظام العلاقات الدولية. مقارنة بفترة الحرب الباردة، إذ أصبح تأثير الأحداث الجارية فيها على التنمية العالمية أكثر وضوحاً وأكثر خطورة في

عواقبها. يملي الدور الحالي للمنطقة فترة صعبة ومؤلمة من انهيار النظام العالمي الجديد، والتغلب على التفاوت الذي يخلق توازنًا غير مستقر للغاية على قوى العالم.

أصبح الشرق الأوسط مجال جاذبية للصراعات التي لا تؤثِّر على الدول الإقليمية فحسب، بل على القوى العالمية أيضاً .

من المهم ملاحظة أن الفيدرالية هي أحد المفاهيم الأساسية التي يجب مراعاتها عند تحليل الوضع السياسي في الشرق الأوسط في العقود الأخيرة. إنَّ "شبح الفيدرالية يجوب الشرق الأوسط" [302]. يظهر في الأفق السياسي المزيد من مشاريع الفيدرالية، حيث يرى بعض مؤلفيها، سواء أكانوا من الشرق الأوسط أم خارجها، فرصة للخروج من عبث الصراع العام ، حيث يتمُّ جذب المزيد من البلدان والمناطق.

من خلال معالجة موضوع الفيدرالية في الشرق الأوسط، "يمكننا توضيح الوضع في منطقة فشلت فيها النماذج القديمة بشكل واضح، أو يتمُّ فيها تطبيق الفيدرالية بدون مراعاة الحقائق الجديدة. هذا ما يجري عادة في الوقت الحاضر [89، ص 1].

من المستحيل إنكار أنَّ الوضع الحالي في العالم العربي ومن حوله مأساوي للغاية. فمن ناحية ، لم تعد الدول القومية تتمتع بنفس الدرجة من الشرعية. علاوة على ذلك، فإن فقدان هذه الشرعية (وإن كانت بدرجات متفاوتة) لا يشعر به من هم في داخل هذه الدول نفسها فحسب، بل ممن هم خارجها أيضاً– ولاسيما في ضوء التطورات المعاصرة لنظام العلاقات الدولية، حيث لم تعد مراكز القوى الكبرى تنظر بجدية في سيادة الدول الوطنية [238 ، ص. 67].

مرة أخرى، تتعرض الدول العربية للضغوط، لدرجة أن بعضها انكسر بالفعل تحت الضغط، والبعض الآخر يتأرجح على الحافّة (ليبيا ما بعد القذافي وكذلك اليمن)، ولا يزال البعض الآخر يتمسك بالحلِّ العسكري العنيف (سوريا) [73 ، ص 100].

في ظلّ هذه الظروف، تُظهر الفيدرالية نفسها كمشروع جذاب. ولهذا فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية نفسها. يمكن للفيدرالية أن تعزِّز الديمقراطية للسماح بحكومة أكثر مساءلة تكون أقرب إلى مواطنيها.

بناءً على مبادئ الفيدرالية، يتم تشكيل بعض المعايير السياسية والقانونية للهيكل الفيدرالي: 1. نفس الإقليم والسكان يخضعون في نفس الوقت لمستويين من الحكومة؛ 2. لكلّ مستوى من مستويات السلطة اختصاصه؛ 3. لا يحقّ لأي من مستويات الحكومة إلغاء أخر؛ 4 . على المستوى الاتحادي، الالتزام بتوفير المصالح الإقليمية؛ 5. الحضّ على إنشاء مؤسسة وساطة لحلِّ الخلافات بين السلطات الإقليمية.

الحقيقة هي: 1- أنّه يتمّ حلّ النزاعات بين مستويات الحكم في المجال العام، وليس بطريقة إدارية؛ 2- ليس ثمة علاقة رسمية، لكن الموجود دائماً لاتحاد حقيقي هو نظام سياسي ديمقراطي؛ 3- المجتمع هو "العامل" الرئيسي للمشروع الفيدرالي [219 ، ص. 149]

ونتيجة لهذا الاهتمام، في التسعينيات، "لوحظت دينامية دستورية متنامية في البلدان العربية" [227].

الفيدرالية في الشرق الأوسط هي كلمة محمَّلة، فهي متناقضة وغير مفهومة. لم تُدرس أسباب فيدرالية الشرق الأوسطية كطريق للانفصال بما فيه الكفاية. يمكن للمرءِ أن يغامر بمزيج من التفسيرات المتشابكة. بعضها متعلق بالسلطة والسياق.

تأتي خطط البناء على الفيدرالية للحصول على الاستقلال من سوء فهم عميق لمفهوم الفيدرالية كترتيب دستوري.

الفيدرالية كلمة وممارسة جديدة في السياسة العربية [146 ، ص. 91]. منذ عام 2003، كان يُنظر "للفيدرالية" إلى حدٍّ كبير على أنه من المحرَّمات في الخطاب الإسلامي والقومي العربي، قد ترك تأثيراً كبيراً على المنطقة، ولاسيما في العراق. لكن دولاً رئيسية أخرى تمتلك أيضاً توترات داخلية مماثلة لتلك التي حفَّزت على المطالبة بالفيدرالية في العراق، حيث يُنظر إلى صناعة السياسات في اتحادات غير مستقرة أو دول فاشلة، مثل جنوب السودان، على أنها لعبة محصلتها صفر "[21 ، ص. 11].

الفيدرالية أيضا غير مفهومة على المستوى المفاهيمي. يرجع بعضاً من هذا السوء الفهم إلى المصالح السياسية المتباينة: فدعاة التزييف والتزوير لتشويه حقيقة الفيدرالية في الشرق الأوسط يخفون توقهم الانفصالي باستخدام هذه الكلمة. إنهم يعتبرون أنفسهم "شعباً" له الحقّ في تقرير المصير، ويعني الاستقلال، ويستخدمون الفيدرالية لإخفاء النقاش. هذا هو حال الأكراد في دول الشرق الأوسط الأربعة التي تعيش فيها مجتمعات كردية كبيرة: العراق وإيران وسوريا وتركيا.

بسبب التهديدات الطويلة الأمد التي تفرضها الحكومات المركزية القوية، مالَ العديد من القادة الأكراد إلى تجنّب الدعوة للانفصال من خلال الدفاع عن الفيدرالية. على أي حال، على الصعيد الوطني وداخل المجتمع العراقي وبين الجماعات، "هناك تحالفات واتجاهات مختلفة تتعلق بالفيدرالية، وهناك وجهات نظر مختلفة وليس هناك تماسك وتنسيق معين فيما بينها" [94 ، ص. 497].

تؤكِّد المناقشات المعاصرة في ليبيا وسوريا واليمن على الحاجة إلى حلول مرنة في عالم يتزايد فيه الصراع تعقيداً. لا يمكن أن يكون هناك حجم واحد يناسب الجميع للنهج الفيدرالي في مجتمعات ما بعد الصراع.

في الشرق الأوسط، تنبع مقاومة الفيدرالية في الغالب من معارضة الحكومة للتغيير السياسي، وتقاسم السلطة، " غالباً ما يُنظر إلى الشرق الأوسط الداعي إلى الفيدرالية أنها مؤامرة ضد استقرار النظام وسيادته، وبوابة إلى سايكس بيكو الجديد الذي يضع حدوداً وطنية. لكن نجاح الفيدرالية مرهون بتطبيقه على أرض الواقع."[293]. معارضو النظام الفيدرالي يكررون دائماً حججهم ومبرراتهم المتكررة ضد الفيدرالية وأحياناً يناقضون ادعاءاتهم المتناقضة باستخدام جملة "ولكن يمكن أن تنجح ..."

الصراعات المستمرة والمواجهات الدامية خلقت أزمة المؤسسات وتشتت السيادة، ما شكّل نتيجة أخرى غير متوقعة. لقد تمَّ التشكيك في السلامة الإقليمية لدول المنطقة وهيكلها الإقليمي الإداري، وهذا لا ينطبق على دول مثل ليبيا أو سوريا أو اليمن فحسب- والتي غالباً ما يُذكر استحالة الحفاظ على وحدتها بشكل مباشر – بل يشمل ذلك الدول المزدهرة الميسورة أيضاً.

الدمقرطة هي الكلمة الرئيسية لفهم العمليات الحالية. إن الفيدرالية بدون الديمقراطية، سواء أكان في الوسط أم في المناطق، لا يمكن تصوره. يمكن للدولة أن تكون ديمقراطية بدون أن تكون فيدرالية، لكن لا يمكن للدولة أن تكون فيدرالية بدون أن تكون ديمقراطية. في الشرق الأوسط، لا توجد دولة اتحادية رسمية ديمقراطية. انهارت الفيدرالية السودانية إلى ولايتين منفصلتين في عام 2011، وسرعان ما أصبح جنوب السودان غارقاً في نسخة وحشية من الحكم في الخرطوم [3]. تعكس الإمارات الفيدرالية في الإمارات العربية المتحدة النظام الوطني المتمركز في أبوظبي كعاصمة ، لكن الحكم الوطني في أبو ظبي ليس جمهورياً وانتخابياً بالمعنى الأساسي لانتخاب حكامهم بحرية، لكن الإمارات نجحت في الاختبار الأول للفيدرالية. ولا يزال العراق، الذي أصبح رسمياً دولة فيدرالية منذ عام 2005، يعاني من صعوبات عدّة.

في ظلِّ عدم نجاح الديمقراطية، يظلّ نجاح الإصلاحات موضع تساؤل. يوضِّح عمل المؤلفين في الميدان ، ما يلي:

1- ثمة خلط في مفهوم الفيدرالية في الشرق الأوسط، إذ يستخدمه العديد من مؤيديها بشكل خاطئ كبديل للانفصال.

2- الديمقراطية شرط لا بدَّ منه لكي تعمل الفيدرالية.

3- تتطلَّب أجندة الشرق أوسط الجادة للفيدرالية نقلة إيمانية [89].

في حالة اليمن وسوريا وليبيا، تخفي فكرة الفيدرالية التي يتمُّ التعبير عنها بانتظام محاولات السلطات المحلية والخبراء الغربيين للتوصّل إلى نموذج للحفاظ على الدولة في حالة ضعف المؤسسات أو انهيارها (أو في حالة ليبيا، تدمير نظام السلطة الشخصية أخفى نقص المؤسسات). لقد أثبتت التجربة العراقية أن هذه الاستراتيجية لها حدود محددة تماماً، وحدة الاتحاد الفضفاض تعتمد على إيجاد توافق في الآراء بين النخب الإقليمية فيما يتعلَّق بفصل الوصول إلى موارد البلاد،

وبالطبع على مصالح دول أخرى. في حالة انتهاك التوازن الإقليمي أو التغيرات في الوضع الدولي، فالنظام ضعيف جداً. ومع ذلك، في حالات أخرى، لا يتعلّق الأمر عادة بالفيدرالية في حدّ ذاتها، ولكن حول اللامركزية أو الأشكال الأخرى من تنفيذ عناصر الفيدرالية في نظام حكم البلدان [300].

أظهر كلٌّ من اليمن وليبيا وسوريا عبر التاريخ أنها معقّدة ومتنوّعة، وكانت دائماً عرضة للفيدرالية بسبب عدم التجانس الشديد لمساحتها السياسية، وخالية من وحدة الثقافة والدين واللغة والركيزة العرقية [121؛ 161 ، 291 ، 251 ، 299 ، 302]. لكن هذه الحاجة لمزيج من الحكم الذاتي والحكومة المنقسمة المتأصلة في الفيدرالية لم يتم تلبيتها منذ عقود، لأن الاحتفالية المكثفة للولايات الحديثة الولادة، والتي انتشرت على الفور في مجتمعات ما بعد الاستعمار، أجبرت المشاريع الفيدرالية بقوة على الرجوع إلى الخلف. بعبارة أخرى، الفيدرالية، وإن بدت سيئة، لكنها ضرورية جداً في العالم العربي، إنّ تجسيد مبادئها لا يزال خارج نطاق السياسة الحقيقية.

في لبنان، مسألة الفيدرالية خفية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الجماعات العرقية والطائفية المحلية [88]. لقد استعار الأمريكيون التجربة اللبنانية إلى حدٍّ كبير في بناء دولة عراقية جديدة.

من الواضح أنه في جميع الحالات، بدون استثناء، يمكن النظر إلى الميول الفيدرالية بطريقتين معاكستين مباشرة. من ناحية، رغبةً في تحسين النظام السياسي، لخلق آليات إدارة أكثر دقة، وبالتالي زيادة شمولية السلطة السياسية. من ناحية أخرى، يمكن النظر إلى المبادرات الفيدرالية أنها محاولة من قبل السلطات المركزية للحفاظ على وحدة البلاد، وإيجاد توافق في الآراء مع النخب الإقليمية (غالباً ما تكون عرقية أو دينية أو ثقافية). وهذا واضح بشكل خاصّ في حالة العراق.

في جميع الحالات، وبدون استثناء، هل يمكن اعتبار الاتجاهات الفيدرالية الملحوظة في دول الشرق الأوسط، "صورتين متعاكستين مباشرة"؟ [241 ، ص 24–25]. من ناحية ، ثمة رغبة في تحسين النظام السياسي، لخلق آليات حكم أكثر دقة، وبالتالي، زيادة شمولية السلطة السياسية. من خلال تعزيز انتخاب السلطات المحلية وتوسيع سلطات المجالس المحلية في المجالين الإداري والمالي. لا تقوم الحكومة بإشراك المناطق في العمليات الإدارية فحسب، بل – من الناحية النظرية على الأقل، تحفِّز تنمية المجتمع المدني والديمقراطية في البلاد. من الواضح أن المعايير الرسمية للدستور تعكس تطلعات الجزء النشط في المجتمع وقت اعتماد القانون الأساسي من الواقع السياسي. ومع ذلك، يمكن اعتبار التوسع الرسمي لمساحة الديمقراطية خطوة إيجابية. من ناحية أخرى، يمكن اعتبار المبادرات الفيدرالية أنها محاولة من قبل الحكومة المركزية للحفاظ على وحدة البلاد من خلال إيجاد توافق في الآراء مع النخب الإقليمية (غالباً ما تكون من جنسين مختلفين أو من الطوائف الأخرى). في حالة العراق، هذا الاتجاه واضح بشكل خاص. ولكن هذا الرأي لا يعتبر مقياساً شاملاً لمفهوم الفيدرالية، فهناك انظمة فيدرالية تتشارك شعوبها بوحدة الثقافة والدين واللغة

والركيزة العرقية ومع ذلك يعيشون في ظل نظامي اتحادي فيدرالي، من مثل الإمارات العربية المتحدة التي تطبق النظام الفيدرالي في جميع مؤسسات الدولة(سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وديبلوماسياً، وثقافياً)، بحسب الدستور المتفق عليه، فهي تتمتع بنظام فيدرالي ناجح وتعتبر تجربة رائدة لكل منطقة الشرق الأوسط. فطبيعة الحكومة أو النظام السياسي هناك قائم على مبدأ التوافق والتكامل السياسي بين قادة الإمارات المتصالحة وبطريقة توافقية ووطنية مرنة.

وبالتالي، فإن التخلي عن نظام سايكس بيكو يعني بشكل أساسي الاعتراف بضعف نموذج الدولة الذي تطور في المنطقة خلال القرن العشرين تحت تأثير الأفكار الأوروبية، وبالتالي الاعتراف أن ثمة أنموذج آخر للسلطة السياسية يأتي في مكان ما [241 ، ص. 26] ، مع مراعاة خصوصيات المنطقة.

نظرًا لتاريخ المنطقة الطويل من الأنظمة الفيدرالية والفشل الدراماتيكي للعديد من الدول المركزية ، فإن الفيدرالية تستحق النظر إليها كحلٍ تحويلي للتحديّات المختلفة التي تواجهها دول الشرق الأوسط [300]

2-2- عمليات التكامل الفيدرالي في الإمارات العربية المتحدة :

يعتبر الأنموذج الأكثر استقراراً للفيدرالية في العالم الإسلامي وفي الشرق الأوسط هو "المطبَّق في الإمارات العربية المتحدة" [220 ، ص. 117] ، فقد "نجح هذا النظام بشكل عام" [93 ، ص. 9]، إذ مرَّ على تأسيس هذا الاتحاد خمسين عاماً، وما يزال متماسكاً ومتألقاً، على الرغم مما يحيطه من بيئة مضطربة وأحداث عاصفة. وبخلاف الاتحادات التي شهدتها المناطق العربية التي لم تكن تدوم طويلاً. إذ ظهرت محاولات اتحادية بين العديد من الدول العربية، ولكن لم يكتب لها الاستمرار، فسرعان ما انهارت وفشلت، يرجع ذلك إلى أسباب مختلفة ربما من أبرزها تجاهل المصالح الإقليمية للدول. و عدم وعي طبيعة النظام الاتحادي. كما في اتحاد الدول العربية بين مصر وسوريا في فترة(1958-1961). ومثلها في اليمن والسودان.

ولا شكَّ أنَّ ظهور دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حيز الوجود في ١٩٧١/١٢/٢ يعد تصحيحاً لأوضاع التفكك والتجزئة التي كانت تعاني منها المنطقة [306، ص 44].

على عكس دول أخرى في الشرق الأوسط ، تعدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة اتحاداً يتكوّن من سبع إمارات قبلية تسيّطر على الجزء الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية جنوب البحرين وقطر. [280، ص: 25]. الإمارات العربية المتحدة هي مثال فريد على الملكية المطلقة مع نظام اتحادي. إذ تعمل الفيدرالية في الإمارات وفق ديمقراطية نيابية توافقية. و مازالت تعمل الإمارات بشكل جيد كدولة اتحادية. فهي تجمع بين الأساليب التقليدية للمصالح الإقليمية و "استيراد المؤسسات" للديمقراطيات الغربية. الفيدرالية لها صفوة و طبقة مميّزة "العلاقات البطريركية-

المحافظة في مجتمع الإمارات تجعل النظام الموصوف فعَّالاً"، يلاحظ المتخصصون [220 ، ص. 119]، أنّه على مدى عدة عقود من تطوير الاتحاد، لم تنشأ أيّ نزاعات بين هذه الإمارات.

هذا الاتحاد يوفِّق بين رغبة هذه الإمارات في الاتحاد ورغبتها في حماية مصالحها المحلية وتحقيق استقلالها الذاتي. ويرجع ذلك إلى قيام الاتحاد الفيدرالي على أساس الاعتراف بوجود مصالح محليّة تهمُّ الدول الأعضاء بالاتحاد، بحيث تترك هذه المصالح إلى الحكومات المحلية تنظمها بحسب ما يتلاءم مع مصلحة كلّ ولاية، وذلك إلى جانب المسائل الجوهرية التي تهمُّ دولة الاتحاد في مجموعها، فاحتفاظ الحكومات المحلية بمصالحها يحقّق رغبتها في الاحتفاظ باستقلالها الذاتي وكيانها المحلي، كما أنَّ ترك المسائل الجوهرية للحكومة المركزية يعبِّر عن رغبة الدول في تحقيق الاتحاد، ولذلك فإن الاتحاد الفيدرالي يوفِّق بين مزايا الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي . [306، ص41].

إن مسار الإمارات نحو الفيدرالية وثيق الصِّلة. فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقاً غير مستقر، لكنّها تطورت منذ ذلك الحين اقتصادياً بنجاح في الشرق الأوسط.

خلال الانسحاب البريطاني من الخليج في يناير 1968، شوهد فراغ القوة الكامنة الكبير في المنطقة. كان على إدارة نيكسون مواجهة الاتحاد السوفييتي والصين والحرب في فيتنام ولم يكن مهتماً كثيراً بالخليج العربي. ولوضع حدّ للأزمة الإقليمية، كان على الولايات المتحدة دفع كلٍّ من إيران والمملكة العربية السعودية للحفاظ على السلامة في المنطقة. كان نيكسون وكيسنجر مهتمين برفع أسعار النفط بين عامي(1969 و 1972)، مما أعطى السعودية وإيران الراحة لخدمة الاستقرار في الخليج. لقد كان قراراً سياسياً حاسماً، تجاهله معظم العلماء [106]. من ناحية أخرى، قررت المملكة المتحدة الحفاظ على مصالحها في الخليج من خلال إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة وإبقاء سياستها مستقلّة عن الولايات المتحدة. من خلال محاولة الحفاظ على إمبراطوريتها بثمن بخس، فتحوّلت بريطانيا إلى المورِّد الأعلى للأسلحة. لكن عرض الأسلحة وبيعها ليس من صنع السياسة الخارجية، كما أن مبيعات أسلحتها لم تكن بديلاً واقعياً عن سياستها الخارجية، وظلّت سياستها الخارجية مستقلّة عن مبيعات الأسلحة. ويصحُّ ذلك على الولايات المتحدة أيضاً، إذ لم تثبت مبيعات أسلحتها بديلاً واقعياً للسياسة الخارجية.

من الواضح أنَّ الولايات المتحدة اختبأت تحت غطاء الأمن الإيراني لما يقرب من عقد من الزمان. نظراً لضعف النظام وأحلام الشاه غير المنطقية في تحويل إيران إلى واحدة من أكبر خمس قوى صناعية وعسكرية في العالم، كانت السياسة غير مسؤولة على نحو صارخ [106].

أعلنت المملكة المتحدة في عام (1968) أنها ستنسحب من منطقة الخليج العربي والمنطقة الفارسية بحلول عام(1971). إنّ انسحاب الوجود العسكري البريطاني من جميع دول الخليج ، بما فيها إيران والمملكة العربية السعودية، تطلب الأمر بإعادة النظر في متطلبات الدفاع. إن إعلان

يناير 1968 يعني أن البحرين وقطر والدول المتصالحة معها ستضطر قريباً إلى تسوية جميع علاقاتها الخارجية بنفسها. في بعض هذه الولايات، كانت المشاريع التعليمية والإنمائية، وكذلك جزءاً كبيراً من الإدارة اليومية والأمن الداخلي، تُدار بشكل مباشر أو غير مباشر بمساعدة الحكومة البريطانية.

في وقت الإعلان المفاجئ عن نيّة البريطانيين الانسحاب، أعرب عدد قليل من الدول عن تقديرها للمهمّة الهائلة المتمثلة في إنشاء آلية حكومية قابلة للاستمرار، وفي نفس الوقت إيجاد التوازن الصحيح في سياسات القوة الإقليمية والعالمية. كان الإعلان البريطاني، كما لاحظه العديد من المراقبين، قد وضع منافسة فورية على التفوق بين دول المنطقة [87 ، ص. 187].

أدَّت التغييرات السياسية في المملكة المتحدة إلى ردِّ فعل فوري للانسحاب من الخليج، كانت القضية الأمنية مشكلة حقيقية لجميع المنطقة وحكّامها. تصرفت على ردّ الفعل الفوري للإعلان البريطاني كان عدم التصديق بسبب التأكيدات البريطانية الأخيرة عكس ذلك، إلا أنها أصبحت حقيقة واضحة. شجعت الحالة العقلية الناتجة بين الحكّام بالتأكيد على التقارب بشكل أوثق، بمساعدة ضغوط من جانب وزارة الخارجية البريطانية. ومع ذلك، كان بعض الدبلوماسيين متهكّمين لأنهم رأوا الفشل الأخير لاتحاد الإمارات التسع.

حاكم البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، كان أول الحكّام الذين أعلنوا علانية أن إنشاء اتحاد بين الإمارات الخليجية "قضية وطنية سنقررها والتي لن يقررها أي شخص آخر". وقام بزيارات رسمية إلى المملكة العربية السعودية والكويت خلال شهري يناير وفبراير 1968 لمناقشة مستقبل الخليج، في حين أبدى وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دعم بلاده لدول الخليج، من خلال زيارة جميع دول الخليج في نهاية يناير.

خلال تلك الفترة، كان جميع الإمارات السبع فقيرة للغاية اقتصادياً منذ عام 1820. فكانوا تحت تأثير المملكة المتحدة، ويعتمد اقتصادها على اللؤلؤ والصيد. ولكن بعد أن اكتشف الخبراء اليابانيون اللآلئ المستنبتة في ثلاثينيات القرن العشرين، أصبح اقتصاد هذه الإمارات أسوأ. كما هو غير متوقّع في هذه المرحلة، جاءت فرق شركات النفط الأولى لإجراء عمليات المسح الجيولوجي. لم يتمّ تعيين الشيخ زيد بن نهيان لقيادتهم في الصحراء فحسب، بل تمَّ تعيينه لحكم العين في عام 1946 ، وسافر إلى أوروبا والولايات المتحدة وسويسرا ولبنان والعراق ومصر وسوريا والهند وإيران وباكستان للمشاركة في نزاع نفطي. لكن اكتشاف النفط في أبو ظبي عام 1958 كان تحولاً جديداً في الاقتصاد، وبدأت حياة الناس تتحسَّن بما في ذلك البنية التحتية.

بدأت فترة النمو والتطور الناجحة في عهد الشيخ زايد، فبدأ ببناء مرافق سكنية أساسية ومدارس وخدمات صحية وبناء مطار وميناء بحري وطرق وجسور لربط أبوظبي بأجزاء أخرى من البلاد.

لم يتردَّد الشيخ زايد في الدعوة إلى اتحاد عام 1968. كان على يقين من ازدهار أبو ظبي. في الوقت نفسه كان مقتنعاً بكيفية بناء تعاون قوي مع جميع جيرانه، ونتيجة لرؤيته الاستراتيجية نجح في إقناع إماراته القبلية في مشروعه بمنافع إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت خطوته الأولى لقاء حاكم دبي الشيخ راشد بن المكتوم.

فشل اجتماعان في 19 فبراير 1968 في "سميح" بسحب النزاعات الحدودية، ومشروع اتحاد تسع إمارات (أبو ظبي، عجمان، البحرين، دبي، الفجيرة، رأس الخيمة، الشارقة، قطر وأم قوين) ومع ذلك، كان بعض الدبلوماسيين متهكمين لأنهم رأوا الفشل الأخير لاتحاد الإمارات التسع بعد انسحاب قطر والكويت من مفاوضات تأسيس دولة اتحادية. فبذلك انهار مشروع الدولة الاتحادية بعد انسحاب قطر و البحرين من مفاوضات تأسيس الدولة الاتحادية.

في الواقع، أرادت البحرين وقطر الاستقلال التام. رغم ذلك تشكَّل اتحاد من ست إمارات (أبو ظبي، عجمان، دبي، الفجيرة، الشارقة، أم القيوين) باسم [الإمارات العربية المتحدة] في عام 1971، وانتخب الشيخ زايد رئيساً، وانتخب الشيخ راشد نائباً للرئيس. بعد ذلك، قرَّرت رأس الخيمة الانضمام إلى الاتحاد المذكور في عام 1972. فقد ظهر الردّ السريع والاستعداد للتعاون، بغض النظر عن مدى خطورة بعض خلافاتهما، ربما يرجع ذلك جزئياً إلى حقيقة أنه قبل الإعلان البريطاني كان المسؤولون البريطانيون يشجعون فكرة تشكيل اتحاد.

لا يمكن للمرء أن يتجاهل حقيقة أنّ المسؤولين البريطانيين كانوا يشجعون فكرة تشكيل اتحاد. حتى أنّ اجتماعات مجلس الإمارات المتصالحة (عام 1952) قد عُقدت بدعوة من الوكيل السياسي البريطاني المقيم في دبي، تحت إشراف المقيم السياسي في الخليج.

اجتماع الحكَّام التسعة في فبراير 1968 في دبي لم ينظمّه مجلس الإمارات المتصالحة ولا مؤتمر دستوري برعاية بريطانية. فقد وجه الدعوة حاكما كلٍ من دبي وأبو ظبي، إذ كان لكلٍّ منهما أسبابه الخاصة لتوسيع نطاق الاجتماع بحيث يشمل دولة الاتحاد الإمارات التسع، وأن لا يبقى مشروع تأسيس دولة الاتحاد محصورة بالإمارات السبع. وبالتالي ربما كانت فكرة الشيخ راشد من دبي أن تشمل قطر، التي كان يحكمها بعد ذلك صهره، الشيخ أحمد، الذي ساعد بسخاء في تقديم القروض والمنح لمشاريع التنمية في دبي؛ من ناحية أخرى، كانت أبو ظبي تتمتع دائماً بعلاقات وثيقة مع البحرين، التي استخدمت عملتها، الدينار البحريني، من عام 1966 إلى 19 مايو 1973؛ كما قدَّمت حكومة البحرين المعلمين وموظفي الخدمة المدنية لتوسيع إدارة أبو ظبي .[35]

انتقلت مفاهيم الشيخ زايد من النظرية إلى الواقع من خلال الإعلان عن تشكيل الاتحاد: فبدأ في تحويل خططه وأفكاره ورؤاه من الأقوال إلى الأفعال. وكان أول رجل دولة في الخليج يدعو إلى هذا الاتحاد. باشر بتنفيذ خططه في التوحيد. كانت خطوته الأولى هي إقامة اتصالات أولية

مع الشيخ راشد بن سعيد المكتوم، حاكم دبي. عقد الحاكمان اجتماعاً تاريخياً في سميح في 18 فبراير 1968 وأعلنا عن تشكيل اتحاد بين الإماراتيين كنواة لاتحاد أوسع. كما دعا الإمارات الخمس المتبقية على ساحل عمان للانضمام إلى هذا الاتحاد ودعا البحرين وقطر لمقابلتهما لمناقشة مستقبل المنطقة والموافقة على عمل مشترك لأمنها المستقبلي.

بعد أسبوع من توقيع الحاكمان اتفاقهما الثنائي، عقد اجتماع حضره حكّام الإمارات السبع وحكّام البحرين وقطر. في 27 فبراير 1968، تمَّ الإعلان عن اتفاقية جديدة لإنشاء اتحاد بين الإمارات التسع (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، البحرين وقطر). لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً. حاول الشيخ زايد على مدى السنوات الثلاث التالية جمع وجهات النظر المتباينة بين الموقّعين عليه. كان هدفه الكبير هو بناء دولة الإمارات العربية المتحدة وتطويرها بأفضل العناصر التكنولوجية والعلمية كأرض واحدة للعلوم والتعليم والتكنولوجيا والحضارة . صرَّح ذات مرة الشيخ زايد – رحمه الله – قائلاً : إنه اهتم كثيراً بالتعلم من أجل إضاءة المستقبل وتطوير حياة الناس، لأن العلم لا نهاية له، وأن الإنسان الجاهل هو الذي يعتقد أنه تعلّم واستكمل دراسته. إن هذه الرؤية صدرت من إنسان لم يستكمل تعليمه، فرأى أنّ الانسان المتعلّمِ هو الذي يتعلّم طوال حياته ويستمدُّ تعلمه من الحياة .

على الرغم من هذه الخطوة ، التي شكَّلت إنجازاً تاريخياً لمستقبل الاتحاد، إلا أنها كانت غير كافية كأداة لحام بين المشيخات التسع في كائن سياسي يعمل كدولة أو اتحاد فيدرالي واحد. لم يكن دستوراً بل كان تعبيراً عن نيّة. لم يكن هناك نصّ من مجلس الوزراء، سواء في المسودة أم في الاتفاق. تمَّ حجز السلطة التشريعية في يد المجلس الأعلى، الذي يتألف من الحكّام التسع.

كان على المجلس الأعلى وضع دستور، وصياغة سياسات الدولة، وتشريع القوانين الاتحادية المطلوبة في هذا الصدد، وإعداد ميزانية سنوية. الهيئة التنفيذية للاتحاد ستكون "للمجلس الاتحادي". في هذه المسودة، كان القصد من هذا المجلس أن يشبه البرلمان، وكان من المقرَّر أن تقدّم إليه ثلاثة مجالس معنية بالدفاع والاقتصاد والثقافة. في الاتفاق، تمَّ تقليص دور المجلس الاتحادي بشكل كبير، وكان يعمل تحت إشراف وثيق من المجلس الأعلى. تركت تركيبة المجلس الاتحادي ليقرّرها القانون [105].

جزء من الاتفاقية، بعنوان "القواعد العامّة"، تناول فيه أولاً: ضرورة التعاون في الدفاع عن دولة الإمارات من أيّ عدوان خارجي؛ ثانياً : المحكمة الاتحادية العليا، تمَّ فيه تحديد وظيفتها في المسودة فقط؛ ثالثاً: ضرورة أن يقرِر المجلس الأعلى مقرّه الدائم. رابعاً: الحفاظ على حقّ كلِّ إمارة في إدارة شؤونها الداخلية غير الاتحادية؛ وأخيراً هناك بند نصَّ على أن المجلس الأعلى يمكنه تعديل الاتفاقية إذا كان التعديل يميل إلى تقوية العلاقات بين الإمارات الأعضاء. كما هو مقترح

في المسودة، تقرَّر أن الاتفاقية يجب أن تدخل حيّز التنفيذ في 30 أبريل 1968 وتبقى سارية حتى يحلّ محلّها ميثاق دائم.

توصّل فراوكه هارد باي Frauke Heard–Bey إلى الاستنتاج التالي: إنَّ نجاح النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة يرجع الفضل فيه إلى الشروط التالية: طبيعة النظام السياسي والمرونة الاتحادية؛ أداء مؤسسات الدولة الفيدرالية الناجحة الإدارية والمهنية؛ الدمج السياسي للمؤسسات الاجتماعية والثقافية في لوائح النظام الاتحادي؛ اتباع السياسة الأممية وثقافتها من خلال التعارف بين جميع الثقافات واللغات غير العربية. قيادة الدولة الداعمة لنهضة المجتمع المدني وفرض سيادة القانون؛ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والثقافي والتجاري وتبادل الخبرات مع العالم الخارجي إلخ. " [59].

بدون شك، تختلف الشعوب والبلدان عن بعضها البعض موضوعياً وذاتياً، فلكلٍ مجتمع خصوصيته الثقافية والإثنية والاجتماعية. ولكن أحياناً، تلعب الشخصيات القيادية سياسياً، ووطنياً وفكرياً عبر التاريخ أدواراً كبيرة وتنجح في قيادة شعبه وبناء دولته ومؤسساته من مرحلة قبلية وعشائرية وبدوية بسيطة إلى مرحلة متطورة علمياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً. فالشيخ زايد –رحمه الله– كان له دوراً تاريخياً وحضارياً كبيراً في قيادة الإمارات العربية المتحدة وتجربتها النهضوية الناجحة، ويعتبر الروح الديناميكية العملية للنظام الفيدرالي وفاعليته. ولم يكن ظهوره مصادفة بل كان محصلة القرن الواحد والعشرين، وذات أبعاد يمكن تقييمها على أنها الأكثرُ مدنيةٌ وحضارةَ، وتكنولوجية مقارنةً بوضع القرن العشرين المتخلّف، والعصور الباقية إذ لم يُشاهد –كما في عصر زايد– مثل هذه التطورات والانطلاقات والمنجزات، إلى جانب هذا الكم الهائل في البناء واحترام حقوق المرأة والانسان.

عملت السلطات في الإمارات السبع المتصالحة على وضع بديلٍ لاتحاد الإمارات العربية. وفي اجتماعٍ عُقد في دبي في 18 يوليو 1971م، قرّر حكّام ست إمارات من الإمارات المتصالحة، هي: أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، على تكوين الإمارات العربية المتحدة. وفي 2 ديسمبر 1971م أُعلن رسميّاً تأسيس دولة مستقلّة ذات سيادة، وبعد ذلك، في 10 فبراير 1972م، انضمّت رأس الخيمة إلى الاتحاد، فأصبح الاتحاد متكاملاً باشتماله على الإمارات السبع. لقد أصبحت هذه الدولة الاتحادية المؤسَّسة حديثاً، تُعرف رسميًّاً بـ" الإمارات العربية المتحدة". واتُّفِق رسميًّاً على وضع دستور مؤقّت يعتمد على نسخة معدّلة من نصّ الدستور السابق لإمارات الخليج التسع، وتحديد المصلحة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدّة على أنّه الهدف الأعلى لها. تضمّن الدستور المؤقّت 152 مادة، ويتألف من مقدّمة وعشرة أقسام، تمَّ فيه تحديد القوى المتعلّقة بالمؤسسات الاتحادية، بينما ظلّت القوى الأخرى تحافظ على حقّ امتياز الحكومات المحلية لكلّ إمارة من الإمارات، والسلطات المركزية الخمس المحدّدة في الدستور هي : – المجلس

الأعلى، ويتكوّن من حكّام الإمارات السبع؛ وهو أرفع سلطة دستورية في الدولة، ويقرّ التشريعات الاتحادية فيها، وأعلى المؤسسات التي ترسم سياستها العامة. - الرئيس ونائب الرئيس في الدولة الاتحادية. - مجلس الوزراء. - المجلس الوطني الاتحادي؛ وهو مجلس استشاري يتكوّن من 40 عضواً يتمّ اختيارهم من مختلف الإمارات وفق عدد السكان في كلّ منها، وهناك ثمانية مندوبين من كلّ من إمارة أبوظبي ودبي، وستة من كلّ من الشارقة ورأس الخيمة، وأربعة من كلّ من الفجيرة وعجمان وأم القيوين. - السلطة التشريعية أو القضائية؛ تتكوّن من عدد من المحاكم، على رأسها المحكمة الاتحادية العليا. تمّ انتخاب حاكم أبوظبي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من قبل الحكّام ليكون أوّل رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو منصب أعيد انتخابه بعد انتهاء فترة خمس سنوات. وكان حاكم دبي آنذاك الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، قد تمّ انتخابه ليكون نائباً للرئيس، وهو منصب استمرّ فيه حتى وفاته عام 1990م، وبعدها تمّ انتخاب ابنه الأكبر الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم ليخلفه في ذلك المنصب.

وليس ثمّة جدال علمي وموضوعي في أن مقاييس المعرفة الفطرية والعملية في رؤية زايد الفيدرالية هي التي حدّدت التمثيل الكامل والحاكم لقائد الاتحاد لحضارة الخليج والإمارات العربية المتحدة والمستمرة في عهد تلاميذه الشيخ خليفة بن زايد والشيخ محمد بن زايد والشيخ محمد الراشد في أيامنا هذه.

من خلال تجميع الأحداث ومنطقها وأهميتها يمكن ملاحظة ما يلي:

1- رحبّت الكويت فوراً بتوقيع اتفاقية دبي في 27 فبراير 1968 من قبل جميع الحكّام التسعة ورحّب بها العديد من الحكومات الأخرى. صرّحت المملكة العربية السعودية، بعد زيارة رسمية لحاكم قطر، في 3 أبريل / نيسان بأنها ترحّب بالاتحاد وعرضت تقديم مساعدة اقتصادية. لكن إيران، كما اعتادت الدول الأخرى ذات المطالبات الإقليمية تجاه عضو في الاتحاد، كسرت صمتها في 1 أبريل، مشيرة إلى أنها "تحتفظ بجميع حقوقها في الخليج الفارسي ولن تتسامح أبداً مع هذا الظلم التاريخي "[68 ، ص. 182].

2- علاوة على ذلك ، يبدو أن بعض المشاركين في الاجتماع ، ولاسيما حكّام الإمارات الصغرى، بدأوا في التفكير مرة أخرى. وهكذا، كان 30 مارس 1968، هو تاريخ دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، بدون اجتماع المجلس الأعلى. ترك السؤال مفتوحاً حول الوظيفة العملية للاتحاد الوليد. ومع ذلك، كان هناك الكثير من النقاش بين بعض الحكّام في ذلك الوقت.

3- ومن أجل اتحاد قوي، رغب بعض حكّام الولايات في أن يكون فضفاضاً. وبعض الآخر بأن يكون من أجل سلطة مركزية قوية، ورأى آخرون أنّ الاتحاد وسيلة لتطوير التمثيل الديمقراطي. بصرف النظر عن حداثة الإمارات العربية المتحدة في شبه الجزيرة كتجربة في تقاسم السلطة، "يلاحظ إضفاء الطابع الرسمي على التعديلات الضرورية في الوضع النسبي بين حكّام

مختلف المشيخات" [280]. كانت الإمارات العربية المتحدة مهمَّة أيضاً "في دفع البيت إلى إدراك أن الحكَّام الفرديين ودولهم المصغَّرة لا يمكنهم السير في طرقهم المنفصلة، بل هم بحاجة إلى التعاون في الكيان السياسي الأكبر الذي توفِّره الإمارات" [108، ص. 394].

4- كانت المناقشات جادَّة للغاية وكان هناك خلافات بينهم، لذلك قرَّر المستشارون ترك العديد من الموضوعات حتى اعتماد دستور الاتحاد. ودعت قطر بقوة إلى المضي قدماً في إنشاء الأجهزة المختلفة اللازمة للدولة من أجل تفعيلها. وأصرَّ على إدراج 14 بنداً جديداً في جدول الأعمال، بدءاً من اختيار الرئيس الأول للاتحاد إلى توحيد العملات ومناقشة إنشاء الوزارات [117 ؛ 124]. تمَّت مناقشة مسودة الدستور الدائم في هذا الاجتماع وكان ذلك من أهم الأمور.

5- تحوَّل الدستور المعتمد عام 1971 من مؤقَّت إلى دائم في عام 1996 . تتمثَّل أكبر صعوبة واجهت التجربة الفيدرالية للإمارات في "إيجاد التوازن الصحيح بين السلطات الاتحادية وقوة الإمارات الفردية" [89 ، ص. 23] ؛ تمَّ الاتفاق على أنه على الرغم من أنَّ الاتحاد يجب أن يحلَّ القضايا الرئيسية، إلا أنه يمكن لكلِّ إمارة التشريع على المستوى الخاصّ بها حتى يتمّ تغطية هذه القضية من خلال الولاية القضائية للتشريعات الاتحادية الإماراتية.

6- يصرُّ بعض العلماء والسياسيين في الإمارات العربية المتحدة على إبراز قضية الفيدرالية الإماراتية كأنموذج للدول الأخرى في المنطقة: فقد ذكر المسؤول الإماراتي أنور قرقاش أن مرونة الفيدرالية وإمكاناتها، "بمثابة بديل أفضل من الانفصال، ولاسيما بعد النظر إلى تجربة الإمارات "[281].

وهكذا يمكن عدّ طبيعة الاتحاد أقرب إلى الكونفيدرالية. اتحدّت فيها الإمارات التالية: أبو ظبي – دبي – الشارقة – عجمان – أم القيوين – الفجيرة – رأس الخيمة بصورة طوعية (على شاكلة الاتحاد الأوروبي إلى حدٍّ كبير). كانت هذه الإمارات مستقلِّة، بما فيها إمارة رأس الخيمة التي انضمّت للإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٢ بطواعية كاملة. "الإمارات العربية المتحدّة دولة اتحادية مستقلّة ذات سيادة، يمارس الاتحاد في الشؤون الموكّلة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور الحامي لسيادة جميع الاراضي والمياه الاقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء، يكون للاتحاد علمه وشعاره ونشيده الوطني ويحدِّد القانون العلم والشعار وتحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص لاستخدامه داخل إقليمه. أهداف الاتحاد هي:

- الحفاظ على استقلاله وسيادته.
- وعلى أمنه واستقراره .
- ودفع كلّ عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء فيه .
- وحماية حقوق وحريات شعب الاتحاد.

• وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين هذه الإمارات لصالحها المشترك من أجل تحقيق هذه الأغراض.

الآن سنفصِّل أكثر أنموذج النظام الفيدرالي في دولة الإمارات العربية، من خلال دستورها، إذ أنَّ نصوص الدستور المؤقت لدولة الإمارات الذي أصبح دائماً بموجب التعديل الدستوري رقم ١ لسنة ١٩٩٦، جاء نتيجة لمباحثات ومساومات طويلة معبِّرة عن التوازن بين أركان المعادلة السائدة، كالعيش تحت لواء كيان اتحادي مشترك مع الاحتفاظ بأكبر قدر من مظاهر السيادة المحلية.

يعتبر الدستور الإماراتي الإطار القانوني والسياسي لنظام الدولة، ويمثِّل وثيقة وطنية توضِّح القواعد الأساسية للتنظيم السياسي في الدولة، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه. يؤكد الدستور على الحرّيات والحقوق والواجبات العامَّة للمواطنين، ويهدف إلى النهوض بالبلاد وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلهما لتبوءِ المكان اللائق بين الدول.

بذلك يوضِّح الدستور الإماراتي القواعد الأساسية للتنظيم السياسي والدستوري للدولة، والغاية الأساسية من قيام الاتحاد، ومقوماته، وأهدافه على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبين الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للاتحاد، ويؤكِّد على الحريات، والحقوق، والواجبات العامة.

وفق الدستور الذي أقرّه حكّام الإمارات وتعاهدوا عليه، وزعت الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات الأعضاء وفقاً لنصوص دستور دولة الإمارات. إذ يتألَّف الدستور من عشرة أجزاء، ويتكوّن من 151 مادة.

يبيّن الدستور السلطات الاتحادية، ونظم إصدار التشريعات الاتحادية، والجهات المختصّة بها، كما يعالج الشؤون المالية للاتحاد، والأحكام الخاصّة بالقوات المسلحة وقوات الأمن، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه.

النصوص المتعلّقة بالسلطات الاتحادية

تنص المادة "45" من دستور دولة الإمارات على ما يلي :

تتكوَّن السلطات الاتحادية من :المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، القضاء الاتحادي.

كما تنصُّ المواد 46–109 من الدستور على مزيد من الأحكام التي تتعلَّق بأدوار كلٍّ السلطات الاتحادية، ومهامها وصلاحياتها.

النصوص المتعلّقة بالإمارات الأعضاء في الاتحاد

يتّصف دستور دولة الإمارات بالمرونة، ويتيح للإمارات الأعضاء ممارسة السلطات في مسائل معينة.

تنصُّ المادة 116 من الدستور على أن تتولى الإمارات الأعضاء جميع السلطات التي لم تفوّض للحكومة الاتحادية بموجب هذا الدستور، كما تشارك الإمارات الأعضاء في بناء الاتحاد، وتستفيد من وجوده، وخدماته وحمايته.

كما تضيف المادة 117 مسؤولية كلِّ إمارة في حفظ الأمن والنظام داخل أراضيها، وتوفير المرافق العامّة، ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي بها.

توزيع الاختصاصات التشريعية، والتنفيذية، والدولية بين حكومة الاتحاد والإمارات الأعضاء

رسم الدستور الإماراتي أطر التعاون بين الحكومة الاتحادية والإمارات الأعضاء في الاتحاد. إذ تنصُّ المادة 122 من الدستور باختصاص الإمارات الأعضاء في كلِّ ما لا تنفرد به السلطات الاتحادية من حيث سلطتي التشريع والتنفيذ المنصوص عليهما في المادتين 120 و 121.

تجيز المادة 123 من الدستور للإمارات الأعضاء في الاتحاد عقد اتفاقيات محدودة، ذات طبيعة إدارية ومحلية مع الدول المجاورة، بشرط أن لا تتعارض هذه الاتفاقيات مع مصالح الاتحاد ولا القوانين الاتحادية (وذلك استثناء على الوارد في المادة 120 بنداً).

كما توجب المادة 124 على السلطات الاتحادية المختصة، استطلاع رأي الإمارة مسبقاً قبل إبرام أية معاهدة أو اتفاقية دولية، وعند الخلاف يُعرض الأمر على المحكمة الاتحادية العليا للبتّ فيه.

يمكن **إيجاز العلاقة** بين حكومة الاتحاد والإمارات الأعضاء فيما يتعلّق بتوزيع السلطات وفق يلي:

الدستور الإماراتي يقوم على توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات، فثمة اختصاصات من مهام الحكومة الاتحادية، وأخرى تعدّ اختصاصات مشتركة أي يجوز لكل من الاتحاد أو الإمارات مباشرته.

الاختصاصات المشتركة، تقوم على إعطاء صلاحيات واستثناءات للولايات من النواحي التشريعية والتنفيذية، على الصعد الداخلية والخارجية والاقتصادية والإدارية والقضائية والدفاع...

إنَّ الانكماش في الاختصاص التشريعي للاتحاد، وخضوع هذا الاختصاص للسلطة الحقيقية للمجلس الأعلى المعبِّر عن إرادات الإمارات، يكشف عن غلبة الاتجاهات الاستقلالية في تحديد اختصاصات السلطة التشريعية الاتحادية وتنظيمها. أما عن تنظيم السلطة التنفيذية في الاتحاد، فإن المجلس الأعلى هو رأس هذه السلطة، وهذا أول مظهر لغلبة السلطة الاستقلالية في تنظيم السلطة التنفيذية. يضاف إلى ذلك أن السلطة التنفيذية للاتحاد لا تتولّى إلا تنفيذ القوانين

الاتحادية الصادرة في المسائل الاتحادية بطبيعتها، وفي المسائل التي ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها وهي مسائل معدودة ومحدودة. أما المسائل التي تشترك الإمارات مع الاتحاد في التشريع فيها، وهي تمثل الأكثرية، فإنَّ سلطات الإمارات هي التي تتولّى تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة في تلك المسائل، كلّ منها داخل أراضيها. وهذا مظهر من مظاهر استقلال الإمارات.

على أنَّ مما يخفِّف من غلواء تلك الاستقلالية، خضوع الإمارات في تنفيذها لتلك القوانين الاتحادية لإشراف السلطات الاتحادية.

إنَّ انضمام الهيئة القضائية لأيّة إمارة إلى السلطة القضائية الاتحادية أمراً جوازياً متروكاً لحرية اختيار الإمارة المعنية. كلُّ ذلك يبين الاستقلالية في التنظيم القضائي للإمارات. ربما يمكن القول إنّه في المرحلة الحالية، وطبقاً لأحكام الدستور فإنَّ مظاهر استقلال الإمارات تغلب في كافة المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية، مظاهر الوحدة في اتحاد الإمارات العربية.

المجلس الوطني الاتحادي هو مجلس استشاري، وله سلطة تشريعية ذات اختصاص محدود، لأنَّ الوظيفة التشريعية يتولاها المجلس الأعلى وهو صاحب الرأي النهائي في إقرار القوانين طبقاً لنصّ الدستور. [306، ص 126].

آلية التصويت في المجلس الأعلى يقوم على تحقيق الأغلبية، على أن يكون ضمنها إمارتي أبوظبي ودبي، أي يحقّ لهاتين الإماراتين استخدام حقّ النقض الفيتو على بعض القرارات.

إنَّ **عوامل نجاح** التجربة الوحدوية العربية الوحيدة القائمة حتى الآن، والتي تميّزت بخصوصيتها عالمياً أيضاً، يمكن ردَّها إلى عوامل مختلفة، أبرزها، إنّ العوامل المساعدة على الاندماج في الاتحاد لها الغلبة على العوامل المعوقة أو المعرقّلة له. ويسهم في ذلك أيضاً عوامل الانتماء إلى أصل واحد، والتحدُّث بلغة واحدة، كما تتوفّر لدولة الإمارات العربية الوحدة الروحية في الدين الإسلامي الحنيف، كلّ ذلك ضمن إطار الوحدة الجغرافية ووحدة التجربة التاريخية، ومع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع، كما ساهم في ذلك العوامل العسكرية التي أدّت إلى الشعور المشترك بوحدة المصالح والمصير، كلُّ هذه العوامل ساهمت في توطيد وحدة دولة الإمارات العربية، وأدَّت إلى درجة عالية من التجانس السياسي والاجتماعي.

على صعيد **الواقع التطبيقي**، ثمّة عوامل مختلفة ساهمت في ازدهار دولة الإمارات العربية، وتطوّرها، تتعلّق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية:

– حرصها على توفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين، مع احترام كلّ إمارة عضو في الاتحاد لاستقلال الإمارات الأخرى وسيادتها في شؤونها الداخلية ضمن نطاق هذا الدستور .

– تشكِّل إمارات الاتحاد وحدة اقتصادية وجمركية، وتنظِّم القوانين الاتحادية المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحدة .

– حرية انتقال رؤوس الأموال ومرور جميع البضائع بين إمارات الاتحاد المكفولة ولا يجوز تقييدها إلا بقانون اتحادي .

– تلغى جميع الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس المفروضة على انتقال البضائع من إمارة الى أخرى من الإمارات الأعضاء. يتعاون الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه، كلّ في حدود اختصاصاته وإمكانياته، في تنفيذ أحكام هذا الباب. المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

– دعم المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم . الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحبّ الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف. يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القُصَّر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية انفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، وتنظِّم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور .

– التعليم عامل أساسي لتقدّم المجتمع. وهو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كلِّ مراحله داخل الاتحاد. ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية .

– يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. ويشجّع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامّة والخاصة .

– يقدِّر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدّمه. ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له. ويهيئ الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة.

– الملكية الخاصة مصونة. ويبين القانون القيود التي ترد عليها . ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامّة وفقاً لأحكام القانون، بمقابل تعويض عادل. تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كلِّ إمارة مملوكة ملكية عامَّة لتلك الإمارة. ويقوم المجتمع على حفظها وحسن استغلالها، لصالح الاقتصاد الوطني .

– حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون ....الخ.

وبذلك يتضّح أنَّ ثمة عوامل عديدة أسهمت في توطيد وحدة الإمارات العربية، نظرياً وتطبيقياً، إلى جانب عوامل أخرى ساعدت في ازدهار الإمارات واستقرارها، إذ لم يكتفِ حكَّام دولة الإمارات بالإرث التاريخي والاجتماعي للعائلة، والتقاليد القبلية كأساس في شرعيتهم، بل سعوا لتدعيمها بمصادر إضافية للشرعية، من خلال تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية، فقد اعتمدت دولة الإمارات التحديث والتطوير في جميع أجهزة الدولة، التعليمية والخدمية والعسكرية والاقتصادية

والإدارية، وفي توفير وسائل الرفاهة الاجتماعية. فقد شهدت دولة الإمارات نهضة عمرانية واقتصادية مميّزة، أنهت حالة الفقر والجوع والبطالة في المجتمع الإماراتي، كما أولت اهتماماً كبيراً للعلم والعلماء والتقنيات المتطورة، ويحرص تلاميذ الشيخ زايد على متابعة نهجه ورسالته، إذ تستمر الإمارات في حضارتها ونهضتها التنويرية مع المحافظة على خصائصها وأصالتها التي تعود إلى التأثير العميق لماضيها العريق. كما تحرص دولة الإمارات على صيانة أساليب الحكم وتحديثها، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، إذ تسعى تدريجياً في إصلاحها السياسي إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتطوير آليات الرقابة، وغيرها من أمور تتعلّق بهيكل السلطات وعلاقاتها ومهامها .

وتزامناً مع مرور خمسين عاماً على تأسيس دولة الإمارات العربية، أطلقت هذه الدولة أول مهمة استكشاف عربية نحو المريخ، بهدف تقديم صورة شاملة عن ديناميكيات الطقس في أجواء الكوكب وتمهيد الطريق لتحقيق اختراقات علمية، من أجل إنجاز هدف أكبر هو بناء مستوطنة بشرية على المريخ خلال الأعوام المئة المقبلة، ليكون هذا المشروع مصدر إلهام للشباب العربي، في منطقة غالباً ما تعاني نزاعات وأزمات اقتصادية.

كما عدّت دولة الإمارات أول دولة عربية، وثالثة في الشرق الأوسط تمتلك برنامج نووي مدني، ينتج طاقة كهربائية، لهدف استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة وموثوقة، ومجدية اقتصاديًا.

وهكذا لعبت عوامل عديدة في تحقيق النجاح والاستقرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال الخصائص الثقافية وايدلوجيا العلاقات الاجتماعات، والعقيدة، بالإضافة إلى المتطلبات الاقتصادية والتوافق في توزيع السلطات، فهي أمّة قبل أن تصبح دولة.

لابدَّ من الإشارة إلى أن ثمَّة من يعتقد أن دولة الإمارات هي نوع من الكونفيدرالية، لما تتمتع الإمارات الأعضاء من صلاحيات واسعة، لكن لاحظنا أنَّ المهام السيادية هي من صلاحيات الاتحاد، وهناك مهام مشتركة بين الاتحاد والإمارات الأعضاء، وأخرى حصر على الإمارات الأعضاء فقط. أما الأنموذج العربي الذي يمكن إدراجه ضمن الكونفدرالية، فيمكن عدّ مجلس التعاون لدول الخليج العربي أنموذجاً عنها، فهي دول داخل دولة، تحتفظ كل دولة بسيادتها. وتجمعها مبادئ ومصالح مشتركة. سنقف عند أبرز ما يميز به هذا المجلس من النواحي التنظيمية والأهداف والمهام.

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية كأنموذج للكونفيدرالية:**

يمثل تأسيس مجلس التعاون الخليجي ردّاً عملياً على تحديات الأمن والتنمية ، ولتحقيق نوع من الوحدة العربية الإقليمية، بعد تعذّر تحقيقها على المستوى العربي الشامل.

كان نجاح اتحاد الإمارات العربية السبع الدافع لقيام مشروع التعاون الخليجي، ولكن بشكل أقل تماسكاً باعتباره منظمة. لكنه حقَّق أشواطاً كبيرة في سبيل تحقيق التكامل. فمجلس التعاون

لدول الخليج العربية منظّمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطلُّ على الخليج العربي.

تأسّس هذا المجلس في 25 مايو 1981م، من خلال اجتماع في العاصمة الإماراتية أبوظبي، إذ كان وراء إنشاءه كلٌّ من الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان، والشيخ جابر أحمد الصباح.

جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي دول ملكية، اثنان منها دول نظام حكمها ملكي دستوري هما دولة الكويت ومملكة البحرين، ودولتان نظام حكمها ملكي مطلق وهما المملكة العربية السعودية ودولة قطر، وسلطنة عمان حكمها سلطاني وراثي ، أمّا الإمارات العربية المتحدة فنظام حكمها اتحادي رئاسي. فهي سبع إمارات كلّ إمارة لها حاكمها الخاص.

وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شدّدت على مايربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.

- **الأهداف:**

- تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولاً إلى وحدتها.
- توثيق الروابط بين الشعوب.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.
- إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

- **النظام السياسي للمجلس**

حدّد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

- **المجلس الأعلى**

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكوَّن من رؤساء الدول الأعضاء. ورئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كلّ سنة، ويعيّن الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. هيئة تسوية المنازعات التي تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

- **المجلس الوزاري**

يتكوّن المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء. وتكون رئاسته للدولة التي توّلت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحًا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

- **الأمانة العامة**

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

1. أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

2. خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

3. مدراء عامّون قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصّصة والمساندة هي الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية، الشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الاختراع، ومركز المعلومات. يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان .

الاتحاد النقدي: في عام 2014م، اتخذت مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية خطوات كبيرة لضمان خلق عملة واحدة. ثمَّة مشاريع لإقامة سوق مشتركة وبنك مركزي مشترك، ما يضع دول مجلس التعاون الخليجي ككيان واحد التي سيكون لها أثر كبير على النظام المالي الدولي.

3-2- فيدرالية العراق ومشكلاتها:

إنَّ عملية تحرير العراق والقضاء على النظام السياسي الشمولي ومؤسساته السياسية والاجتماعية والمدنية فتحت الباب على مصراعيه لهيكل جديد للتعامل مع العراق من جميع جوانبه وعلى وجه الخصوص مزيج من تعدّد القوميات وتنوّع الثقافات. فهو نظام سياسي فيدرالي منفتح. وفي هذا السياق تصبح قضية الفيدرالية في العراق مسألة جوهرية وضرورية لحلِّ المشكلة مع تكوين التنوع الوطني والثقافي العراقي.

تمَّ توقُّع الفيدرالية كحلٍّ للعراق في وقت سابق، بعد سقوط البعث العراقي. لاحقاً، كتب نائب الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن مقالًا لصحيفة واشنطن بوست، روّج فيه فكرة إنشاء "فيدرالية فعّالة" في العراق [287].

تمَّ الترويج لفكرة النظام الفيدرالي من قبل الولايات المتحدة وبدعم من جماعات المعارضة العراقية عند التخطيط لعراق ما بعد صدام. اعتبرت الفيدرالية طريقة مناسبة لضمان حقوق الأقليات، ومنع عودة الديكتاتورية والحفاظ على البلاد معاً. يعكس دستور 2005 تفاصيل الفيدرالية العراقية، التي تهدف إلى توفير سلطات كبيرة للمحافظات، بما في ذلك إقليم كردستان، وزيادة المشاركة السياسية، وإشراك المواطنين في الحياة السياسية.

فيما يتعلّق بهذه الظروف، تبرز أسئلة كثيرة، أبرزها طبيعة الفيدرالية العراقية، والإجابة على التطلعات الإقليمية الكردية، ووضع كركوك، ودرجة تأثير العامل الخارجي، وتفاصيل تطور

صناعة النفط. وتقسيم الدخل والتعديلات الضرورية على الدستور، فكلّ هذه القضايا مازالت تنتظر الحلّ.

للإجابة على هذه القضايا المختلفة لا بدَّ من الوقوف على عدّة مواضيع.

لم يشكِّل تحرير العراق وبناء مجتمع فيدرالي تعدّدي وديمقراطي الحالة الأولى في تغيير الأنظمة السياسية الشمولية من خلال التدخل الخارجي. بل تكرّرت هذه الحالة في أروبا أيضاً، ولاسيما في السنوات الأخيرة، إذ شهدت أوروبا حرباً في حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة ضد النظام السياسي الشمولي في يوغوسلافيا السابقة، التي ارتكبت جرائم التطهير العرقي ضد الجماعات العرقية واستخدمت العنف ضد حقوق الإنسان.

كما شهدت آسيا والشرق الأوسط حرباً مماثلة تقودها الولايات المتحدة ضد المتطرفين دينياً في أفغانستان والعراق، ما جعل أفغانستان والعراق ساحة للعنف ضد حقوق الإنسان.

وقد برزت طوال القرنين التاسع عشر والعشرين حركة تحرير وطنية تناضل من أجل الحرية، بقيادة الزعيم الكردي مصطفى البرزاني، وتابع ذلك من بعده نجله، رئيس كردستان العراق، مسعود بارزاني. هذه الحركة طلبت الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. من المثير للدهشة، أنّ أمريكا قرَّرت طواعية تحرير شعوب يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق وتيمور الشرقية وجنوب السودان، وإجراء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال الالتزام الذي تمَّ التعهد به في الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلّة. كما يدعم كلٌّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مشروع الاتحاد الفيدرالي في الشرق الأوسط مثلاً، إلا أنّهما لا يدعمان قضية حقّ تقرير المصير في كوردستان العراق، وكذلك استفتاء كردستان العراق في 25 سبتمبر 2017. وقد تمَّ إبرام معاهدة السلام(1998) بين حزبين كرديين بقيادة الولايات المتحدة لتهيئة الظروف والأرضية المناسبة لبناء عراق اتحادي فيدرالي ديمقراطي مستقر.

إنَّ التجربة الفيدرالية العراقية صارت ناجحة ومهمّة بسبب تعدّد الحضارات الوطنية والثقافية في العراق وتوسعه في الدول المجاورة، وكذلك بسبب أهمية الموقع الجغرافي للعراق في المنطقة التي تقع على رأس اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.

إنَّ دعم هذه الدول للشعب العراقي ضد الدكتاتور السابق صدام حسين ونظامه الشمولي السياسي، ومازال دعمه متواصلاً باتجاه ادماج العراق مع بقية العالم المتحضِّر من خلال بناء المؤسسات المدنية والديمقراطية، وانتخاب الهيئات الحاكمة والانتخابات البرلمانية والتي لعبت دورها في إنشاء السلطات التنفيذية، واستقلال القضاء والحريات السياسية والحقوق الثقافية والإعلام الحرّ وحقوق القوميات، التي يضمنها الدستور الدائم والقوانين.

سيكون النظام العالمي للتعدّدية السياسية ملائماً للسياسة الواقعية والبراغماتية.

إنّ تشخيص الجانب الأمريكي والأوروبي لطبيعة الأنظمة السياسية الاستبدادية، دفعهم للدعوة إلى القيام بالإصلاحات السياسية والمدنية من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية ومن خلال الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والتعدّدية وإزالة نظام الحزب الواحد والتغيير الدستوري والقوانين بما يتماشى مع مؤسسات المجتمع المدني المتحضِر.

وبحسب السفير برهان جاف ، فإنَّ "80٪ من العراقيين اختاروا طريق الفيدرالية. لقد حان الوقت للمجموعات الخصم أن تقبل بذلك. الفيدرالية لا تساوي الانفصالية، فهي تعني دولة تفسح المجال لمشاركة هويات مختلفة في السلطة والحياة السياسية عموماً، ولأجل ثلاث أو أربع مناطق تحمل سلطاتها الخاصة. ويدرك الشيعة هذا "[274] .

لا يزال الوضع العراقي مستمراً في إنقاذ النظام السياسي الشمولي من خلال الدعم الخارجي من قبل الولايات المتحدة الذي يواجه العديد من التحديّات، ولا سيما قضية الطائفية، ومناطق النزاع بين كلٍّ من بغداد وهولير (أربيل)، وكذلك تطبيع الوضع في كركوك، بالإضافة إلى قضية توزيع الثروة والسلطة.

هذه المهمّة، التي فشلت من قبل الحكومات العراقية السابقة في إيجاد حلٍ للصراع العالق حول القضية الكردية، الأمر الذي ساق العراق إلى هدر إمكانات بشرية ومادية منذ الاستقلال. لا تكمن أهمية حلّ هذه القضايا في حلّ القضية العراقية الوطنية الداخلية فحسب، بل يشمل أيضاً البعد الإقليمي والخارجي، أنّه التحدّي الذي يواجه الدول المتحالفة ومبادئ حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني. "الكلّ يعرف أنّ استقرار العراق وإعادة بنائه مشكلة ذات **أبعاد عالمية**". و"دعم حكومة إقليم كردستان المستمر للاتحاد الجديد كان أساسياً في إعادة صنع العراق ... إنَّ أنموذج حكومة إقليم كردستان هو بالتأكيد أنموذج لمحاكاة مناطق أخرى في العراق" [50، ص. 24].

لكن لا ينبغي للمرءِ أن يتجاهل حقيقة أنَّ واقع النظام والسياسة الفيدرالية في بغداد لم يفشلا في الاندماج مع النظام الفيدرالي داخل إقليم العراق المركزي فحسب، بل لا يمكنه الاندماج مع الاتجاهات المحلية للفيدرالية في كردستان أيضاً[136]. فثمة حصار اقتصادي ممنهج يُفرض على سكان كردستان بما في ذلك تخفيض الميزانية الوطنية.

وهكذا تمَّ فهم الفيدرالية منذ 2014 بأنَّها "أداة لإدارة الصراع والمخاطر المرتبطة بها" [34]. إنَّ نجاح التجربة الفيدرالية العراقية سيحقّق السلام والأرض الوطنية المناسبة لتطوير مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. يعتقد معظم الباحثين أن التجربة الفيدرالية العراقية هي تجربة اجتماعية واسعة النطاق. [6 ؛ 31 ؛ 36؛ 94 ؛ 218 ، وما إلى ذلك] . لذلك فإن التغيير في الحالة العراقية يعني:

- إزالة النظام السياسي من نظام الحزب الواحد الشمولي، وإلغاء احتكار دولة واحدة وأقلية واحدة في المؤسسات السياسية والمدنية والعسكرية.

• إنّ بناء فيدرالية ديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي بطريقة متكاملة لن يكون سهلاً، بل سيواجهه بعض العقبات والصعوبات مستقبلاً .

• لن يكون هناك وضع صحيح لعراق ديمقراطي منشود بدون شرق أوسط جديد قائم على أساس حديث، من خلال تحديث التدريس والتعليم ومعالجة الميول الدينية المتطرفة، وإصلاح الأنظمة السياسية الشمولية في المؤسسات الديمقراطية والمدنية، وفي التوزيع العادل للثروة، والإسراع في التطوير والبناء، وفي تخفيض تصنيع أسلحة الدمار الشامل واستيرادها، وحظر الأسلحة النووية.

• استمرار المعاملات المباشرة لتسهيل عملية التغيير السلمي والديمقراطي لدعم الفيدرالية المفتوحة للعراق بموجب اتفاقية واشنطن، مع اهتمام الإدارة الأوروبية والأمريكية بنجاح النظام الفيدرالي في الشرق الأوسط، ولاسيما الفيدرالية العراقية، بما في ذلك كردستان.

فيما يخصّ وضع العراق، يؤكِّد بعض الباحثين على ضعف حكومتها المركزية، ويدعون إلى إعادة بناء الدولة العراقية في اتحاد فيدرالي لهذا السبب بالذات [256] ، بينما يزعم آخرون، عكس ذلك، بأن الفيدرالية تبطِّئ تفكّك البلاد [34] .

تأتي نقاط الضعف التي تؤثِّر على وظائف الاتحاد من عدّة أسباب، من ذلك الأنظمة الدينية الطائفية. إلى جانب الصراعات التاريخية القائمة على الثقافة العلمانية. ممارسة التعصب الديني على أساس أنظمة العنف؛ حقيقة أنَّ سياسة الدولة في بغداد ليست مستقلّة مثل السياسة الوطنية العراقية: لا تزال تسيطر عليها السياسة الشيعية في طهران [39 ، ص. 9]. العراق هي إحدى البلدان النموذجية التي تفتقر إلى "الوحدة الوطنية": دولة يلعب فيها العرق دوراً حاسماً في السياسة [91]. **الوحدة الوطنية مفقودة بسبب الأبعاد العديدة للانقسام العراقي، اجتماعياً وتاريخياً** بين العرب والأكراد، وضمن العرب أنفسهم، أيّ بين الشيعة والسنة [88، ص. 11] .

يتفق الباحثون في الرأي القائل بأنَّ الاستقرار السياسي والسلام لا يمكن ضمانهما في العراق الاتحادي بدون مراعاة المعالم الأساسية التالية: 1. ضمان احترام الحريات الديمقراطية مثل حرية الرأي والتعبير والأفكار والتجمّع والمعتقد والتجمع السلمي و غيرها. 2. ضمان احترام انتقال السلطة بالوسائل السلمية من خلال الانتخابات الحرَّة والديمقراطية. 3. احترام مبدأ التعدّدية السياسية والمعارضة السياسية السلمية. 4. التأكيد على فصل السلطات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفصل الدولة عن الدين. 6. المحافظة على استقلالية السلطة القضائية. 7. فصل المؤسسة العسكرية عن السياسة والانتماء الحزبي. 8. إنشاء محكمة دستورية اتحادية عليا مكلَّفة بالإشراف على تطبيق القانون أو خرق القانون في ضوء سيادة القانون. 9. منح المرأة امتيازات مساوية لامتيازات الرجل في الحقوق والواجبات، وكذلك ضمان الحفاظ على حقوق الطفل والمعوق والمسنين. 10. ضمان حرية العقيدة الدينية، قائمة على مبدأ التسامح الديني والعرقي والفكري. واحترام حقوق الإنسان وفقاً للميثاق الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى [265].

واجه العراق مؤخراً سلسلة كاملة من المشاكل عرقلت التعافي وإعادة بناء الدولة بعد الحرب، وقد تفاقمت أكثر بسبب عدم الثقّة والشكّ المتجذِّر لديهم منذ القدم. في هذا السياق، هناك ما يبرّر الأسئلة الناشئة: "هل يمكن للأفكار الغربية أن تسير في طريقها وتزدهر في المجتمعات غير الغربية؟ هل يمكن للدستورية أن يترسخ ويعمل في مجتمع ديني تقليدي ومقسّم بعمق؟ هل تعدُّ الفيدرالية العراقية حلاًّ للانقسام الشديد للبلاد أم أنّه حلّ مؤقت؟ [34].

ومع ذلك، فإنَّ الواقع يبدو "أكثر تعقيداً" [77 ، ص4]. فقد ظلّ النظام السياسي العراقي في السنوات الأخيرة "غير مستقر" [6 ، ص. 12]. هناك المزيد من الدلائل حول "البيئة السياسية المتغيّرة" للعراق [73 ، ص. 102]. تشير التطورات الأخيرة إلى حقيقة أنَّ الظروف يمكن أن تتدهور حتى يدخل النظام في مرحلة الانهيار التي لم يتخيلها كثير من المراقبين، وأن يستمر التنافس حول من يسيطر على الدولة أو الحصّة الأكبر منها وتصاعد بسبب المنافسة داخل الحكومة المركزية، وبين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية والمحلية. تلجأ أطراف هذا الصراع إلى حشد الدعم من خلال المؤسسات العرقية أو الطائفية، وهو ما يولِّد المزيد من الانقسام الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تتصاعد التوترات بين أولئك الذين يريدون تعزيز السلطة في أيدي السلطة التنفيذية المركزية وأولئك الذين يريدون زيادة لا مركزية السلطة[6 ، ص. 12].

يُعرّف الدستورُ العراقَ كدولة اتحادية، ولكن لا يوجد إجماع حول طبيعة هذه الفيدرالية ونطاقها. [13]. صحيح أنَّ بعض التحليلات القانونية للدستور العراقي "تعزو أوجه القصور هذه إلى عدم الخبرة أو الصياغة المتسرِّعة ... فإنَّ الكثير من التعليق الدولي يخطِّئ النقطة المركزية حول عملية صياغة الدستور في العراق: الهيكلة الراديكالية كانت متعمَّدة" [96، ص. 4].

يتزايد اعتقاد العديد من الباحثين بأنَّ الاتحاد العراقي "من غير المرجَّح أن ينجح: فالعراق لا يفي بأيٍّ من معايير احتمال نجاح الاتحاد" [277]. إنَّ محاولة إيجاد حلّ وسط في العراق ربما لن تنجح. ومن المرجَّح أن ينجح تشكيل اتحاد في حال وجدت ثقافة سياسية متجانسة ومتسامحة [42 ، ص. 193] مع الرؤية المشتركة والثقة المتبادلة المطلوبة للمؤسسات المشتركة. علاوة على ذلك، وفقاً لكليمنت دود، فإنَّ "الاتحادات المصنوعة من الأعلى إلى الأسفل، حيث يوجد تغيير من حالة وحدوية، أقلّ استقراراً من تلك التي يتم إجراؤها من الأسفل إلى الأعلى: من المرجَّح أن تتمكّن القرارات المصيرية من الأسفل إلى الأعلى أن توقظ الحماس والدافعية والرغبة في العمل لدى المجتمع. [276].

بعبارة أخرى، يتمُّ إنشاء حكومة اتحادية ليبرالية بشكل أفضل من خلال تضخيم الرغبة عند الناس بدلاً من فرض قوة أجنبية من الأعلى على شعب متردِّد، كما هو الحال في العراق.

أيّ محاولة لتشكيل أو فرض نظام فيدرالي بدون اعتبارات وشروط مسبقة ستكون وخيمة، سيؤدّي إلى هدر المزيد من الوقت والجهد على نظام سيفشل في النهاية. من وجهة النظر هذه،

إذا استطاع الأكراد استخدام التهديد بالانفصال للحصول على تنازلات كبيرة وهيكل سلطة فيدرالية هامشية للغاية، فسوف يبحثون في النهاية عن كونفيدرالية قوية، مما يؤدّي إلى إنهاء التجربة الفيدرالية المتردّدة في بغداد.

يكفل الدستور الاتحادي، تحت سلطة المحكمة العليا الاتحادية، حقوق الجمهوريات الاتحادية وصلاحياتها، ويحترم الأديان والمعتقدات والممارسات الدينية والحريات والآراء الشخصية والمساواة بين المرأة والرجل وحماية الأطفال والتأمين الصحي والأمن الغذائي و توفير التعليم للجميع. وهذا يعني أنّه في حالة العراق الفيدرالي أو أي جزءٍ منه، لا يجوز للمواطنين أن يفرضوا أيديولوجية معينة على المواطنين تنتهك المبادئ والحريات الديمقراطية. فالدين هو إيمان الفرد بقوة عليا خلّاقة ولا علاقة له بسياسة الدولة [150 ، ص 202–210].

على عكس الدستور المؤقّت، لم يعد من الممكن القول إنَّ هذه الوثيقة تتعارض مع الحقائق العراقية. إحدى السمات الرئيسية للدستور هي النصّ على الهيكل الاتحادي للعراق. هيكل النظام الاتحادي على النحو التالي: تُقسم البلاد إلى مناطق، ولا تعدُّ المحافظات جزءاً من المناطق، ومن إدارات محلية. شكَّل تقديم مبدأ الفيدرالية خطوة جديدة بشكل أساسي في الهيكل الدستوري للبلاد: في جميع مراحل التطور التاريخي السابقة، كان العراق دولة وحدوية. هذه المرة كان إدخال مبدأ الفيدرالية في الدستور يعني، أولاً وقبل كلّ شيء، الاعتراف بحقيقة سيادة كردستان، التي كانت موجودة بالفعل في هذه المنطقة لأكثر من عشر سنوات.

يعدُّ الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ أول وثيقة تصاغ على يد جمعية تأسيسية منتخبة منذ العام ١٩٢٤ . وهو متقدّم بأشواط كبيرة على دساتير كثير من الدول العربية، من حيث إقرار الدستور للقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي، واللامركزية، والفيدرالية (الاتحادية)، والحقوق والحريات الأساسية والمدنية. [307، ص 61].

فيما يلي نعرض المواد المتعلقة بطبيعة الفيدرالية في الدولة العراقية من حيث توزيع السلطات والاختصاصات وفق ما جاء في دستوره لعام 2005:

الباب الرابع اختصاصات السلطات الاتحادية.

المادة (١٠٩): تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي.

المادة (١١٠): تختصُّ السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية : أولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية . ثانياً: وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه . ثالثاً: رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة

وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وادارته. رابعاً: تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان. خامساً: تنظيم أمور الجنسية والتجنّس والإقامة وحقّ اللجوء السياسي. سادساً: تنظيم سياسة التردّدات البثية والبريد. سابعاً: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية. ثامناً: تخطيط السياسات المتعلّقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق. وفقاً للقوانين والأعراف الدولية. تاسعاً: الإحصاء والتعداد العام للسكان .

المادة (١١١): النفط والغاز هو ملك كلّ الشعب العراقي في كلّ الاقاليم والمحافظات .

المادة (١١٢): أولاً: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصّة لمدة محددة للأقاليم المتضرّرة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظّم ذلك بقانون. ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقِّق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار .

المادة (١١٣): تعد الآثار والمواقع الاثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات من الثروات الوطنية التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية، وتدار بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات وينظم ذلك بقانون .

المادة(١١٤): تكون الاختصاصات الآتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم : أولاً: إدارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم ذلك بقانون. ثانياً: تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسة وتوزيعها . ثالثاً: رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم . رابعاً: رسم سياسات التنمية والتخطيط العام . خامساً: رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم . سادساً: رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم . سابعاً : رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعاً عادلاً لها، وينظَّم ذلك بقانون.

المادة (١١٥): كلُّ ما لم ينصّ عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الإقليم في حالة الخلاف بينهما .

وعليه يمكن ملاحظة بعض **مبادئ الفيدرالية** المطبّقة في الدولة العراقية:

1- تقوم الدولة على الفيدرالية وهي فلسفة سياسية مبنية على الديمقراطية وتوزيع سلطات الدولة أفقياً وجغرافياً بين الجمهوريات الفيدرالية التي تتألف منها، وعمودياً بين السلطة الاتحادية(الفيدرالية)، والسلطات العليا للجمهوريات الاتحادية، وفقاً لدستور اتحادي متفق عليه يحدِّد السلطات الاتحادية (المركزية) وسلطات الجمهوريات الاتحادية. وهكذا، فإنَّ الدولة الفيدرالية وجمهورياتها على النقيض من الحكومة المركزية والحكم الديكتاتوري، الذي من المرجَّح أن يهيّمن على جميع السلطات المركزية في المقاطعات وحتى السلطات البلدية. وبعبارة أخرى، فإنَّ الحكومة في الدولة الفيدرالية أقرب إلى الشعب بسبب توزيع سلطات الولاية عمودياً وأفقياً. ضمن هذه الفلسفة، يمكن تصور نماذج مختلفة للدولة الفيدرالية وفقاً للبيانات التاريخية والجغرافية.

2- السلطات الاتحادية مذكورة بالتحديد في الدستور الاتحادي. بشكل عام، كما هو الحال في معظم أو كلّ الأقاليم الفيدرالية، تقتصر هذه السلطات على العلاقات الخارجية، والدفاع الوطني، والسياسة النقدية، واستثمار أهم الموارد الطبيعية – بما في ذلك النفط والغاز للعراق – وتوزيع ثروته على كافة أجزاء الجمهورية الاتحادية. وفقاً للدستور وتحت سيطرة السلطة التشريعية أو السلطة القضائية. هناك سلطات أمنية اتحادية وغيرها للأقاليم والجمهورية الاتحادية. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ السلطات مخوّلة في الأقاليم الفيدرالية، في الأمن والتعليم والصحة والاتصالات والشؤون البلدية والاقتصاد والإعمار والتجارة والزراعة والصناعة والقضاء في المنطقة.

3- سلطات الدولة الاتحادية هي السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة المركزية) والسلطة القضائية (المحكمة العليا الاتحادية)، وهي سلطات مستقلّة لحماية الديمقراطية. يتمُّ انتخاب أعضاءها مباشرة من قبل الشعب في جميع المناطق في الجمهورية الاتحادية. بطريقة مستقرّة دستورياً وواضحة في تكوين السلطات الاتحادية لممارسة السلطات المركزية، مما يغلق الباب أمام أيّ ديكتاتورية أو أيّ حكومة مركزية تمارس السلطات حتى في المناطق والأقاليم والمحافظات.

4- يكفل الدستور الاتحادي، تحت سلطة المحكمة الاتحادية العليا، حقوق الأقاليم الاتحادية وصلاحياتها، ويحترم الأديان والمعتقدات والممارسات الدينية والحريات والآراء الشخصية، والمساواة بين المرأة والرجل، وحماية الأطفال، والتأمين الصحي، والأمن الغذائي والتعليم للجميع.

5- فيما يخصّ مستقبل العراق، يمكن أن تصبح العاصمة بغداد وضواحيها منطقة اتحادية مركزية (مثل واشنطن). وقد يتمُّ تحويل مدينة الموصل إلى منطقة اتحادية أخرى نظراً لتعدّد مجتمعاتها الوطنية والدينية شريطة أن يساهم جميع العناصر في حكم المدينة.

6- من ناحية، تتمتع الأقاليم الفيدرالية للدولة بسلطات واسعة، ومن ناحية أخرى تتحمّل مسؤولية سلطاتها على أراضيها، ومشاركتها في تشكيل الدولة الفيدرالية وإسهامها في ممارسة

سلطاتها وفق المعادلة التالية: في ممارسة صلاحياتها ضمن الأسس الديمقراطية على جميع المستويات وضمانها ذلك دستورياً وقانونياً [150 ، ص 210–222].

7– بناءً على تصريحات المعارضة الديمقراطية العراقية، نجد أنَّ دستور الدولة العراقية الاتحادية يقوم على المبدأين الأساسيين التاليين: أ) القضاء على التمييز القومي والديني والطائفي بين الأفراد واحترام الحقوق الدينية والسياسية والفكرية والمدنية والإنسانية لجميع المواطنين ؛ ب) تقوم دولة العراق الاتحادية على خيار الارتباط بين الشعبين العربي والكردي في العراق وحقّهم في تقرير المصير والاعتراف بحقوق القوميات التي تحدِّد واقع الشعب العراقي. يجب أن يكون لهذه الأحكام شكل رسمي كوثيقة تاريخية واتفاقية مكتوبة موقعّة من رئيس برلمان إقليم كردستان ورئيس البرلمان الاتحادي العراقي، والنصّ جزء من الدستور الاتحادي والدساتير الاتحادية.

من أبرز الانتقادات التي وجهت إلى الدستور العراقي لعام (2005):

الاقتضاب (الاختصار(الشديد في التنظيم, إذ إنَّ المواد التي نظمَّت الاختصاصات هي خمس مواد فقط، والتي يمكن اختزالها في ثلاثة مواد تتضمن (19) بنداً. ومن هذه المآخذ أن الدستور العراقي أورد الاختصاصات كمجموعة واحدة وكان من الأفضل التمييز بين سلطة التشريع وسلطة التنفيذ وسلطة القضاء. ويؤخذ على هذا الدستور أيضاً أنه ذكر في أكثر من موضع مفردات (وضع, رسم, تخطيط, تنظيم) ومن المعلوم إن أيّاً منها لا يعني التشريع. [310، ص 42].

يفتقر هذا الدستور الى وسائل حماية هذه القواعد وهذه الحريّات، كما أن الدستور ينطوي على مواد غامضة متناقضة كثيرة . ويتضمن نقاطاً خلافية بصدد الفيدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية، أو ثغرات في وجود المؤسسات والمفوضيات مثل مجلس الاتحاد (النصف الثاني الجديد من البرلمان)، زد على هذا أنَّ الدستور يقوم على فراغات تشريعية تزيد على الستين قانوناً تنتظر من يسنّها، وعلى فراغات مؤسساتية قضائية وقانونية واقتصادية تنتظر من ينشئها. وبهذا المعنى يرتكز الدستور على فراغات قانونية ومؤسساتية [307، ص 61].

على الدولة الفيدرالية العراقية والإقليم الكردي الاتحادي أن يساهما قدر الإمكان في دمقرطة هذه الدول و أن تبذلا محاولات لحلِّ القضية القومية الكردية في تركيا وإيران وسوريا بطريقة ديمقراطية تضمن للشعب الكردي الحقوق الوطنية والثقافية والوطنية. كما ينبغي لجامعة الدول العربية أن تصلح نفسها ولا تتهرب من مسؤولياتها، وأن لا تبقى قراراتها مجرد كلمات، بل ينبغي أن تتحوّل إلى أفعال.

وفقا للأستاذ نغم صالح من جامعة بغداد «توصّل الدستور إلى حلّ المعضلات الفيدرالية العراقية كآلية منع عودة الديكتاتورية، والمركزية الصارمة للحكم، وإيجاد طريقة لتقاسم الثروة، والحكم. فإذا لم يتم التعامل مع هذه القضايا بطريقة حضارية ومدنية فقد يؤدّي ذلك إلى الفشل في التوصّل إلى اتفاق وطني. إذ قد يؤدي اندلاع الحرب الأهلية إلى تقسيم العراق كحلٍّ نهائي. يبدو

أنَّ النظام الفيدرالي في العراق لا يقصد به أن يكون فيدرالية كما ينبغي. إنّها ليست مثل الاتحادات الفيدرالية في العالم التي تقوي البلاد وتحافظ على وحدتها ونزاهتها. فهو اتحاد مختلط يجمع بين الفيدرالية والكونفيدرالية. تؤدّي الفيدرالية إلى دولة شديدة اللامركزية يقتصر عملها على الشؤون الخارجية والدفاع والسياسة والنقد والاقتصاد والمال [120 ، ص. 49]. كما يمنح الدستور لكلِّ منطقة أو مقاطعة من مكونات الدولة التي لها نوع من حقّ السيادة في إنشاء القوات المسلحة أو إصدار العملة وتحديد خصائصها المالية وغيرها من ميزات الدولة، وإنّ تغيير فقرات الدستور مستحيلة. وهناك التأكيد والاعتراف الدستوري لكردستان، لكن عملية تشكيل مناطق أخرى تُركِت للجمعية الوطنية، من أجل عدم العودة إلى السلطة الإدارية المركزية، والتي لا تحظى بتأييد واسع النطاق، يجب على جميع المجموعات إجراء الحوار والتشاور والانفتاح للوصول إلى أفضل صيغة اتحادية، سواء أكانت مقاطعات أم أقاليم فيدرالية أو جغرافية، وتكون مصحوبة بالديمقراطية والحرية والحقوق والواجبات الأساسية، ولا بدّ من الاستفتاء على الصيغة المفترضة. من أجل منع تركيز السلطة على مركز الدولة، يمكن اتخاذ خطوات دقيقة لمنح هذه المقاطعات سلطات إضافية تدريجياً وتنظيم هذه الوحدات على أساس مبدأ اللامركزية الفيدرالية. أي البدء في منح هذه المحافظات سلطة تشكيل مجالس المحافظات وتعيين الحاكم [120 ، ص 67-68].

لكن الأستاذة البرفسورة فوزية كرم لها رؤية أخرى حول هذه المسألة، ترى أنه: «ليس هناك شك في أنَّ الفيدرالية هي خيار لإدارة نظام الحكومة والدولة، لكنها ليست بالضرورة الأفضل. لا توجد دائماً نسخة من فيدرالية يمكن اعتبارها أفضل في النظام الفيدرالي. بمرور الوقت، يجب أن يكون للفيدرالية إحساس بالهوية مع الدولة ككلّ وكذلك المجتمعات. الفيدرالية مناسبة لبعض الدول، وليس لجميعها، وهي شكل من أشكال الحكم الديمقراطي". وكذلك للدول النامية أو الفترة الانتقالية بحثاً عن شكل من الديمقراطية قابل للتطبيق. تعتبر الباحثة أنّ الديمقراطيات الفيدرالية تتطلب توفّر الظروف والعناصر والخصائص، بما في ذلك الوعي الثقافي والسياسي، والديمقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الأقليات وعنصر الهوية المشتركة، وبالتالي فشلَ عددٌ من الأنظمة الفيدرالية، ولاسيما في بداية وجودها. معظم الناس لديهم خبرة قليلة أو معدومة بالديمقراطية. إنَّ تاريخ بناء الدولة الاتحادية ذات تركيبة ثقافية وعرقية وبمشاركة الأقاليم والشعوب التي كانت مهمَّشة قبل قيام دولة الاتحاد، لبناء مجتمع فيدرالي متحمِّس للهوية الاتحادية. [76 ، ص 146-147].

ثمة اعتقاد أنَّ آفاق الفيدرالية في العراق مصمَّمة على تأسيس فيدرالية غير متكافئة، حيث تتمتّع المحافظات العربية في العراق باستقلال أقلّ بكثير ممّا تتمتع به المنطقة الكردية [231 ، ص. 140]. ثمة عدد من الباحثين [51؛ 78 ؛ 88 ؛ 126؛ 302 ، وما إلى ذلك] اقترحوا طرقاً مختلفة لتحقيق التوافق بين الحكومة والتوزيع الإقليمي وتعبئة القوى السياسية في العراق في بحوثهم عن توفير الإطار المناسب لعراق مستقر وديمقراطي و "موحَّد".

ساد لفترة في العراق جدل سياسي بين أولويتين: (1) إعادة تشكيل حكومة فيدرالية وحكومة وحدة قوية، والحفاظ على الشعور بالهوية الفيدرالية، ومحاربة الأجندة الأجنبية المتمثلة في تقطيع الأوصال، و (الأهم) ضمان سرعة إزالة قوات الاحتلال الأجنبي؛ و (2) التقنين، عبر الفيدرالية، من تشكيل مجالات النفوذ، حيث الانفصال سيهدّئ العنف. ساد هذا النقاش العقلاني ضمن حدود الآداب الإنسانية المشتركة.

الآن، في الظروف المستجدة، اختلف الجدل السائد. الموقف الفيدرالي هو نفسه. ولكن بشكل غير محسوس، تمَّ إغفال الموقف القومي، والنظام الفيدرالي كنظام جديد هو بديل للأكراد والشيعة. كان موقف الولايات المتحدة هو أنَّ القومية الشرعية غير موجودة.

يشير الخبراء إلى أن الأسئلة الرئيسية التي تبرز في هذه السلسلة من الجمود السياسي المعقَّد، هي إذا كانت الأمة العراقية الحديثة قادرة على الحفاظ على دولة موحَّدة في ظل حكومة مركزية منتخبة عبر انتخابات على مستوى الدولة، أو إذا كانت ستتحول إلى نظام فيدرالي يتمتع بمزيد من الاستقلالية الإقليمية؛ أو أنَّ الميول الاستبدادية الحالية ستشهد عودة ظهور دكتاتورية كاملة؛ أو أنَّ العراق سوف يتفكك كلياً تحت وطأة الانفصال والتنازع والانقسام والعنف [66 ، ص. 13]. بغض النظر عما يخبئه المستقبل، فإنَّ الوضع الحالي للسياسة المضطربة في العراق يتحدّث عن كثير من مزايا فرض أنموذج ديمقراطي من القمة إلى القاعدة [52].

لتعزيز فكرة الفيدرالية وتبريرها، يتطلّب الأمر جهداً كبيراً. الشكل الحالي للفيدرالية العراقية "بحاجة إلى تعديل لتشجيع إدارة أكثر كفاءة وفعالية وتنمية اقتصادية" [289 ، ص. 7]. العملية "لا يمكن أن تكون فورية" [101 ، ص. 46]. لكن الهدف واضح: "تحوَّلت ضرورة عمل الفيدرالية من كسب الحرب إلى كسب السلام" [267].

وهكذا يلاحظ من خلال المقارنة بين التجربتين الإمارتية والعراقية، أنَّ ثمّة عوامل لعبت دوراً في تحقيق الاستقرار والرفاه في دولة الإمارات، من مثل التجانس الاجتماعي والثقافي واللغوي، بالإضافة إلى الازدهار الاقتصادي، والتعاون والتفاهم السياسي، وتحمّل مسؤوليات التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية الصحة والبيئة والتعليم.

بخلاف الحال في العراق فهناك تفاوتات شديدة، وتنوّع اللغات والثقافات، واختلاف الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى بعض الخلفيات التاريخية الخلافية التي خلقت حساسيات طائفية وعرقية عميقة، قد تندمل بسرعة. هذه العوامل وغيرها تلعب دوراً كبيراً في إضعاف العراق عموماً وفي فشل التجربة الفيدرالية خصوصاً.

4-2- كردستان (بين الفيدرالية والكونفيدرالية) :

تمَّ تصور الاتحاد العراقي كخطوة من قبل الفاعلين المحليين لتخفيف حدّة التنافس بين الأكراد والعرب، ومن ناحية أخرى، حلّ فرضته القوى الخارجية. وهذا ما جعل الفيدرالية العراقية

"نوعاً هجيناً تمَّ فيه الجمع بين اعتبارات" الالتقاء "و"التماسك"[34 ، ص. 50]. تقوم فكرة الفيدرالية على استخدام دمج مجموعات سكانية متنوعة، أو السماح لهم "بالتجمّع. يعتبر عالم السياسة ألفريد ستيبان [130، ص. 22] ، أنّ ذلك يرتبط ارتباطًا وثيقاً بمفهوم العقيدة العرقية.

يعتقد معظم الخبراء أنَّ الفيدرالية تقدِّم "خارطة طريق بكيفية إنقاذ البلاد من أجل سلامة أراضيها وإيجاد ترتيب سياسي مستدام يمكن أن يحمي من الصراع المستقبلي" [267]، كونه هو "الحلّ المقبول الوحيد" [7 ، ص. 40] ، "حلّ سياسي طبيعي للمستنقعات في العراق". وهذا من شأنه، بحسب رأيهم، أن يتمَّ تقاسم سلطة الحكومة المركزية مع المناطق والمجتمعات. سيكون للجماعات المحلية الفرعية، التي تشعر بأنها خارجة عن السياسة والتنمية الاقتصادية، مصلحة واعتبار في الأمّة. يجب على بغداد أن تعترف بأنَّ الناس ينظرون بشكل رئيسي إلى حكوماتهم الإقليمية، ويجب أن يمكّنوا الحكومات من تقديم الخدمات التي يحتاجها مواطنوها، وتمثيل هؤلاء المواطنين في العاصمة. هناك حاجة لنظام فيدرالي إقليمي، كما هو منصوص عليه بالفعل في الدستور العراقي والقانون، إلا أنّه يتمُّ تجاهله في الممارسة العملية. من الناحية النظرية، سيتمُّ دمج المحافظات على أساس النموذج الكردي وسيستفيد من الوضع المستقلّ [293]. ومع ذلك، يبدو أنَّ كردستان العراق اليوم ليست سوى عنصر واحد من عناصر الموجة الجديدة، والتي تثير تساؤلات حول الأساليب الجديدة للقانون الدولي [257 ، ص. 21].

منذ ربيع عام 2003، "الكيان الفريد من نوعه في كردستان العراق يحوّل نفسه تدريجياً إلى كيان أكثر تحديداً "، منطقة فيدرالية في إطار الدولة العراقية "[257 ، ص. 29]. بعد عملية تحرير العراق عام 2003 ، دخل إقليم كردستان والعراق في عهد جديد من التعاون مع العراق والمجتمع الدولي "[147 ، ص. 5]. وفي الحرب على داعش، قامت واشنطن بمساعدة الأكراد في شمال العراق. في المقابل، خطَّط الأكراد العراقيون استخدام التعاون مع أمريكا لإنشاء دولتهم المستقلّةِ الخاصّة بهم [232 ، ص. 95].

ثمَّة سبب لتصريحات بأن أكراد العراق اختلفوا عن الأكراد في أماكن أخرى. إذ تمَّ تنظيمهم بشكل أفضل لخوض النضال المسلّح والسياسي ورعاية جماهيرهم والحفاظ عليهم. [102].

بين الاستقلال الذي طالب به الأكراد "الحلم الكردي" والرغبة في إبقاء دولة مركزية من قبل السكان السنّة، ظهرت الفيدرالية في عام 2005 باعتبارها أفضل أسوء الحلول الممكنة. بعد أن ثبت فشل قيام حكومة مركزية قوية، تمَّ اعتبارها أفضل حلّ يجلب مختلف الجماعات العراقية إلى دولة موحَّدة ضمن نظام حكم فيدرالي.

من الواضح أنَّ إنشاء الدولة العراقية، من خلال اتحاد ثلاث ولايات عثمانية سابقة (محافظات) بصرة وبغداد والموصل (كردستان العراق)، "كان شرطاً للاعتراف بهذا الحكم الذاتي للشعب الكردي". [131 ، ص. 185].

في الأجندة السياسية، كان ينظر إلى الفيدرالية على أنّها حلّ، وليس مشكلة. تعكس الآراء المتقاربة في الغالب الموقف التالي: إنّ الفيدرالية تعني توحيد العراق وليس تقسيم العراق. من المؤسف أنَّ الناس قد أساءوا فهم الفيدرالية على أنها مشكلة. وبالتالي، فالمناقشات لا تتعلّق برفض مشروع الاتحاد العراقي، بل الخوف من الانقسام في وحدات الدولة الأصغر مما يؤدّي إلى تقسيم غير متكافئ للغاز الطبيعي واحتياطيات النفط.

مع سقوط نظام صدام حسين في 9 أبريل 2003، بدأت معركة جديدة عند الأكراد: "المعركة الدستورية" [257 ، ص. 39]. أعلن الدستور، الذي تمَّ تبنيه في عام 2005، بأنَّ العراق دولة اتحادية. في الوقت نفسه، خلال فترة صياغة الدستور لم يكن هناك سوى منطقة واحدة معترف بها على أنَّها فيدرالية – كردستان. بموجب الدستور، سيتمُّ تشكيل مناطق أخرى نتيجة للإرادة الحرَّة للمحافظات. تضمنَّت هذه الخطوة إمكانية التفاوض على جميع المشاكل والصراعات المستمرة بين بغداد وأربيل في سياق الدستور العراقي الاتحادي.

أعلنت الأحزاب السياسية الرائدة في كردستان العراق – الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني – عن مسار لتحقيق حقّ الشعب الكردي في تقرير المصير في إطار العراق الفيدرالي الديمقراطي الجديد.

جدول الأحزاب الممثلة في برلمان إقليم كردستان عام 2018

الحزب	الزعيم	المقاعد	الموقف السياسي
الحزب الديمقراطي الكردستاني	Masoud Barzani	45	جناح القومي الشعبي
الاتحاد الوطني الكردستاني	Kosrat Rasul Ali	21	جناح القومي الشعبي
Gorran– حركة التغيير	Omar Said Ali	12	جناح يسار الوسط
حركة الجيل الجديد	Shaswar Abdulwahid	8	جناح القومي الشعبي
الجماعة الإسلامية الكردستانية	Ali Bapir	7	جناح اليمين
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	Salahadin Bahaadin	6	جناح المحافظ

.Source: http://www.rubincenter.org

لقد طوّر القادة الأكراد برنامجاً للحدِ الأدنى (يعزّز الإنجازات الحالية للأكراد من خلال إضفاء الشرعية على الوضع المستقل لكردستان العراق) وبرنامجاً للحدِ الأقصى (تحقيق حكم ذاتي واسع؛ توسيع حدود الحكم الذاتي الكردي، بشكل رئيسي من خلال كركوك - في إطار العراق الفيدرالي؛ والمشاركة في توزيع عائدات النفط، وما إلى ذلك).

ما حصل في كردستان يعود إلى العوامل التالية: تعتمد الحكومة الكردية على المجتمع المدني والمؤسسات المدنية. أصبحت النظم الفيدرالية أساسية لجميع المنظمات والسلطات السياسية والثقافية والاقتصادية والتعليمية وما إلى ذلك؛ وفقاً للدستور الاتحادي لكردستان يتمُّ احترام جميع الأديان المختلفة وحمايتها، وكذلك المجموعات الثقافية وهم متساوون أمام القانون كمواطنين.

تمَّ بناء مشروع القومية الكردية من منظور أن الأكراد أمَّة يمكن أن يكونوا مؤهلين ولكن محرومين من تحقيق مكانة الدولة القومية. بناء على المشروع الكردي، فإنَّ كردستان والعراق يتكونان من وطنين: الجزءِ العربي من العراق وكردستان العراق [110 ، ص. 488]. في هذا السياق، من المهم الملاحظة التي أدلى بها مايكل غونتر بأنَّ "الأكراد تمكّنوا من الحفاظ على شعورهم بالانتماء إلى أمَّة واحدة ، وهذه هي الإرادة المستمرة للأمَّة" [56 ، ص. 59].

نتيجة لهذه الظروف، ما زال العراق غير قادر بشكل متزايد على مواكبة الهيكل المتغيّر المعقَّد واحتياجات المجتمع العربي ومطالبه. وكما هو معروف جيداً، فإنَّ استمرار هيكل الدولة (1960-2003) الذي ركِّز على الدولة أصبح مركزياً ومقيّداً واستبدادياً وديكتاتورياً في ظل نظام البعث. وبالتالي، لا يتمّ فهم مطالب الفرد ولا المجموعات بشكل كامل من قبل السلطة المركزية والدكتاتورية (ولاية البعث). قاد انفصال "المركزية والديكتاتورية" حركة التحرير الوطني الكردية تحت قيادة الزعيم الوطني مصطفى البرزاني، ليس على دولة نظام البعث فحسب، بل أجبره أيضاً على الإعلان عن المعركة القانونية ضد المركزية والديكتاتورية [131].

ينظر النظام المركزي إلى ظهور مراكز قوة اجتماعية وسياسية جديدة أو مقترحات سياسية بديلة على أنّها استثنائية، وتخريبية، وحتى منحرفة. حقيقة أنَّ نظام البعث 1960-2003 وعمليته الاجتماعية والسياسية قد قوبلا بفظاظة أو ببساطة قمعهما سبّبا العنف في المجتمع العراقي (بمن في ذلك الأكراد والعرب).

لم يستطع نظام البعث أن يفهم أنَّ جذور هذه المشكلة العرقية يكمن في عملية بناء الأمة الكردية والعربية التي لم تتقدّم من الأمّة نحو إنشاء الدولة، بل تطوَّرت كعملية لبناء أمّة بمبادرة من أجهزة الدولة الموجودة والبيروقراطية. إنّ نظام البعث (النظام العراقي) سبق الدولة الأمّة [148 ، ص 6-8].

كما ذكرنا سابقاً، هذا لا يغفل اعتقادنا أنَّ البعث السياسي أو السلطة المركزية تولّى مهمّة تحديد الأمّة العربية الشيعية. أمّة تعريب الشيعة باسم الأمن والاستقرار والقانون، و"الإسلام"،

بالإضافة إلى صفات "الشيعي العربي" و "المسلم". بمجرد تحديد هذه الصفات، تكوّنت ترسانة من التوحيد الوطني والعلماني. وقد حقَّق هذا الجهد المكثَّف في السنوات الأخيرة نجاحاً جزئياً. ومع ذلك، أصبح من الواضح أنَّ هذه العملية معيبة لأنّها تنبع من واقع خيالي بدلاً من الحقائق الموجودة في المجتمع/الدولة الفيدرالية أو الموحَّدة.

بالنسبة لحاملها، يجب أن تتأكَّد الجمهورية العراقية الاتحادية والموحَّدة الأخيرة من أن العراق كان، ولن يكون، دولة قومية. كان، وسيظل، اتحاداً سياسياً تكوينياً (على أساس اتحادي) من جنسيات متنوّعة ومجموعات عرقية ودينية. تأسّست دولة البعث كدولة قومية، الأمر الذي خلق توتراً خاصاً بين سلطة الوصاية المركزية والسلطة الدكتاتورية في بغداد وبين حفظ السلام والتعدّدية الديمقراطية في كردستان.

إذا كان من المهم أن نتذكر أنَّ الجمهورية العراقية تأسست عام 1958 (في الواقع)، فإنَّ إحدى المشاكل الرئيسية للعراق تنبع مما يُعزى إلى الأمَّة القومية، وهو المفهوم الأساسي للعملية السياسية والعرقية.

عند إعلان جمهورية البعث عام 1963 ذات الطبيعة التعدّدية للسكان وثراء النظام العرقي المتعدّد الثقافات والقوميات والعرقيات في المجتمع العراقي (من الأكراد والعرب والآشوريين) الموروثة من الجمهورية العراقية تحت حكم الضباط الأحرار ؛ بقيادة عبد الكريم قاسم، قد اتفق مع الزعيم الوطني الكردي مصطفى البرزاني على أنَّ العراق للكورد والعرب، قرَّر حلّ الصراع البارز في كركوك دبلوماسياً. حتى الحكومة العراقية قبلت إعطاء 25٪ من موارد نفط كركوك إلى كردستان. وكذلك تراثه العرقي والثقافي والديني واللغوي، كان يعتبر "الأمَّة" الاتحاد السياسي لجميع الجماعات التي تعيش في العراق. كان من الممكن أن يخلق هذا التفاهم بنية سياسية تعددية من ديمغرافية تعددية يكون فيها التنظيم السياسي التعددي الوليد حتماً ديمقراطياً. دفعت الحاجة الملحَّة إلى خلق ثقافة سياسية مشتركة كأساس للأمّة المتصوَّرة للبعث الحاكم إلى تبني سياسة التوحيد (تصفية الاختلافات الثقافية والعرقية). أدّى تفضيل دولة البعث (دولة الأمَّة) إلى تثقيف "الأمة" بصفات الأغلبية، أي العروبة؛ التعريب والسنِّة كفرع للإسلام. لذا، فإنَّ البنية التحتية لسياسة البعث العراقية تقابل بحقيقة أنَّ سياسة البعث كرَّرت نفسها في عهد المالكي، واستمرّ تحت حكم العبادي من خلال حظره الاقتصادي المنهجي ضد كردستان منذ 2014.

من الواضح أنَّ الحكومة الفيدرالية العراقية بقيادة العبادي دفعت الشعب الكردي إلى اتخاذ قرار لصالح الاستفتاء في 25 سبتمبر 2017 ، لتعبِّر عن إرادة الأمّة. وهذا ما فعله شعب كردستان.

فيما يخصُّ صلاحيات الأقاليم وفق ما جاء في الدستور العراقي لعام 2005، فقد نصَّ :

الباب الخامس سلطات الأقاليم

-الفصل الأول [الأقاليم] :

المادة (١١٦): يتكوَّن النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية.

المادة (١١٧): أولاً: يقرُّ هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان، وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً. ثانياً: يقرُّ هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسّس وفقاً لأحكامه .

المادة (١١٨): يسنُّ مجلس النواب في مدّة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحدِّد الإجراءات التنفيذية الخاصّة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين .

المادة (١١٩): يحقُّ لكلِّ محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم بإحدى طريقتين: أولاً: طلب من ثلث الاعضاء في كلِّ مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم . ثانياً: طلب من عُشر الناخبين في كلِّ محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم .

المادة (١٢٠): يقوم الإقليم بوضع دستور له، يحدِّد هيكل سلطات الإقليم، وصلاحياته، وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، على أن لا يتعارض مع هذا الدستور .

المادة (١٢١): أولاً: لسلطات الأقاليم الحقّ في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور، باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية. ثانياً: يحقّ لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم، في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألةٍ لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية . ثالثاً: تخصّص للأقاليم والمحافظات حصّة عادلة من الإيرادات المحصلّة اتحادياً، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها. رابعاً: تؤسّس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية . خامساً: تختصُّ حكومة الإقليم بكلِّ ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن وحرس الإقليم .

من الانتقادات التي وجهت إلى هذا الدستور :

إنَّ تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر وضيق مساحتها وترك ما عداها للإقليم وكذلك أولوية قوانين الإقليم على قوانين الاتحاد عند التعارض كل هذا يظهر لنا رغبة واضعي الدستور في تقوية الإقليم على حساب الاتحاد بشكل يجعل النظام يقترب من الكونفيدرالية. بموجب الدستور فأن للإقليم فضلاً عن الاختصاصات المشتركة والحصرية التي تضمنتها المادة (121)(من الباب الخامس) لسلطات الإقليم صلاحية ممارسة كلّ ما لم ينصّ عليه الدستور الفيدرالي ضمن الاختصاص الحصري للسلطات الاتحادية. ترك المشرِّع العراقي جملة من

الاختصاصات للإقليم فيما كان من المفترض أن تكون مشتركة كما في مسائل الأحوال الشخصية والقانون الجنائي والمدني والسجون وتكوين الجمعيات. وهذا ما جعل إقليم كردستان يشرّع قانون الأحوال الشخصية يتعارض مع القانون الاتحادي ومع الدستور الاتحادي .... [310، ص 43].

أما ما يتعلّق بتوضيح الهيكل الإداري فقد نصّ الدستور العراقي لعام 2005 في:

– الفصل الثاني (المحافظات التي لم تنتظم في إقليم)

المادة (١٢٢): أولاً: تتكوّن المحافظات من عدد من الأقضية والنواحي والقرى. ثانياً: تمنح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكّنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وينظِّم ذلك بقانون. ثالثاً: يُعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخوَّل بها من قبل المجلس. رابعاً: ينظَّم بقانون، انتخاب مجلس المحافظة، والمحافظ، وصلاحياتهما. خامساً: لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو إشراف أية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلّة.

المادة (١٢٣): يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو بالعكس، بموافقة الطرفين وينظِّم ذلك بقانون.

– الفصل الثالث العاصمة

المادة (١٢٤): أولاً: بغداد بحدودها البلدية عاصمة جمهورية العراق، وتمثِّل بحدودها الإدارية محافظة بغداد. ثانياً: ينظّم وضع العاصمة بقانون. ثالثاً: لا يجوز للعاصمة أن تنضم لإقليم .

– الفصل الرابع الإدارات المحلية

المادة (١٢٥): يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والأشوريين، وسائر المكوَّنات الأخرى، وينظَّم ذلك بقانون .

وضع الدستور تصوّراً لحلِّ المعضلات العراقية المتمثّلة في الفيدرالية كآلية لمنع عودة الدكتاتورية والمركزية الصارمة في الحكم وطريقة لاقتسام الثروات، ونظام الحكم. إلا أنَّ هذا الاتحاد الفيدرالي ليس كما هو مطبَّق في معظم دول العالم، التي تقوّي البلاد وتحافظ على وحدتها وسلامتها، فهو اتحاد مختلط يجمع بين الفيدرالية من خلال منح صلاحيات واسعة للأقاليم والتي قد تؤدّي إلى إلغاء سلطة الدولة الاتحادية لتنتج دولة لا مركزية إلى حدٍّ بعيد، يقتصر عملها في الشؤون الخارجية والدفاع والسياسة النقدية والاقتصادية والمالية، وكلُّ ماعدا ما تقدم سيكون من صلاحية الأقاليم أو المحافظات، أو في بعض الصلاحيات المشاركة مع السلطة الفيدرالية، وذهب الدستور إلى أبعد من ذلك حينما أعطى السيادة لقوانين الأقاليم أو المحافظات عند حصول أي اختلاف مع القوانين الفيدرالية، الى درجة منح الأقاليم حقّ تعديل أو عدم تطبيق القوانين الفيدرالية في أراضيها. [305، ص 67].

وفي الواقع، كلّما كان هناك مفاوضات حول العلاقات المستقبلية بين إقليم كردستان وبغداد، كان الردُّ أن هذا (الرأي الذي عبَّر عنه الجانب الكردي) لا يعكس بالضرورة إرادة جميع الأكراد لذا كان من الضروري معرفة ما يريده الشعب الكردي. صوَّت 92.73٪ بـ "نعم" لصالح الاستقلال. رحَّب سياسيون مؤيدون لاستقلال كردستان بهذه النتائج: "عندما تعرب الأمّة عن رغبتها في طريقة الحياة التي يريدونها وضمان مستقبل أطفالهم، هنا تكمن أهمية هذا الإجراء. كان الاستفتاء ممارسة سلمية ومتحضّرة للديمقراطية. قال مسرور بارزاني، مستشار الأمن الكردستاني آنذاك [285]: "لا أعتقد أنَّ الشعب الكردي يجب أن يتحمَّل المسؤولية أو يعاقب على قوله كيف يريد العيش". في الوقت نفسه، تمَّ التأكيد على أن نتائج الاستفتاء لن تؤدي تلقائياً إلى إعلان الاستقلال الكردي من جانب واحد: بل أنّه مجرد تصويت لمعرفة إرادة الناس .

نتائج استفتاء استقلال كردستان العراق ، 27 سبتمبر 2017

الاختيار	الأصوات	%
الناخبون المسجلون ونسبة الإقبال	4,581,255	72,16
نعم	2,861,471	92,73
لا	224,464	7,27
الأصوات الصالحة	3,085,935	93,35
أصوات فارغة أو غير صالحة	219,990	6,65
مجموع الأصوات	3,305,925	100,00

Source: http://www.khec.krd/pdf/173082892017_english%202.pdf.

ومع ذلك، فإن الاستفتاء، الذي كان يعتقد في بعض الدوائر السياسية، أنَّه عقد قبل الأوان أي أنَّه ("ليس الوقت المناسب لإعلان استقلال حكومة إقليم كردستان" [56 ، ص 58])، ما أثار ردود أفعال متناقضة، إلا أنه مع ذلك خدم غرضين: قدَّم دعم الشعب الكردي للنخب السياسية في كردستان العراق، وحسنَّت مواقفهم في المفاوضات مع بغداد. اتفق معظم المشاركين على أنَّ ظهور كردستان المستقلّة على خريطة الشرق الأوسط هو أمر غير مربح لا للاعبين الإقليميين ولا للعالم، لأنَّه سيؤدي إلى مزيد من التفتّت وزعزعة الاستقرار في المنطقة. وبدا أن الجهود المبذولة لتنفيذ فيدرالية العراق بنجاح والحلّ السلمي للصراع في ذلك الوقت أفضل من جميع الأطراف.

بالطبع، لا يمكن ضمان النجاح إلا من خلال الحركة المتبادلة. تتلاقى آراء الخبراء مع فكرة أنَّ السكان العرب بحاجة إلى تقديم تنازلات للأكراد، والتخلّي عن سياستهم ذات التوجه المركزي وإظهار الرغبة في إقامة نظام تفويضي عبر العراق. والأكراد بدورهم يجب أن يقدِّموا تنازلات للعرب بالتخلي عن التطلعات الانفصالية لصالح الحفاظ على نزاهة اتحاد وظيفي للعراق. "إنَّ العنصر

الحيوي لحلّ النزاع العرقي هو الالتزام. إنَّ التزامات العرب بتطبيق الفيدرالية والتزام الأكراد بقواعدها أمر حاسم لجعل الاتحاد المحتمل عملياً وطويل الأمد "[286 ، ص. 321].

يمكن القول أنَّ سياسة كردستان موجودة في فئتين: الدبلوماسية السلمية وسياسة التسامح للتفاوض على المستويين: الداخلي والخارجي. الفئة الداخلية تفترض التسامح في العمل السياسي. يختلف مصطلح التسامح الذي يُعرَّف على أنه وسيلة سلمية يختلف عن العدوان والعنف والتمييز والحرب التي تمنح الكثير من القدرات للتعامل مع التنوّع والوسائل الديمقراطية والمساحة الكافية للحلول والسلام. وهذا يعني أنَّ مصطلح التسامح يشمل قبول الأشياء التي لا يوافق عليها المرء أو يستنكره أو يعارضه أو يكرهه، وقد نجحت سياسة التسامح هذه في كردستان في تجنّب الحرب الداخلية أو الأهلية بين أربيل وبغداد، بينما كانت بغداد تنتهك الدستور الاتحادي بإعلانها الحرب الواضحة لاستعادة مدينة كركوك النفطية باستخدام القوة العسكرية والعنف.

وفيما يتعلّق بالفئة الخارجية، تجدر الإشارة إلى أنَّ أربيل لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية على المستوى الدولي لكنَّها بقيت على اتصال مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية وحتى مع بغداد أيضاً. كما أنّ الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تعارض بشكل قاطع الاستفتاء المذكور أعلاه، الذي جرى في عام 2017. بل كانت مخاوفهم تتركّز في الأساس على نقطة واحدة هو اعتقادهم أنَّ الاستفتاء يمكن أن يؤثِّر سلباً على القتال ضد الدولة الإسلامية (داعش).

يبدو أنَّ سياسة الواقعية والتسامح والحركة الدبلوماسية السلمية من قبل كردستان على الصعيد الدولي يمكن أن تقنع المجتمع الدولي بدعم سياستها والحفاظ على كردستان في أمان وقوة، فمن ناحية لتفرض على بغداد التعامل مع أربيل مرة أخرى، ومن ناحية أخرى لإقناع بغداد بأنَّ الناس الذين صوَّتوا في الاستفتاء لا يزالون يشكلِّون جزءاً من العراق الفيدرالي، كما أقنعت بغداد، بأنَّ نتائج الاستفتاء لن تؤدي تلقائياً إلى إعلان الاستقلال من جانب واحد، بل أنّها مجرد تصويت ديمقراطي وسلمي لا أكثر. لقد نجحت هذه الحركة الدبلوماسية دولياً في الوصول إلى السياسة المجمَّدة ونقلها دولياً وكذلك وطنياً في بغداد.

بموجب التغيّرات السياسية والمحلية والدولية والواقع أصبحت الدولة الكردية العراقية اتحادية فيدرالية حقيقية ويمكنها إدارة قضاياها الوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية والدولية. لذلك، يمكن تعريف الوحدة الكردية داخل الجمهورية الفيدرالية العراقية أنَّها فيدرالية مع عناصر كونفيدرالية مع الحكومة المركزية في بغداد.

إذا كانت التغييرات في الدستور تعتمد على إجماع جميع المكونات، فإنَّ اتحاد الولايات لم يتحوَّل بعد إلى نظام فيدرالي. من ناحية أخرى، إذا كانت السلطة الفيدرالية مطلوبة لإجراء تغييرات على الدستور الوطني فحسب، فإنَّ النظام وحدوي، سيصعّب التمييز بينهما، لأنَّ الأنظمة الفيدرالية الوحدوية تختلف اختلافاً كبيراً عن النظام الوحدوي: في الأنظمة الوحدوية، هناك سياسات محلية

موحَّدة غير قابلة للتفتيت (الحكم الذاتي المضمون أو الإدارة المحلية الفعّالة)، كما توجد اتحادات سياسية مؤقتة في الأنظمة الفيدرالية.

تشير قابلية التفتيت إلى قوى من الخارج وليس من داخل وحدة سياسية. قابلية التوحيد للوحدات أمر نسبي: تاريخياً، معظمها يتكوَّن من الأعلى، كندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدّة هما مثالان عن الفيدرالية من الأسفل. ولكن، في حالة الدولة الكردية المذكورة أعلاه فأنّ لها حالة تاريخية وعرقية خاصّة. في حالة كردستان العراق، يظهر النظام الفيدرالي / الكونفيدرالي (النظام الفيدرالي رسمياً، لكنه كونفيدرالي في الهيكل) كحلٍّ حقيقي وإبداعي للحالة المذكورة أعلاه [142].

تعتمد الاستراتيجية المحتملة في هذه الحالة على الوعي بالأفكار التالية:

أ) الأكراد والعرب في الوحدة الفيدرالية العراقية ومواطني كركوك هم أعضاء في دولتين متحدتين. إنَّ السبب الجذري لسوء الفهم القائم ليس في تعدُّد المجتمعات في كركوك (كانت الإحصاءات تشير إلى أن أغلبهم من الأكراد، وتنتمي تاريخياً وعرقياً وجغرافياً إلى كردستان)، ولكن المؤسّسات الفيدرالية والكتل والاحزاب السياسية في بغداد لا تلتزم بالنصوص الدستورية، وتتعمَّد خلط الأوراق، وخلق نزاعات طائفية وعرقية، لتعطِّل مادة ١٤٠ من الدستور المتعلِّقة بكركوك.

ب) فقدت المؤسسات الرسمية فاعليتها .

ج) عكست الحكومات العراقية منذ عهد المالكي موقفاً غير مستجيب لوجود الشعب الكردي في كركوك والحقائق العرقية والسياسية الأخرى .

د) طبقاً للمادة140 في الدستور المقرّ عام 2005، كان يفترض البتّ في مستقبل كركوك، والمناطق المتنازع عليها. تطبيق متطلبات الدستور المختار والمادة 140 والقوانين والمبادئ الأساسية الموقّعة من قبل جميع الأطراف العراقية (الأكراد والعرب)، من أجل سرعة اعتماد المزيد من القوانين المتعلِّقة بنظام الانتخابات في كركوك والأحزاب السياسية وحرية التعبير والتجمّع من أجل توسيع قاعدة الديمقراطية وفتح الطريق أمام الإرادة الشعبية للتأثير على آليات صنع القرار، لإعداد دستور جديد يحمي مثل هذه القوانين على أساس مبادئ التعدّدية والديمقراطية التشاركية، لجعل مفهوم الحكومة الفيدرالية المحلية في كركوك حقيقة واقعة ومحاولة لحلِّ الصراع القائم في أقرب وقت ممكن، وممارسة التشريعات النافذة بإرادة السكان المحليين ومبادرتهم، لإنشاء أنظمة وفقاً لنتائج الاستفتاء وقراره، يمكن لمنطقة كركوك الانضمام بشكل قانوني إلى كردستان أو العراق في سياق الدستور الاتحادي .

غالباً ما يتلاقى معظم العلماء السياسيين في الرأي القائل بأنّه "بينما وصلت دراسة الفيدرالية في كثير من النواحي إلى مرحلة متقدّمة اليوم، إلا أنّه مع ذلك، لا يزال هناك غياب مقلق للاتفاق على المعنى الدقيق للمفهوم "[4 ، ص. 71]. على أيّ حال، من الواضح أن الفرضية الأساسية لإنشاء اتحاد هي رغبة قوية في تكوين اتحاد. "إن الرغبة في تكوين اتحاد، وأن يكون تحت حكومة

مستقلة واحدة لبعض الأغراض هي في الواقع أساس الاتحاد"، يذكر أنور سي. كابور، مؤلِّف كتاب "مبادئ العلوم السياسية"، إنَّ ذلك يعني أنَّ الوحدات الفيدرالية يجب أن تكون مصدر إلهام، وينبغي ربطها بشعور الوحدة. مع الرغبة في استهدافها سياسياً. فإن لم تجتمع مصالحهم، ولم يتشاركوا في تحمّل مشاكل بعض، فأن تماسكهم في دولة جديدة أمر صعب للغاية". [24، ص 407-408].

ثمّة جدال عند بعض الخبراء بأنَّ الفيدرالية هي "تقسيم معقَّد، وتقاسم للسلطة بين الحكومة المركزية والأجزاء المكونة لها" [57 ، ص 126] . بالنظر إلى الظروف المحدَّدة، يذكر بعض المعلقين أنَّ الحكم الذاتي الكردي في العراق في الوقت الحالي هو "الأنموذج الأولي للدولة والمستقلّ بحكم الواقع عن الحكومة المركزية" [244 ، ص. 108] ، منذ 2005 أصبحت كردستان العراق "منطقة فيدرالية داخل اتحاد غير مرئي" [256 ، ص. 88]. لكن ما هو واضح هو أنَّ الأكراد العراقيين يقيمون دولة مستقلّة بحكم الواقع.

تستمر عمليات البحث عن المسار الأمثل. ليس من السهل على الإطلاق الموازنة بين المصالح المتقاربة والمتضاربة. ولإيجاد توازن بين توقعّات الجمهور الكردي من جهة، وعداء الولايات المتحدة والدول المجاورة للانفصال الكردي من ناحية أخرى، استخدم السياسيون الأكراد – كما أوضح الباحثون – استراتيجيات مزدوجة. «لقد شارك الكورد في التفاوض مع الشيعة والسنّة على إعادة بناء الدولة العراقية، وتعزيز الإجماع على النظام الذي يفضّله الأكراد. وقد استلزم ذلك دعم الجهود الأمريكية في العراق، وكذلك التصريحات العلنية المستمرة التي تؤكد التزامهم بنزاهة العراق.

وتؤكِّد استراتيجية أخرى أن المستوى الحالي لشبه الاستقلال داخل العراق الجديد غير قابل للتفاوض. علاوة على ذلك، سعى الأكراد إلى تعزيز المكاسب الكردية، وإضفاء الشرعية على وضعهم، وتأكيد النفوذ الكردي على كركوك، وإعادة توحيد القوات والإدارة الكردية. السياسة الثانية مكنّت الأكراد من تطوير منطقتهم في البلاد بطرق تعزِّز استقلالهم الفعلي ... الانفصال عن العراق هو مطلب كردي شعبي، ودعمهم للفيدرالية هو خطوة نحو هذا الهدف ". [111 ، ص 415]. نلاحظ أنَّ الباحثين يدركون في هذه الحالة عدم استقرار الخطّ الذي يفصل الفيدرالية عن الانفصال [302]. في الواقع، توضِّح حالة العراق "المفارقة الفيدرالية" المعروفة [9، ص 2؛ 44، ص 128 ؛ 268]: الفيدرالية "يبدو أنّها تسهّل الصراع الانفصالي وتمنعها أيضاً" [8] ، على الرغم من وجود ميزات ذات صلة من شأنها أن تمنع الانفصالية، لكن الفيدرالية لديها أيضاً "عوامل تحفِّز الانفصال" [44 ، ص 6].

على الرغم من أن الفيدرالية مدرجة في الدستور العراقي وتأسّست في شمال العراق ، فإنَّ تأسيس فيدرالية شاملة ومنهجية في البلاد يستغرق الكثير من الوقت. بعبارة أخرى، إنَّ تعزيز

الفيدرالية في العراق مستحيل ما لم يتمّ إزالة الغموض في هذه القضية. على سبيل المثال، تجاوزت الفيدرالية في إقليم كردستان العراق الفكرة المعيارية للفيدرالية. إنَّ الراية المستقلة والوحدات العسكرية والعلاقات مع دول المنطقة هي خصائص حكومة مستقلة لا حكومة اتحادية. قبل توطيد الفيدرالية في المناطق الشيعية، يجب تحديد آلية نظام الحكم في المحافظات الغربية، الذي يشكِّل معظمه السنّة.

يبدو أنّ أولئك كانوا على حقّ عندما يجادلون بأن "البيت الأبيض والبنتاغون سيروّجان على الأرجح لخطة إعادة تشكيل العراق من اتحاد إلى كونفيدرالية، اتحاد دول مستقلّة ذات سيادة، حيث ستصبح كردستان ... الشريك الداعم للولايات المتحدة. "[304].

إنّ أيَّ محاولة لتشكيل أو فرض نظام اتحادي بدون اعتبارات وشروط مسبقة سيؤدي إلى إهدار المزيد من الوقت والجهد على نظام سيفشل في نهاية المطاف. من وجهة النظر هذه، يمكن للأكراد "الحصول على تنازلات كبيرة وهيكل سلطة اتحادية هامشية للغاية" [151] ، بكل الأحوال، و"مستوى مقبول من الحكم الذاتي" [286 ، ص. 321] هذا ممكن في ظلّ النظام الفيدرالي.

5-2- التحولات السياسية في الشرق الأوسط (سوريا أنموذجاً):

تطرح الفيدرالية المعاصرة العديد من الأسئلة في مواجهة الحقائق السياسية. يمكن أن تكون سوريا مثالاً حاسماً في هذا الصدد. لذلك، الفيدرالية متاحة لدولة مثل سوريا التي لها هويات متعدّدة. بحيث يكون النموذج الفيدرالي حلاً حقيقياً له. هذا النوع من الحلِ يفي بمزايا التمييز الديني والصراع بين السنّة والشيعة، والذي أصبح مشكلة دينية وسياسية في المنطقة.

تواجه سوريا صعوبات جدية في التغلّب على مشاكلها النظامية. ونتيجة لذلك، تتمُّ معالجة المطالب الشعبية بشكل غير كافٍ أو متأخِر، أو يتمُّ قمعها ببساطة [148، ص 2-3]. وبالتالي، فإنّ هذه الظروف غير قادرة بشكل متزايد على مواكبة الهيكل المتغيّر والمعقّد واحتياجات المجتمع السوري ومطالبه.

ومع ذلك، لم تتمكّن النخبة السياسية في ذلك الوقت [149، ص 222-224] من إنشاء أمّة قائمة على مبادئ تعدّدية من شعب فقير ومتخلف وغير متعلِم وعالمي.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح استمرار بنية السياسة التي تموّلها الدولة مركزية مقيّدة واستبدادية للغاية. ومن ثمَّ، لم تعد تلبى لا مطالب الأفراد ولا المجموعات (بما في ذلك الحريات الثقافية) من قبل السلطة المركزية (الدولة). أدّى انفصال "المركز" إلى عزل المجتمع عن الدولة. ما أثّر ذلك سلبياً على الوحدة السياسية والتضامن الاجتماعي.

علاوة على ذلك، هناك اعتقاد راسخ بأنَّ "كلَّ ما تقدّمه الدولة أو تقرِّره جيد؛ لا يمكن التشكيك في دافعها ولا نتيجة لاحتياجاتها". الدولة مقدّسة (كان هذا التصريح في ديباجة الدستور

السوري القديم). أفعالها لا يمكن انتقادها. لا يمكن التشكيك في أخطائها وتصحيحها. إنّ أيّ مطالب شعبية أو سياسات اعتراض على حكومة يمثِّل تمرداً غير مبرر، أو عملاً تخريبياً صريحاً.

حقيقة أنَّ المطالب الاجتماعية يتمُّ تلبيتها بشكل قاسٍ أو ببساطة يتمُّ قمعها، يؤدي استخدام العنف في المجتمع: إلى تضرُّر النسيج الاجتماعي بشكل خطير عندما تكون الطريقة الرسمية لحلّ المشكلات، أو طريقة نقل المطالب الشعبية للسلطة المركزية عنيفة. إنَّ العنف "من الأعلى ومن الأسفل" يعزِّز ويضفي الشرعية على بعضهم البعض.

يكمن أصل مشكلة هذا المجتمع في عملية بناء الأمّة التي لم تتقدَّم من الأمّة نحو إنشاء الدولة، بل تطوّرت كعملية لبناء أمّة بمبادرة من أجهزة الدولة والبيروقراطية القائمة. بإتباع المثال السوري، سبقت الدولة الأمة [148].

إنَّ دولة الجمهورية العربية السورية، البعثية، ليست دولة اتحاد سياسي تشمل مختلف الجنسيات والجماعات العرقية والدينية. إذ تأسّست الجمهورية السورية كدولة قومية. ومع ذلك، قامت الدولة على البيروقراطية الشديدة لمهمة إنشاء مفهوم جديد للأمّة، تمَّ إنشاؤها وتشكيلها من قبل الدولة. لا يزال دور الدولة كمبدع، بدلاً من المنسِّق، قائماً. هذه الظاهرة تجعل الدولة في كلِّ مكان شمولية تجاه المجتمع. في حين يحتاج المجتمع الغني والمتنوّع ثقافياً إلى التطوَّر من حيث الحجم، و ظلَّ هيكل الدولة الاستبدادي الذي تمَّ إنشاؤه لتلبية الاحتياجات أوائل عام 1945 مخلصاً جداً لسياسة التوحيد، ما أدّى إلى علاقة غير متوافقة بشكل متزايد بين الدولة والمجتمع.

تنبع إحدى المشاكل السياسية الرئيسية في سوريا ما نعطيه لمفهوم القومية، وهو مفهوم أساسي في الثقافة السياسية. في وقت إعلان الجمهورية، تمَّ قبول الطبيعة التعدّدية للسكان وثراء المجتمع المتعدِّد الثقافات الموروث من الماضي من قبل شرائح مختلفة من الناس. بغض النظر عن تراثهم العرقي والثقافي والديني واللغوي، اعتبرت "الأمّة" الاتحادَ السياسي لجميع الفئات التي تعيش في سوريا. كان يمكن لهذا الفهم أن يخلق منظومة سياسية تعدّدية يجب أن تكون حتماً ديمقراطياً. ومع ذلك، لم تتمكَّن النخبة السياسية في ذلك الوقت من إنشاء أمّة قائمة على مبادئ تعدّدية من السكان الفقراء والمتخلفين وغير المتعلمين.

دفعت الحاجة الملحّة إلى خلق ثقافة سياسية مشتركة كأساس للأمَّة المتصوَّرة بالنخبة الحاكمة إلى اعتماد سياسة التوحيد (تصفية الاختلافات الثقافية) بدلاً من الوحدة (احترام الاختلافات والتوفيق بينها). قاد التفضيل بالنخبة الجمهورية إلى تثقيف "الأمَّة" بصفات الأغلبية، وهي العروبة والعلوية السنية(علماً أن الطائفة العلوية تشكِّل أقلية في سوريا).

بناءً على قرار توحيد السكان، قامت النخبة السياسية أو السلطة المركزية بمهمة تعريف "التعريب" و"الإسلام"، بالإضافة إلى صفات "العربي" و "المسلم". بمجرد تحديد هذه الصفات،

تكوَّنت ترسانة من التوحيد الوطني والعلماني- كحال العراق- وقد نجح هذا الجهد المكثَّف في السبعين السنة الماضية جزئياً.

ومع ذلك، أصبح من الواضح أنَّ هذه العملية معيبة لأنَّها تنبع من واقع خيالي لا من الحقائق الموجودة في البلد / المجتمع. إنّ الفشل في إزالة الاختلالات في أنماط الحياة كان بسبب التطوّر التفاضلي للمناطق؛ وتوسيع عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية؛ لقد تمَّ الجمع بين تصوّر الاختلافات الثقافية ومعالجتها على أنَّها منحرفة (أظهرت هذه السياسة نفسها كموقف إقصائي ضد العرب غير الإثنيين وغير المسلمين وغير السنّة بين المسلمين) تمَّ دمجها مع التخلُّف والبطالة وعدم الحساسية وعدم كفاءة الدولة، ما أدّى إلى انتقاد النظام. إنّ الانقلابات العسكرية المتتالية، التي نُفِّذ أولها في عام 1963، لم تستطع قوانينها الاستبدادية إيقاف المعارضة المتزايدة التي تتخذ من وقت لآخر طابعاً عنيفاً، و كان هذا العنف بمثابة وشاح قذر يخفي الفساد والانحلال الأخلاقي.

أن الكفاح السياسي والمسلّح مؤخراً بين القوات الحكومية والقوات الكردية، تأثّر المجتمع كثيراً به، ويُنظر إلى الأمر على أنّه قضية أمن قومي. كانت نتيجة هذه المواجهات تضخم اقتصادي واسع وتدمير النسيج الاجتماعي في المجتمع السوري. علاوة على ذلك، فإنَّ الحرب الأهلية السورية التي قُتل فيها أكثر من 450000 قتيل [283] ، ونزح أكثر من 11 مليوناً، و أثار أزمة لاجئين في جميع أنحاء أوروبا، وصراع دموي مستمر منذ سنوات لتصبح منذ فترة طويلة أكثر من مجرد نزاع بين مجموعتين مسلحتين. فتسبَّب في الإضراب بين المواطنين السوريين والأكراد في هذا البلد وأضرَّ بالتضامن الاجتماعي. ما استصعب حلّ هذه المشكلة أكثر، أو بالأحرى، استحالة حلّها محلياً، لأنَّها غدت ظاهرة إقليمية و دولية، ما خلق فرصاً للتدخل الخارجي. هذه الحقيقة نفسها خلقت الحاجة إلى إيجاد حلّ أكثر إلحاحاً. يجب أخذ البعد الاجتماعي والسياسي للنزاع في الاعتبار وفحص جذور هذا الصراع [137 ، ص 12-16].

في المقام الأول والأهم، يجب أن تلتقي أطراف النزاع بشكل مستقلّ عن المؤسسات الرسمية التي كانت السبب في خلق هذا الصراع. يجب أن تعمل هذه الأطراف معاً لتحديد المشكلة وصياغة الحلول. ويجب ترجمة تقييمهم المشترك إلى مقترحات سياسية وتقديمه للجمهور. من خلال هذه الرؤية والهدف، اجتمعنا، نحن مواطنو سوريا ومن الأصل الكردي في الجمهورية السورية، بدافع الاعتقاد بأنَّ مشاهدة إضعاف مجتمعنا، مثل مريض يعاني من نزيف داخلي، بدون إيجاد حلول يضعنا امام لامسؤولية تاريخية. فناقشنا مشاكلنا المتبادَلة في بيئات خالية من التأثيرات السياسية الخارجية.

باختصار، الغالبية العظمى من الأكراد موالون لسوريا الحديثة لكنَّهم يريدون احترام كرديتهم. على عكس الدول الديمقراطية والمتحضِّرة، يشعر الأكراد فيها بالرفض والإيذاء لأنَّ الدولة والمؤسسات السياسية تقاوم احتياجات الأكراد. إنَّ الشعور بأنَّك ضحية والشعور بجرح الإدراك

الذاتي (الهوية) هي أساس مشاكل المجتمع. من المستحيل تحقيق الاستقرار والتضامن في مجتمع يضمُّ مجموعة رئيسية أو أشخاصاً يشعرون بالاستبعاد السياسي أو أنهم ضحايا، ولو كان هؤلاء الأشخاص من نفس العرق أو الدين مع الأغلبية. إنّ ركيزتا الاستقرار هما العدل والمساواة. لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعيين إلا من خلال منظومة دولة ديمقراطية وسيادة القانون على أساس دستوري يضمن المساواة لجميع الفئات الاجتماعية. الفقر والتخلف– عند تفاقم الوضع– ليسا المصدر الأساسي للمشكلة. يجب عدم الخلط بين المواطنة والهوية العرقية والدينية والثقافية. المواطنة هي ظاهرة قانونية تشمل التنوّعات الموجودة في المجتمع [59]. يجب على السلطات الرسمية عدم التدخل في هذه المجالات لأنَّ أيَّ تدخل من شأنه أنَّ يجعل الدولة مؤيَّدة لجانب واحد كما حدث بالفعل، وهذا يضرُّ بالتضامن الاجتماعي.

يفترض تحرير المجال الخاص أو الثقافي من تدخل المؤسسات السياسية في مجتمع ديمقراطي يحافظ على المساواة السياسية. يجب استيفاء هذه الشروط إذا أريد الشعور "بالأمّة التعدّدية". إنَّ القومية الاختزالية القائمة على الهوية العرقية للأغلبية أو الأقلية المميّزة لا يمكنها ضمان الاستقرار. إنّه يحمل في حدّ ذاته بذور الإقصاء والعزل. إذن ما يجب فعله واضح: إنَّ إضفاء الطابع المؤسسي القائم على احترام جميع القيم العرقية والدينية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التي تحمي التنوّع الثقافي والحريات السياسية هي خطوات ضرورية.

فالمطلوب في هذا الظرف التنفيذ السريع للعديد من الجوانب القانونية والمؤسسية: لوضع متطلبات جميع الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية موضع التنفيذ من قبل الحكومات (المتعاقبة)؛ لتطبيق الخطوات المحلية. الإدارة المحلية في المنطقة الكردية في سوريا؛ إعداد الدستور الديمقراطي الجديد القائم على التسامح، والحفاظ على هذه القوانين على أساس مبادئ التعدّدية الثقافية والتعدّدية والديمقراطية التشاركية؛ والتبنّي السريع لقوانين أكثر ليبرالية فيما يتعلَّق بالنظام الانتخابي والأحزاب السياسية وحرية التعبير والتجمّع من أجل توسيع قاعدة الديمقراطية، وهذا سيؤثِّر على آليات صنع القرار؛ لإنشاء أنظمة لمساءلة الحكومة بما في ذلك إنشاء أمناء مظالم للإشراف على ما إذا كانت الإدارات على جميع المستويات تعمل وفقاً للقانون، ومنسَّقة مع المسؤوليات المحدَّدة لها؛ لإنشاء إدارات تنمية إقليمية يتمُّ فيها انتخاب الممثلين المحليين، الذين تنتخبهم المجالس الإقليمية وهيئة الخبراء يتمُّ اختيارهم بعناية من قبل الحكومة المركزية، للعمل سوياً؛ لتوسيع الضمان الدستوري للثراء الثقافي للبلاد بما في ذلك حقوق الجماعات الثقافية الأخرى؛ لحماية قيمهم التقليدية، وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الجيش السوري والفصائل الكردية المسلّحة، والجيش الحرّ السوري المعارِض وقف هجماتهم وحروبهم ضد بعض، لإعطاء فرصة حقيقية لحلٍّ سلمي.

الشعب السوري (بما في ذلك المعارضة السورية) في الأمم المتحدة أقوى من أن تخاف من النظام الفيدرالي في سوريا الذي سيكون الدعم الحقيقي للسياسة الحديثة في الشرق الأوسط (في مجالات الاقتصاد وكذلك السياسة) التي يمكن أن تفرض الشكل الديمقراطي و السياسي في سوريا والشرق الأوسط.

أعاد النظام الجمهوري السيادة للشعب. ومع ذلك، بسبب عدم كفاية دمقرطة النظام، كان تأثير الناس على القرارات المتعلقة برفاهيتهم ضئيلاً. من أبرز الأسباب الكامنة وراء اختناق النظام هي أنَّ الدولة لم تنقل السلطة فعلياً إلى الناس.

على الرغم من الشكوك الرسمية، فإنَّ دمقرطة النظام ممكنة من خلال إنشاء هياكل تعدّدية بدون عرقلة وحدة الدولة. ومع ذلك، لا يتحمَّل السياسيون الأفراد ولا الأحزاب السياسية مسؤولية تحقيق هذه النتيجة. يستمر الصراع الاجتماعي والسياسي بسبب موقفهم الانتهازي وغير المسؤول.

كان بإمكان الشعب السوري أن يحلَّ مشاكله الداخلية بسهولة أكبر، عندما تفسح الأحزاب السياسية والفصائل السياسية المجال للشعب السوري. ثمَّة رغبة عند الناس في التعايش معاً ولديهم الحسّ السليم لإنتاج حلول عملية لتحقيق هذه الغاية من خلال التوافق المتبادل. إنَّ الخلافات ونقص الفهم وعدم الحساسية، ومقاومة المطالب الشعبية تنبع من الهياكل السياسية القائمة والعقلية الاستبدادية.

لسوء الحظّ تمَّ اكتشاف وجود الأكراد في سوريا، أي "الواقع الكردي"، بعد إراقة الدماء. ومع ذلك، فإنَّ الاعتراف بالواقع الكردي يمثل إنجازاً في حدّ ذاته. عندما نتحدث عن الاعتراف، نأخذ في الاعتبار أنَّ الاعتراف بوجود مجموعة ثقافية تضم الملايين من الناس. كان الأكراد ولا يزالون أحد العناصر الرئيسية في الجمهورية السورية. يطالبون بحقوقهم السياسية ومراعاة خصوصياتهم الثقافية الفريدة والحسّاسة للحفاظ عليها. لا يعتمد هذا الاعتراف بالتميّز الثقافي على الملاحظة العلمية فحسب، بل أيضاً على الحقائق السياسية. يريد الأكراد اعترافاً رسمياً/ قانونياً بوجودهم كمجموعة ثقافية فريدة (شعب). يرغبون في أن يمتدَّ هذا الاعتراف إلى ما بعد الالتزامات الشفوية ليشملَ الضمانات القانونية، التي تؤثِّر على الحياة اليومية بما في ذلك الممارسة الحرّة لهويتهم الثقافية. الأكراد لا يريدون هذه الحقوق لكي ينأوا بأنفسهم عن الدولة أو لتقسيم سوريا. بل لتعزيز وجودهم أنهم جزء أساسي في تكوين هذا البلد. ومن حقّ الكورد الحصول على الاعتراف بخصوصيتهم وهويتهم القومية ومنحهم حكماً فيدرالياً في منطقتهم "روج آفا" مع ضمان حقوق الأقليات في إطار سوريا الموحّدة.

"لقد ساهم الصراع السوري بشكل كبير في نمو الهوية الوطنية والرغبة في تقرير المصير لكلٍّ من الأكراد السوريين والأتراك" [229 ، ص. 54]. تساهم الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى بنشاط في ذلك. وهكذا، فقد قدّم التحالف الدولي الدعم بقيادة الولايات المتحدة، لكورد سوريا

من أجل ضرب الدولة الإسلامية في سوريا. وقدَّم الدعم الكافي لأعمال الوحدات المسلحة الكردية في المحافظات الشمالية الشرقية، وهذا ما يعزِّز الشروط المسبقة لإنشاء دولة كردية.

أعلن الأكراد في شمال سوريا بشكل مستقلٍ نظامهم "الفيدرالي" في المناطق الواقعة تحت سيطرة قواتهم. إنَّ الحكم الذاتي الكردي في سوريا حقيقة سيتعيّن على جميع اللاعبين الإقليميين أن يحسبوا لها حساباً، سواء أحبّوا ذلك أم لا. لذلك سيتغيّر شكل الحكومة السورية. "ولكن هنا، على الأقل في الفترة المتوقعّة، قد تكون إحدى الضمانات أن الأكراد أنفسهم يلتزمون بمبدأ الحكم الذاتي كجزء من سوريا" [251 ، ص. 164].

على الرغم من كلّ ما حدث في السنوات الأخيرة من الحرب الأهلية، هناك بعض الأشخاص والجماعات التي لا تزال تحلم بإعادة بناء وسط سوريا وإهمال الوضع الفعلي، مما يجعل الأمر معقداً للغاية للوصول إلى ذلك. هذا يعني أن الأكراد والدروز والمسيحيين والعرب والسنّة والعلويين لا يقبلون أكثر من مجموعة عرقية واحدة أو مجموعة طائفية للسيطرة عليهم وتهديد مصالحهم.

تفضِّل القوى العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا أن تبقى جميع المجموعات السورية في سوريا الجديدة. على وجه الخصوص، استعادت الحكومة المركزية السورية – التي خسرت حوالي 85٪ من إجمالي أراضيها – حوالي 65٪ من إجمالي أراضيها التي كانت تسيطر عليها المعارضة. لذلك، فإنَّ القانون الدولي وكذلك القانون الوطني السوري مسدود للعودة إلى إعادة توحيده مرة أخرى. هذا يعني أنَّ هناك واقعاً جديداً في سوريا. في هذه الحالة، تتمتّع الأمم المتحدة بمكانة البتّ في سيادة سوريا، ويتحدَّد مستقبل سوريا في موسكو وواشنطن ولندن[270].

يثير تحليل الحقائق السياسية سؤالاً: المعارضة السورية وكذلك النظام الحاكم في دمشق، أعلنا أنَّهما ضد الفيدرالية الكردية في سوريا، هل من الممكن أن يتحدَّ كلٌّ من المعارضة والنظام ضد الأكراد في المستقبل؟ الوضع صعب للأسباب التالية: الصراع الديني بين الجماعات الإسلامية: الصراع القائم بين المكوِّن السنّي والعلوي أكثر تعقيداً ليتوحَّدوا ضد الأكراد. يعتمد مستقبل سوريا السلمي على النظام الاتحادي؛ القوة العظمى التي تقود عملياً الحرب ضد داعش في ظلّ الولايات المتحدة وروسيا هي من أجل إيجاد حلّ سياسي لامركزي يقوم على الإدارات المحلية؛ فجميع أراضي سوريا تحت سيطرة الولايات المتحدة وروسيا.

في الواقع، لدى كلٍّ من نظام البعث والمعارضة في سوريا نفس الرؤية، فهم يعارضون ويرفضون القضايا الكردية. كلاهما يبحثان عن سوريا مركزية قوية للأشخاص ذوي الخلفية العربية فحسب. إذا حدث ذلك، فقد يشكلّ ذلك تحدياً خطيراً لسورية جديدة ومستقبلها أو قد يهدِّد وحدتها الداخلية.

يمكن أن يكون هذا التحوّل في التطرّف ضد الأقليات في سوريا حقيقة في المستقبل. ومع ذلك، فقد تمَّ التخطيط لتقرير المصير في كلٍّ من واشنطن وموسكو وجنيف، ويبدو أنَّ اتفاق روسيا والولايات المتحدة يمكن أن يكون له قرار. بطبيعة الحال، فإنَّ قضية تقرير المصير مستمرة، حيث أنَّ الدول الكبرى تتقدّم في عملية صنع القرار، وسوف تتمُّ خطوة بخطوة لتلبية المصالح الكردية وأهدافها خلال فترة التحوّل هذه [297].

المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا هي الحصول على الأراضي وكذلك المناطق الحدودية. كما أنّهم يتعاملون مع مسألة إشراك الإدارة المحلية. من هذا المنطلق، يجب على الولايات المتحدة وروسيا والدول ذات الصلة السعي للانضمام إلى بعضهما البعض لضمان سوريا التي يمكنها فيها أيضاً التحرّك بحرية. من خلال الأنموذج الفيدرالي الذي يمنح الحكومات المحلية قدرة على تقاسم السلطات والثروة. قد يكون ذلك ضمانة حقيقية ضد الحركات الطائفية والعنصرية في سوريا. "الفيدرالية مرحلة ضرورية في تحوّل إدارة الدولة، والتي ستسمح بمقاومة مركزية السلطة والدكتاتورية" [254]. في سوريا، تعدّ الدرجة العالية من الفيدرالية هي الحلّ الوحيد، حيث تقع الكيانات المستقلّة تحت مظلّة دولة قومية ضعيفة. الانتقال إلى نظام فيدرالي سيعترف بالوضع الراهن [293].

في الواقع، يختلف الوضع الحالي عن جميع الفترات الأخيرة. فسوريا لم يعد لها وجود بالمعنى المناسب. تمَّ تدمير حدود البلدين (العراق وسوريا) ولم يعد مصير سوريا والعراق في أيدي العرب والفرس والأكراد والأتراك. بل في أيدي الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا. من المفترض أنَّ المفاوضات بين إيران وتركيا لم تستطع تغيير هذه الحقيقة أو التأثير على التوازن بين الأراضي السورية والعراقية.

أعلنت حكومة إقليم كردستان والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دعمها لاتحاد كردستان الغربية في سوريا. لكي يكون الاتحاد الكردي في غرب كردستان (روج آفا) موحَّداً، هناك بعض الخطوات العملية التي يتعيَّن القيام بها. وهكذا، وضعت الولايات المتحدة وروسيا المنطقة الكردية تحت سيطرتهما عملياً. إذا تمّ إخراج القوات السورية من هذه المنطقة، فيجب على الولايات المتحدة وحلفائها مثل ألمانيا وإنجلترا وفرنسا تحمّل المزيد من المسؤولية عن المنطقة الكردية في سوريا. هذا الوضع الجديد سيجبر الحكومة في دمشق على التعامل مع حقيقة أنها ملزمة بالاعتراف بوجود الأقليات.

سيعزِّز هذا التحوّل العملية الديمقراطية والحوار المدني داخل المجتمع. وبالتأكيد، سيضمن عودة جميع المهجّرين السوريين بمن فيهم الأكراد تحت القيادة الأمريكية والروسية. سيفتح هذا التحوّل أبواباً جديدة حتى يجتمع جميع الأحزاب السياسية لإجراء حوار سياسي. فقد صحّ ما ذكرته الباحثة رسلانا غروسو ، أنّه "من الصعب الاعتقاد بأنَّ الوضع الأمني في سوريا سيتحسن بسرعة،

مع احتمال انخفاض حدّة الحرب الداخلية، وإدراج الرهانات السياسية أو الدينية أو الاقتصادية الأخرى في اللعبة السياسية "[185 ، ص. 113].

تعتمد مسألة السلام وصنع القرار في سوريا على الدول العظمى. الخبراء محقّون في رؤية ما يلي: "في الشرق الأوسط، تستمر الجهات الفاعلة الكبيرة من خارج المنطقة، والمروِّجين لسياسات القوة والهيمنة، في لعب دور حاسم في إقامة توازن القوى في هذه المنطقة الجيوسياسية" [185 ، ص. 112]. وهذا يوفِّر لهم بالفعل بعض الفرص لتعزيز نفوذهم الجيوسياسي. اليوم ، مسألة السلام تعتمد على الولايات المتحدة وروسيا وقراراتها. لذلك، يمكن للمعارضة السورية والحكومة السورية أن تتفاوضا لمدة 5–10 سنوات، وقد تكون قادرة على تلبية المعاملات البيروقراطية وما إلى ذلك. لذا، في حال لم يقرّر كلٌّ من الولايات المتحدة وروسيا ما يضمن مصلحتهما، فإنَّ عملية إيجاد الحلّ سيستغرق وقتاً طويلاً. لكن محادثات جنيف ستنتهي، عندما تُعلن مطالب الولايات المتحدة وروسيا نهائياً.

من المعروف أن فيدرالية سوريا هي سيناريو لإنهاء الحرب الأهلية السورية. بمعناه الأوسع، يعني ذلك تحويل الجمهورية العربية السورية الشديدة المركزية إلى جمهورية اتحادية ذات تقسيمات فرعية مستقلّة. استفاد العديد من السلطات والجهات الفاعلة المشاركة في الحرب الأهلية السورية من فكرة "التقسيم الفيدرالي"، على الأقل بين روسيا والولايات المتحدة وممثلي الأمم المتحدة [295]. يشير السياسيون إلى أنَّ تنفيذ اتفاق أسلوب دايتون في سوريا وإدخال شكل من أشكال الحلّ الفيدرالي في سوريا (...) قد يكون بالفعل الطريق الصحيح للمضي قدماً، أو السبيل الوحيد للمضي قدماً في نهاية كلّ ذلك ". [297] .

من الواضح أنَّ تحالفاً واسعاً من القوى السياسية الكردية في سوريا لن يسمح باستخدام الخلافات بين الأكراد وسيوفِّر دعماً دولياً واسعاً لحكم ذاتي كردي موحَّد. يرى بعض الخبراء أنّه من الضروري على الأرجح [234 ، ص. 191] مراجعة شروط التعاون بين مختلف الأحزاب الكردية، وكذلك تشجيع اتصالات الأكراد السوريين مع الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي الرائدة ودمشق، والتي كانت مساهمتها في التسوية مهمّة وستظلُّ كبيرة.

هل الدول العظمى مستعدّة لبناء نظام فيدرالي لكلِّ سوريا؟ وفقاً للعلوم السياسية (إذا استهدفت حالة الشعب المتعدّد الأعراق في سوريا)، فإنَّ النظام الفيدرالي الحقيقي وتقرير المصير يعتمدان على نزاهة المحوّل الذي سيضمن الاتحاد السوري، وسيضع نهاية للحرب الأهلية، ويمنع تقسيم البلاد ووقف الحرب الدموية القذرة. وستحمي القوى العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا مصالحها الوطنية، فينبغي لجميع الجهود الإقليمية والدولية أن تحقق مصالحها. بأيّ شكل من الأشكال، لن يسمح الاتحاد الروسي بخسارة منطقة العلويين ولن تسمح الولايات المتحدة وحلفاؤها

مثل فرنسا وإنجلترا وألمانيا للسنّة والأكراد بأن يحكموا أنفسهم. سيكون النظام الواقعي الوحيد هو النظام الفيدرالي، لكنَّ النظام الكونفيدرالي ممكن أيضاً.

استنتاجات الفصل الثاني:

هذا الفصل مقسَّم إلى خمس فقرات، يركِّز على بحث العلاقات الفيدرالية في الدول المعاصرة في الشرق الأوسط. لذلك تمَّ في هذا الفصل تحقيق الأهداف التالية: تحديد بعض قضايا السيادة والمساواة في حقوق المواطنين في الاتحاد في دول الشرق الأوسط. تحديد خصوصيات عمليات التكامل الفيدرالي لدول الشرق الأوسط؛ من أجل تحسين تنظيم سلطة الدولة. كلّ هذا سمح لنا بصياغة الاستنتاجات التالية:

1- اعتماداً على الملكية المشتركة بين الدولة الفيدرالية والولايات الفيدرالية، قد تكون الفيدرالية ثنائية أو تعاونية. تتطلَّب الفيدرالية الثنائية توازناً بين الدولة الفيدرالية والولايات الفيدرالية، والأخيرة تتمتّع باختصاص معيّن، والعلاقات بينهما على أساس مبدأ عدم التدخل الداخلي. تقوم الفيدرالية التعاونية على فكرة التعاون الثنائي بين الاتحاد وولايات الاتحاد، مع تقسيم عادل للصفات بين الاتحاد وولاياته.

2- إنّ تحليل الهيكل الاتحادي للولايات لا يتمُّ تحديده من قبل المنطقة الإقليمية، من خلال كثافة أو عدد السكان، ومن خلال وجود عدة جنسيات، ومن قبل النظام السياسي أو من قبل الحكومة، بل من قبل توحيد العديد من الدول أو تحريرها لتحقيق المصالح المشتركة التي يمكن اعتبارها وظيفة ناجحة في سياق الاتفاق السياسي والتعاون بين جميع الإمارات في الإمارات العربية المتحدة.

3- وفقاً لسياسة التسامح، نعتقد أن سياسة التسامح كجزء من الثقافة الديمقراطية تتيح فرصة للتفاوض أو الأخذ والعطاء. وهذا يعني أن سياسة التسامح والوسائل الديمقراطية والنظام الاتحادي هي عملية ذات صلة لتلبية فوائد التحوّل الاجتماعي السياسي السلمي والديمقراطي بدون عنف ومواجهة داخل بلد واحد أو مجتمع متعدِّد الأعراق. يمكن تعريف سياسة التسامح أنها وسيلة سلمية تختلف عن العدوان والعنف والتمييز والحرب التي تعطي الكثير من القدرات للتعامل مع التنوّع والوسائل الديمقراطية والمساحة الكافية للحلول والسلام. وهذا يعني أنَّ مصطلح التسامح يتضمَّن قبول الأشياء التي لا يوافق عليها المرء أو يستنكره أو يعارضه أو يكرهه .

4- يعدُّ موضوع الفيدرالية والديمقراطية من أهم المصطلحات في الآونة الأخيرة، مع اهتمام خاصّ بالشرق الأوسط. لقد قاومت فيدرالية العراق السيطرة الدولية والوطنية، وهي شكل مقبول من أشكال الحكم في الأمة: يمكن الافتراض أنه سيكون له آثار إيجابية على دمقرطة دول الشرق الأوسط.

5- لا يوجد شكّ في تطوّر مفهوم النظام السياسي من خلال مؤسسات العملية الاتحادية وأنظمتها في إدارة المجتمع وتطوير هيكل الدولة من جهة وظهور مشاكل وتناقضات جديدة.

الفصل الثالث

من المشكلات الفيدرالية التطبيقية لنماذج عالمية

3- من المشكلات الفيدرالية التطبيقية لنماذج عالمية

هذا الفصل مقسَّم إلى ثلاث محاور، يركِّز على تحديد عوامل المشكلات الفيدرالية ضمن النظام الدولي الحالي. لهذا الغرض، نقدم هنا نتائج التحليل المقارن لنماذج عالمية من الفيدرالية المعاصرة، و التحقيق في مبادئ الفيدرالية المعاصرة والقضايا الرئيسية للفيدرالية في الولايات الاتحادية ما بعد السوفييت في شرق أوروبا. أيضاً، التحقيق في مشكلة التنظيم الفعّال للاتحاد الأوروبي، وتحديد خصوصيات الفيدرالية الغربية من خلال أربعة نماذج أساسية: الأنموذج الامريكي والألماني للفيدرالية والأنموذج الفرنسي (المعروف بالأنموذج المركزي)والأنموذج السويسري.

في الفقرتين الثانية والثالثة من هذا الفصل تم تحقيق هدفين رئيسيين آخرين: تحديد مبادئ الفيدرالية المعاصرة؛ لدراسة مشكلة الفيدرالية المتعلقة بالواقع السياسي لدول ما بعد الاتحاد السوفيتي. يُذكر في هذا السياق أن النظام السياسي الاتحادي جاء نتيجة صراع شاق. هذا النظام يشكِّل حالياً مرجعاً سياسياً وسياسة ديمقراطية وحضارية لحلّ مشاكل الدول مع مزيج من التنوّع الثقافي والعرقي.

3-1- توجيهات لتحسين تنظيم سلطة الدولة في الولايات الفيدرالية :

غالباً ما يتمُّ تحديد الفيدرالية من خلال تحديد الشراكة الاساسية والسلطة بين المركز الاتحادي وأقاليم الاتحاد. يكتب ف. أستروم V. Ostrom أن إحدى سمات التعريف المعتاد للفيدرالية هي نظام حكم تمارس فيه كلٌّ من الحكومة الوطنية وحكومة الولاية أو المقاطعة السلطة في آن واحد. النقطة المركزية في هذا التعريف هي هيكل الإدارة على مستويين "[247 ، ص 20-21]. أو ، كما لاحظ د. إلعازار ، "تُعرَّف الفيدرالية في أكثر أشكالها المحدودَة، إنها تتعامل مع تقسيم السلطة وتوزيعها، ولكنّها – في هذا الشكل المحدود- تنطوي على الالتزام بمفهوم العدالة، كما يرى أن توزيع السلطات ضروري ومرغوب فيه. من ناحية أخرى، تظهر الفيدرالية بالمعنى الواسع كشكل من أشكال العدالة – تؤكِّد على حرية المواطنين ومشاركتهم في الحكم – لكنها مرتبطة حتماً بتوزيع السلطات "[41 ، ص. 84].

يقدِّم إلعازار تعريفاً بسيطاً للفيدرالية، هو: الحكم الذاتي بالإضافة إلى الإدارة المشتركة، على سبيل المثال، الإدارة، مقسَّمة إلى مستويين: اتحادي وإقليمي. مع هذا التعريف، تتضمَّن الفيدرالية نوعاً من العلاقات التعاقدية ذات الطبيعة الدائمة المفترضة، تنطوي على تقسيم السلطات، وتتجاوز مسألة السيادة والمكمِّلات، ولكنّها لا تسعى إلى استبدال الروابط العضوية الموجودة سابقاً أو تقليصها، إذ أنها تستمر في وجودها. [41 ، ص. 12].

قد يكون للحكومة أو النظام الاتحادي سلطات مختلفة على مستويات مختلفة مفوَّضة من قبل الدول الأعضاء. ثمة اختلاف في هيكل الحكومات الفيدرالية عموماً. هناك المزيد من مستويات

الحكم ضمن الأراضي القائمة، والتي تحكم من خلال مؤسسات مشتركة ذات سلطات متداخلة أو مشتركة على النحو المنصوص عليه في الدستور.

إن مبدأ تحديد موضوعات المرجعية والسلطات يشكِّل جوهر العديد من التعاريف للفيدرالية التي اقترحها منظِّرو السياسة الأجانب. فيصف ويليام ريكر الدولة الفيدرالية، إنّها نظام سياسي تُقسَّم فيها "الأنشطة الحكومية بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية بطريقة تؤدّي فيها كلّ حكومة الأنشطة التي تتخذ فيها القرار النهائي". [114] . أشار ويليام ريكر إلى الفيدرالية أنها "صفقة" بين النخب الإقليمية والمحلية لتوفير دفاع ضد تهديد خارجي أو داخلي. حاول بعض الباحثين وضع أنموذج صريح للمساومة التي تؤدّي إلى إنشاء مؤسسات فيدرالية ولكن هذه النماذج تتضمَّن بشكل عام افتراض أنَّ الاختلافات بين المقاطعات تلعب دوراً ضئيلاً أو لا تلعب أي دور في نتائج المساومة. وفي هذا الإطار هناك نقيض ذلك، فعدم تجانس الوحدات الإقليمية يحدِّد ما إذا كانت المقاطعات تتفاوض بشكل جماعي مع المركز وفي كيفيتها، وهذا بدوره يحدِّد ما إذا كان بإمكان المركز استغلال التنافس بين المحافظات لإعادة تركيز السلطة [151 ، ص. 102]. يلخصّ ريكر مقترحه حول الأحزاب السياسية اللامركزية في: "جوهر الفيدرالية" ... إنَّ السمة السياسية فيها هي: (1) الصفقة السياسية التي تخلقها . (2) توزيع السلطة بين الأحزاب السياسية التي تشكِّل الهيكل الاتحادي الناضج . كلّ شيء آخر عن الفيدرالية يمثل صدفة: ترسيم حدود مجالات الاختصاص بين الحكومة المركزية والحكومات المكوَّنة لها، وإدارة العلاقات الحكومية الدولية، وتقسيم الموارد المالية، إلخ. [114، ص. 141]. في هذا النوع، يقترح بريستون كينغ بدلاً من ذلك تعريفاً جديداً للاتحاد: الاتحاد يمكن تمييزه "من خلال حقيقة واحدة فحسب، هي أن الحكومة المركزية تدمج الوحدات الإقليمية في إجراءات اتخاذ القرارات الخاصّة بها في بعض الأسس الراسخة دستورياً" [79 ، ص 77].

يكون الاتحاد منطقياً عندما يكون لدى أولئك الذين قرروا إنشاء مناطقهم- ولو كان في مساحة صغيرة جداً مثل سويسرا أو النمسا- يقعون بشكل طبيعي في تقاليد قانونية ودولية مختلفة لمنظومتهم. ومن ثم عند إبرام تحالف (ومنها أتت كلمة اتحاد)، فإنهم يكافحون من أجل الحفاظ على ممتلكاتهم الموثوقة والاستمرار في الوجود بشكل مستقلّ في مختلف مجالات الحياة التي توافق ولا تخالف قانون الاتحاد [298].

ينشأ الاتحاد، كشكل من أشكال الحكومة، استجابة للشكل الأساسي للمجتمع. ينظر علماء السياسة إلى الافتراض المهم هو أن "الفيدرالية لا تمثِّل إيديولوجيا فحسب، بل حالة مجتمع، وطبيعته الأساسية أيضاً، ومجموعة من المشكلات التي تحتاج إلى معالجة بطريقة معينة. وبهذا المعنى، فإنها ستكون، وستظل دائماً، أساسية في الاتحاد، الذي يمثِّل شكلاً من أشكال الترتيبات المؤسسية المدعوة لتعكس هذه الحقائق "[25 ، ص. 113] .

أحد الأهداف الرئيسية لعملية بناء الدولة الحديثة هو تشكيل آليات للسيطرة المتبادلة بين فروع سلطة الدولة، على المستويين الأفقي والرأسي. المعيار المعترف به عالمياً للنظام الفيدرالي هو توزيع سلطة الدولة بين الاتحاد ورعاياه. يظهر من خلال الممارسة، أنها تعزّز تطوير المبادئ الديمقراطية في جميع أنحاء نظام الإدارة العامَّة بأكمله، وهو أمر ذو أهمية أساسية في سياق الإصلاحات الجاري تنفيذها، حيث أن وجود نظام للفصل بين السلطات يضمن الوحدة من جهة وسلامة الدولة من ناحية أخرى، الاستقلال النسبي للوحدات الإقليمية يسمح بمراعاة النطاق الكامل للاختلافات في الظروف الإقليمية، ولكن هذا النوع من نظام الإدارة العامة بأكمله في سياق الإصلاحات الأساسية غير كافٍ لتغطية الاختلافات والخصائص في الظروف الإقليمية (كما في حالات سوريا ؛ واليمن إلخ).

بما أن الفيدرالية كظاهرة سياسية تنطوي على إمكانات نزاع عالية إلى حدٍ ما، فإن **التنفيذ الناجح يتطلب وجود مؤسسات ديمقراطية متطوِّرة، وثقافة سياسية ديمقراطية، وأحزاب وطنية قوية، وآليات حلّ نزاع مدروسة جيداً**. في ظل ظروف تحول الأنظمة، هو شكل غير مستقر من الحكم.

الفيدرالية هي دائماً نتيجة تسوية سياسية، تنطوي على وجود توترات مستمرة بين الفاعلين السياسيين، وإدراك التناقض بين فرض القيم والمعايير المشتركة من قبل الحكومة المركزية وحمايتهم من قبل ولايات الاتحاد.

من المهم الحديث عن الجانب السياسي للفيدرالية، فالملاحظ أن الفيدرالية الحديثة لا تعكس شكل نظام الدولة فحسب، بل إلى تحسينه وتطويره أيضاً، فيتحول إلى طريقة لتنظيم السلطة السياسية أو عامل يحدِّد إلى حدٍ كبير النظام السياسي في الولاية. بادئ ذي بدء، (الآلية) تنظِّم علاقات التوازن (على أساس مبدأ فصل السلطات) بين جميع مراكز القوة المتاحة في الدولة. من خلال التعاون يتمُّ ترسيم السلطات بين فروع السلطة، والتي بدونها لا يمكن للدولة الفيدرالية أن تعمل وحدها بشكل طبيعي.

تنشأ الحاجة إلى العلاقات الفيدرالية في عملية الإدارة عندما تواجه الحكومة عدداً كبيراً من المشكلات المتنوعة التي يجب حلّها على مستويات مختلفة والتي لا يتم معالجتها بالطرق المعتادة، ولاسيما في فئة الدول التي توجد فيها أقلية (عرقية، دينية، إقليمية، وما إلى ذلك). ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه يجب النظر إلى الفيدرالية ليس كمبدأ للعلاقة المتبادلة بين المجتمع والدولة فحسب، بل كطريقة للإدارة المكتفية ذاتياً أيضاً. يتمُّ التعبير عنها في ما يلي: أولاً، يمكن استخدام الفيدرالية كوسيلة مرنة بما فيه الكفاية لإيجاد طرق للتوفيق بين الأجزاء غير المتجانسة من الكلِّ (على سبيل المثال، بين الاتحاد ورعاياه، وما إلى ذلك)؛ ثانياً، يعدُّ النظام الفيدرالي من أكثر الأنظمة التي تسهم في اكتشاف طرق جديدة للتعاون أفقياً وعمودياً في الإدارة العامة؛ ثالثًا، توفِّر

الفيدرالية فرصاً أكبر لكثير من المواطنين العاديين للمشاركة في الحكم (في الدولة الفيدرالية، يتمُّ توفير كلّ مستوى من مستويات الحكومة – المركزية والإقليمية والمحلية – من قبل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، في التكوين الذي يشارك فيه جزء كبير من المواطنين النشيطين)؛ رابعاً، مبادئ الفيدرالية، التوازن، وتنسيق الإجراءات، والاستقلالية، في المبدأ الأخير، من الضروري تحديد جانب مثل الحقّ في التبني المستقل للقوانين المنظّمة للعلاقات في هذا الاستقلال الذاتي، ولكنها مترابطة من خلال القانون الفيدرالي، الذي يجعل من الممكن، من جهة، الحفاظ على استقلالية المرء، ومن جهة أخرى، يغذي قواهم باستمرار في المركز المنظَّم (المركز الفيدرالي)، و يساهم في توزيع أوضح للوظائف والكفاءات بين الوحدات الفيدرالية. في هذا المعنى، ربما، هو الوحيد القادر على توزيع السلطة أو تفريقها، بحيث لا يكون هناك أي احتمال أو إغراء لاغتصابها من قبل أي هيكل في المجتمع.

خصَّ ماكويني، الذي يحقِّق في الأنظمة الفيدرالية في مختلف دول العالم، هذه الميزة المهمة التي تميّز نظاماً عن نظام آخر، مثل التوطين الفعلي لنقاط الضغط السياسي في اتخاذ القرارات. وبحسب هذه الخاصية قسَّم الباحث النظم الفيدرالية إلى مركزية وتعددية. ففي قلب اختلافاتهم تكمن الاتجاهات الرئيسية في تطوير العلاقات الفيدرالية "المركزية أو اللامركزية". سابقاً تميّزت بالتغلب على الميول المركزية، حيث أن سيطرة المركز تتمتع بميزة واضحة على الأجزاء. بالنسبة للثاني، فإن الاتجاهات اللامركزية، تؤدّي بثبات إلى أشكال محدَّدة للغاية من الحكم الذاتي والتعاون العام، كما أنَّ عدم الثقة بأي ضغط من المركز جدير بالملاحظة. [90 ، ص. 63].

يبدو أن الانتقال إلى سياق وطني آخر لأنموذج الفيدرالية الذي يدّعي العالمية أنّ مؤسساته السياسية المتأصّلة غير المنتجة: قد تكون الاختلافات بين الأشياء الوطنية المقارنة كبيرة جداً، والمعرفة بها غير كاملة. ومع ذلك، فإن التجربة العالمية في عمل الأنظمة الفيدرالية ذات الدرجات غير المتكافئة من "النضج" تظهر أن ممارسة تطبيق بعض إجراءات المؤسسات الفيدرالية في بلد ما يمكن أن تكون وثيقة الصلة ببلد آخر يتبع مسار الفيدرالية، وكذلك بعض المؤسسات والمبادئ السياسية (على سبيل المثال، نظام الحزب ونظام التمثيل) ضرورية لاتحاد فيدرالي مستقر، وبهذا المعنى فإنها تعتبر عالمية تماماً.

قد تكون تكاليف شكل الحكومة الفيدرالية باهظة للغاية، لأنّ الأقلية المحمية بالضمانات الدستورية (على سبيل المثال، موضوع الاتحاد) قادرة على فرض مسار سياسي غير مقبول على الأغلبية (الاتحاد) للأمة ككلّ. أو تنفيذ سياسات غير ديمقراطية في الأراضي الخاضعة للسيطرة.

كما تظهر تجربة الاتحادات الكلاسيكية، من أجل الحفاظ على شكل فيدرالي للحكومة، بضرورة أن يكون هناك ظروف خارج السياسة، بما في ذلك "الثقافة السياسية الفيدرالية"، والتجانس الثقافي النسبي والمساواة في الظروف الاقتصادية. من الواضح أن مثل هذه الظروف المواتية

المصاحبة للانتقال إلى السياسة الفيدرالية الديمقراطية لا توجد بالكامل في أي مجتمع. ومع ذلك، فإنّ هذا الظرف لا يجعل الخبرة والمبادئ التوجيهية التي اقترحتها الفيدرالية الكلاسيكية أقلَّ إلحاحاً للبلدان التي بدأت في بناء دولتها على المبادئ الفيدرالية.

تعتبر **الديمقراطية والفيدرالية ظاهرتين مترابطتين** ومتعاضتين؛ في الوقت نفسه، هذه عوامل مستقلة نسبياً في التغييرات المؤسسية، لأن تخصصها موضوعي بما فيه الكفاية، أي نظام المؤسسات، في الحالة الأولى، يضمن أكبر مشاركة ممكنة للمواطنين في إدارة السلطة، وفي الحالة الثانية، على أساس اللامركزية (تفويض) سلطات السلطة على مستويات مختلفة من نظام الإدارة السياسية. قد يكون من الممكن أن تتطوّر عمليات الفيدرالية لبعض الوقت في غياب أيّ مظاهر مهمّة للعملية الديمقراطية (هذا هو حال المرحلة الأولى من إنشاء اتحاد "من أعلى"). كما في حالة الإمارات والعراق إذا قرّرت السلطات من الأعلى.

علاوة على ذلك، قد تكون عمليات الفيدرالية مصحوبة ببعض **التعزيزات للاتجاهات الاستبدادية في المركز والكيانات المكوّنة للاتحاد**، وحتى من خلال رفض عدد من الإنجازات الديمقراطية (من ذلك: سلسلة الانقلابات العسكرية في اتحادات أمريكا اللاتينية طوال القرن العشرين). ومع ذلك، فالفيدرالية، التي لا تكون ديمقراطية، بغض النظر عن أسباب سلوكها (على سبيل المثال، كردّ فعل على تعزيز القومية والانفصالية، نتيجة للفشل المؤسسي في المركز، إلخ)، تتحوّل الى أشكال مختلفة من "**شبه فيدرالية**")، والتي يمكن أن تصبح في حدٍّ ذاتها عقبة خطيرة أمام توطيد الديمقراطية. على العكس من ذلك، إذا كانت عمليات الدمقرطة والفيدرالية متزامنة في مجتمع ديمقراطي، تكمِل وتعزّز بعضها البعض، فإنَّ النظام السياسي يتحوّل بسرعة أكبر إلى نظام مصالحة يمكنه التوفيق بين المصالح المتنافسة.

تجدر الإشارة إلى أن درجة الاستقلالية الممنوحة للوحدات الفيدرالية تحدّد "جودة" الفيدرالية وتؤثر على قدرتها على حلِّ النزاعات بنجاحٍ ما. تُظهر التجربة التاريخية، على سبيل المثال، في بلدان مثل الولايات المتحدة وسويسرا، وكذلك الإمارات، التي لم تشهد استبداد السلطة من أي شكل، فكلّما تمَّ توفير المزيد من الحكم الذاتي لأجزاء من الاتحاد (من الولايات أو الكانتونات) تصبح الدولة أقوى وأكثر قدرة.

تؤدّي الفيدرالية الحديثة وظيفتين رئيسيتين: لامركزية السلطة من خلال تقسيمها الرأسي ودمج المجتمعات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يتم إعطاء أهمية خاصة لروابط التكامل وقضايا التفاعل بين المركز والمناطق.

مؤلف كتاب "وجهاء حول حالة الديمقراطية" لأرند ليبجفارت Arend Lipjhpart أشار إلى المفهوم الثنائي (الفيدرالية / الوحدوية): المتغيّر الأول للبعد الفيدرالي الوحدوي (السلطة المقسَّمة): الفيدرالية واللامركزية مقابل الوحدوي والحكومة المركزية. من المناسب إعطاء المركز

الأول شرفاً لموضوع الفيدرالية لأنّه يمكن اعتباره الطريقة الأكثر نموذجية وجذرية لتقسيم السلطة: فهو يقسم السلطة بين مستويات الحكم بأكملها. في الواقع، كمصطلح في العلوم السياسية، عادة ما يستخدم "تقسيم السلطة" كمرادف للفيدرالية [84 ، ص. 174]. يفترض غالبية خبراء الفيدرالية، أن السبب الأساسي لضمان تقسيم السلطة هو ضمان ممارسة جزء كبير من السلطة على المستوى الإقليمي، إنّ الغرض من لا مركزية السلطة هو لامركزية السلطة. في رؤية Arend Lipjhpart ، فإن هذين العنصرين متميزان من الناحية المفاهيمية، ولكن يجب اعتبارهما كخصائص أساسية للفيدرالية.

قائمة الدول الفيدرالية واللامركزية في ستة وثلاثين ديمقراطية (1945–2010)

الفيدرالية واللامركزية

أستراليا ، كندا ، ألمانيا ، سويسرا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا (بعد 1993)

الفيدرالية والمركزية

الأرجنتين ، النمسا ، الهند

نصف فيدرالي

هولندا ، إسبانيا ، بلجيكا (قبل 1993)

وحدوي ولا مركزي

الدنمارك ، فنلندا ، اليابان ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة (بعد عام 1998)

وحدوي ومركزي

جزر البهاما ، بوتسوانا ، بربادوس ، كوستاريكا ، اليونان ، أيسلندا ، إيرلندا جامايكا ، لوكسمبورج ، مالطا ، موريشيوس ، نيوزيلندا ، البرتغال ، أوروغواي ، فرنسا ، إيطاليا ، كوريا ، المملكة المتحدة (قبل 1998)

Apud: Arend Lipjphart. أنماط الديمقراطية [84 ، ص. 178]

تميل الفيدرالية، في التحليلات المعقّدة بحسب ليبجفارت Arend Lijphart إلى استخدام نوعين من البلدان: الدول الكبيرة نسبياً والمجتمعات التعدّدية. أكبر الدول من حيث عدد السكان، الهند والولايات المتحدة، كلاهما اتحادات. أقل اتحاد سكاني هو سويسرا. الفيدرالية ذات المجتمعات التعدّدية هي بلجيكا وكندا والهند وسويسرا. في هذه المجتمعات التعدّدية، تؤدّي الفيدرالية الوظيفة الخاصّة المتمثلة في منح الاستقلال الذاتي للأقليات العرقية. لتحليل وظيفة الفيدرالية هذه، من المفيد التمييز بين "الفيدرالية المتطابقة وغير المتطابقة" [84 ، ص 183–185]. تتكوّن الاتحادات المتطابقة من وحدات إقليمية ذات طابع اجتماعي وثقافي مشابه في كلِّ وحدة وفي الاتحاد ككلّ.

في نظام فيدرالي متطابق تماماً، تعتبر الوحدات المكونة "انعكاسات مصغرة للجوانب المهمة للنظام الفيدرالي بأكمله" [84 ، ص. 183]. بتطوير الفكرة التي يصرّ عليها أ. ليبجفارت ، ذكر باحثون أن الفيدرالية القائمة على أساس عرقي هي لمنع الصراع العرقي وتعزيز وحدة دولة متعدّدة الأعراق [67 ، ص. 211].

بطبيعة الحال، من الصعب المبالغة في دور الفيدرالية في الظروف الحديثة لتطوير عمليات التكامل، وتطوير خصوصية الدولة. الفيدرالية هي الطريق لحلِ العديد من مشاكل السياسة الداخلية. إنَّ عمليات التحديث هي شكل متغيّر من شكل وحدوي للحكومة في الشكل الفيدرالي، يرتبط تشكيل الفيدرالية بالمخاطر السياسية، الأمر الذي **يتطلب نظرية متطورة** قائمة على الأدلة من الفيدرالية وكمال طرق نمذجة الممارسات السياسية. مفاهيم الفيدرالية هي أحزاب فردية لهذه الظاهرة السياسية. هناك حاجة إلى نهج مؤسسي لتقييم الفيدرالية كمؤسسة معقّدة، والتي تتضمَّن إدارة متعددة المستويات، والعلاقات الفيدرالية، والإطار السياسي والقانوني، والموارد، والسلطة والنظام الفرعي للاتصالات (الإدارة العامة، والثقافة السياسية الفيدرالية، والتكنولوجيا السياسية). أدّى عدم وجود مفهوم "الفيدرالية" إلى اختيار العديد من النماذج التي يجب تقييمها بالفعل كنموذج وتحليل لخصائص مختارة من الفيدرالية في ممارسات حكومية محددة. هذا يشير إلى أنَّ نظرية الفيدرالية تتطلَّب المزيد من التطوير والتحسين. إن المفهوم الواضح للفيدرالية، والنظرية الفيدرالية المتقدّمة ضروري ليس لتطوير العلوم السياسية فحسب، بل في الوضع المعقَّد في العالم أيضاً، لمعالجة المشاكل الحقيقية للحياة السياسية. تحتاج كلّ ولاية إلى تطوّر جيد لحالات التكهّن، ولاسيما في الفيدرالية، فمن خلالها تكون ممارسة السلطة معقّدة جداً لتنظيم عمل السلطات العامة، والعلاقات الفيدرالية، وتخصيص الموارد، إلخ.

إحدى ميزات الفيدرالية هي ديناميكياتها الثابتة، أي البحث المستمر عن التوازن الأمثل بين الميول اللامركزية والميول المركزية. من الجدير بالملاحظة أنه **في السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة، يمكن أن يؤدّي تطبيق نفس المبادئ الفيدرالية إلى نتائج مختلفة** [27 ؛ 52 ؛ 58 ؛ 92] .

إن النظرة التشاؤمية لإمكانيات الفيدرالية في منع النزاعات العرقية وحلّها، هناك ما يبرّرِها إذا اعتبرناها شكلاً "نقيّاً" من حكومة الإقليم، رافضين الحاجة إلى تكييفها مع المجتمع المحدّد الذي يُطلب منه العمل فيه. وفي معظم الفيدراليات، يعكس التقسيم الإداري الإقليمي الطابع المتعدِّد الأعراق للسكان بدرجة أكبر أو أقل، يمكن لشخص ما أن يتحدث عن شبه الفيدرالية أو عن الوحدة الاتحادية الحقيقية فقط. يرجع ذلك إلى حقيقة أنه في العلوم السياسية الحديثة، كما في واقع الممارسة السياسية، تهيّمن الفكرة الأمريكية للفيدرالية. ومع ذلك، تم تشكيل **الأنموذج الأمريكي** في ظروف تاريخية محدَّدة، استند إلى **الأيديولوجية الفردية والاستيعاب**. اعتبر المجتمع الأمريكي

سابقاً على النحو المقصود لتحقيق التجانس الثقافي. يرجع ذلك إلى حقيقة تاريخ القانون الدستوري الأمريكي، حيث كان النهج الشرعي الوحيد للأقليات هو اعتبار أعضائها "كأفراد مجردين مثل الآخرين". الوصف التاريخي بين "الاتحاد" و"الأمة"، يعود تاريخه إلى نهاية القرن الثامن عشر عند تشكيل الدولة الأمريكية، جعل من المستحيل على الحكومة المركزية الاعتراف بالأقليات كوحدات سياسية، لأن الاعتراف بهذا سيعني وضعهم كشبه أمّة، وهذا لا يتوافق مع فكرة "بوتقة انصهار".

فالفيدرالية تكون متّسقة فقط مع نوع القومية التي يتمُّ صياغتها من خلال معاهدة أو اتفاق لمجتمع الأفراد، ثم تصاغ في الوثائق الدستورية المقابلة التي تحدِّد المجالات التي يمكن تقسيمها إلى النظام الفيدرالي من ناحية، و الوحدات التي تدخلها، من ناحية أخرى [41 ، ص. 115].

من الواضح؛ أنّه **لا يوجد شكل عالمي للفيدرالية. كل حالة هي مزيج من الخصائص المشتركة والمحدَّدة.** على سبيل المثال، في كندا، كان أحد مواضيع الاتحاد – في كيبيك– أنّه البادئ في معظم المحاولات لمراجعة نظام الإدارة العامّة. في الوقت نفسه، إنَّ كيبيك نفسها، كما هي الحال في مناطق أخرى، فيها مشاكل الأقليات التي تتحدّى حقّ السلطات الإقليمية في إدارة هذا الجزء من الإقليم بدون موافقتها عليه. الفيدرالية هي سلسلة كاملة من الممارسات المؤسسية التي تضمن التوازن في توزيع السلطة بين المركز والمناطق. هذا هو سبب الاعتقاد أنّه من الخطأ استخدام أي نموذج معيّن لتقييم ما يحدث في سياق بلد آخر.

إنَّ الفيدرالية ليست الخيار الأكثر جاذبية لمجموعة معينة فحسب، بل هي أيضاً تناقض جوهري بين فرض القيم المشتركة ومعايير الحكومة المركزية وحماية السلطات من قبل رعايا الاتحاد. هذا التناقض أبعد ما يكون عن الجديد.

تقدم الفيدرالية حلاً إقليمياً ثابتاً وموثوقاً للصراع بين المجموعات. ومن ناحية أخرى، فإنَّ العديد من المجموعات ليست مركَّزة بشكل كافٍ، والاختلال المحتمل للمركز والأطراف هام جداً لدرجة أنه يجب أن يصدّ القرار الفيدرالي. يبدو أن السرَّ هنا يكمن في حقيقة أن **الفيدرالية تحتوي على وعد بالحفاظ على التعدّدية في عالم تتضخَّم فيه النزاعات بنحو متجانس تحت تأثير قوى العولمة.** في الستينيات، صاغ هذه الفكرة بوضوح ك. وير K. Wheare: "إنَّ أحد أكثر المشاكل حدّة في عالم اليوم هو الحفاظ على التنوّع، الذي يستحق الحفاظ عليه، أو لا يمكن تدميره، حتى لو كان من المستحسن القيام بذلك، وفي الوقت نفسه بإدخال نوع من الوحدة من شأنها منع الصراع وتسهيل التعاون "[160 ، ص. 35]. الفيدرالية هي إحدى الطرق لتلبية كلّ هذه الاحتياجات.

2-3- التحليل المقارن لنماذج عالمية من الفيدرالية المعاصرة

تشمل ظاهرة الفيدرالية العديد من الظواهر وعمليات العالم الحديث، يمكن تفسيرها بشكل مختلف. في ظلّ فهم الفيدرالية، هناك آلية الفصل بين السلطات. **العقيدة السياسية** للإنسان؛ **أيديولوجية نوع العلاقات الاجتماعية** التي تؤثر على هيكل مؤسسات الدولة؛ وفي طريقة حلّ

المشكلات العرقية والسياسية والثقافية، وحلّ النزاعات، واحترام حقوق الإنسان، والشعوب، والأقاليم، وما إلى ذلك. يبدو أنه نظراً لمجموعة كاملة من التعابير ذات الصلة، يمكننا الاقتراب من فهم الظاهرةِ المحدَّدة في العلم على أنها المفهوم التراكمي "للفيدرالية". يتضمَّن الأنموذج مثالاً يحتوي على "الخصائص الأساسية التي يتمُّ بناء الدولة عليها" [224 ، ص. 159].

أما بالنسبة للنماذج الفيدرالية، فإنَّ أفضل تصنيف لها، يكون بناءً على **الخصائص الثقافية والجيوسياسية** للدولة. مبدأ تصنيف نماذج الفيدرالية يقوم على تنوّع أشكال الهيكل الاتحادي للدولة: فمن الواضح أنّه ليس كلّ الولايات التي تتميّز بشكل حكومي فيدرالي، تطبِّق نفس مبادئ الاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، ليست كلّ ولاية قادرة أن تصبح اتحاداً، يمكن أن ينظر شخص ما إلى هذا الشكل من الحكم بأنه نعمة، وآخر يراه نقمة. من خلال دراسة الخصائص الجيوسياسية والثقافية يمكن استخلاص استنتاجات حول كيفية تنظيم تشكيل الدولة في العملية الفيدرالية بشكل أكثر فعالية، وأكثر عقلانية، بناءً على المتطلبات الثقافية والعرقية والاقتصادية، اختيار عدد الولايات وتقسيم الإقليم؛ وتحديد مقدار السلطة والحرية اللذين يمكن أن تحققهما بعض الولايات عند ممارسة اختصاصهما "[224 ، ص. 162]. يحدِّد الدستور هذه الاختصاصات إلى جانب تقسيم السلطات. بشكل عام ، "تمارس الدولة الفيدرالية السلطات المنسوبة إليها صراحة فقط. الاختصاصات الأخرى إما تبقى محجوزة للولايات الاتحادية، أو يمارسها بشكل مشترك كلّ من الدولة الفيدرالية وولاياتها "[128 ، ص. 26].

تحتوي الأنظمة الفيدرالية بشكل عام على مجالين للحكومة، وطنية وإقليمية (ولايات أو مقاطعات)، مع العديد من مراكز السلطة العاملة في كيان سياسي وفقاً للتعريف الدستوري، وتحديد ترتيبات تقسيم السلطات [49]. يختلف تقسيم السلطات بين الدولة الفيدرالية والكيانات الفيدرالية اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. أدّى تطور الحقائق السياسية الحديثة إلى زيادة التعاون فيما بينها.

أشار ألفريد ستيبان إلى أنَّ الفيدرالية وفق فهمها في أمريكا الشمالية تعكس الصفات والقيم المحدّدة التي تميز المجتمع الأمريكي، ولكنَّها ليست مناسبة للمجتمعات الأخرى، ولاسيما عندما يتعلَّق الأمر بالمجتمعات المتعدِّدة الجنسيات والطائفية وغير المتجانسة [130]. بعد استنتاجات أ. ستيبان، يلاحظ أنّ الفيدرالية ترتبط بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية، مع الإدراك أن المركزية المتعدّدة للسلطة العامَّة والنشاط السياسي للمجتمع جزء لا يتجزأ من الفيدرالية، في رأيه، يجب تفسير الفيدرالية على نطاق أوسع، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوّع السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. خلاف ذلك، فإن احتمالات تنفيذ نماذجها في مجتمعات مختلفة عن المجتمعات الأمريكية، يتمُّ تضييقها بشكل كبير.

في العقود الأخيرة، دار حديث كثير عن الفيدرالية في واقع الاتحاد الأوروبي. وكثيراً ما كان يقال إنَّ الاتحاد الأوروبي بدأ كمشروع اقتصادي. على الرغم من صحة هذا القول ، إلا إنه لا يزال يشكِّل مشروعاً سياسياً على الأغلب. زرعت بذوره في فترة ما بين الحربين عندما توقفت مسألة الفيدرالية عن كونها مجرد نقاش فكري وأصبحت نقطة مهمَّة في جدول الأعمال السياسية. مع نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى موقع قادر على منع الحروب بين الدول أمراً حتمياً. فقدَّم المثقفون والسياسيون وجهات نظر مختلفة حول عملية حفظ السلام في القارة. وبهذا المعنى، كانت الفيدرالية أحد الخيارات المقترحة.

لسوء الحظ، أظهرت الظروف التاريخية أنَّ **السيادة الوطنية** كانت موضع تقدير كبير في أوروبا، واحتمال أن تكون الدول الأوروبية مستعدة لتقاسم السلطات السيادية بشكل منخفض جداً. بموجب معاهدة روما (1957)، حقَّق الجزء **الاقتصادي** من المشروع الأوروبي **تقدماً** مستمراً، وتمَّ إطلاق فكرة الاتحاد الفيدرالي الأوروبي ونظام الدفاع المشترك للمستقبل من الناحية السياسية. ومع ذلك، فإنَّ الطموحات الفيدرالية للمؤسسين مازالت جارية إلى الآن.

يشكَّل العديد من الحركات الفيدرالية في أوروبا الغربية خلال فترة ما بعد الحرب: الاتحاد الأوروبي (1938) ، الاتحاد الفيدرالي (1938)، الحركة الفيدرالية الأوروبية (1943)، الاتحاد الأوروبي (1940) التي تمَّ دمجها في الحركة الدولية الأوروبية (في أوائل الخمسينيات) واتحاد الفيدراليين الأوروبيين (1947).

بعد الحرب العالمية الثانية، في أكتوبر 1946، أسس الفيدراليون الأوروبيون والفيدراليون الأمريكيون منظمة اتحادية تعرف اليوم باسم الحركة الفيدرالية العالمية. وفي أوائل الخمسينيات، أطلق اتحاد الفيدراليين الأوروبيين الحملة الأوروبية من أجل جمعية أوروبية منتخبة مباشرة من قبل المواطنين. وراء هذه الحملة كان هناك أسماء فيدرالية مهمة، مثل: Altiero Spinelli الأمين العام للحركة الفيدرالية الأوروبية، Paul–Henri Spaak رئيس الحركة الأوروبية Alcide de Gasperi، إلخ. وبعد عشرين عاماً، أصبح البرلمان الأوروبي مؤسسة منتخبة عن طريق التصويت المباشر.

أحدثت معاهدة ماستريخت تغييرات أخرى في عمل المؤسسات الأوروبية فوق الوطنية. بناء على إصرار البريطانيين، تضمَّن مبدأ التبعية في المعاهدة. أُستخدم مبدأ التبعية في المصطلحات الأوروبية بمعنى أن القرارات التي تؤثِّر بشكل مباشر على المواطنين يجب أن تتخذ في أقرب مستوى لها. ويتطلب هذا تصنيفاً واضحاً للسلطات والكفاءات. على سبيل المثال: المشكلات التي يمكن حلّها على مستوى المجتمع لا ينبغي حلّها على المستوى الإقليمي، والمشكلات التي يمكن حلّها إقليمياً لا يمكن حلّها على المستوى الوطني أو الأوروبي. مبدأ التبعية هو أحد المبادئ الرئيسية للتفكير الفيدرالي الأوروبي. كما تمَّ تضمينه في مشروع الدستور الأوروبي.

تمَّ إعداد المعاهدة الدستورية الأوروبية من قبل الاتفاقية الأوروبية لمستقبل أوروبا واعتبرها الناشطون فرصة لإعادة تنشيط الحملة من أجل أوروبا سياسية بدأت مع إنشاء الاتحاد الأوروبي. في عام 2001، قرَّر رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء أنه ينبغي الاتفاق على اتفاقية أوروبية لوضع "قواعد مستأجرة" جديدة لتحسين أداء الاتحاد الأوروبي المتأخر. لقد اتخذوا هذا القرار لأن التوسيع من 15 إلى 25 دولة عضو يعني أن القواعد الحالية بحاجة إلى تعديل لضمان عمل الاتحاد. ونتيجة لهذا القرار المعروف بإعلان ليكن (2001) ، تمَّت صياغة الاتفاقية الأوروبية. وصار لديها 105 أعضاء من البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي وحكومات الدول الأعضاء.

رحَّب الفيدراليون الأوروبيون بهذه العملية، التي تضمَّنت درجة عالية من المشاركة المدنية والتمثيل باتباع أنموذج اتفاقية فيلادلفيا قبل إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية، بدأ الفيدراليون الأوروبيون سلسلة من "الرسائل الفيدرالية" الموجَّهة إلى الأوروبيين. طالبوا في المؤتمر الدستوري بالرؤية والشجاعة في تنفيذ الإصلاحات الطموحة اللازمة لمستقبل الاتحاد الأوروبي. واقترحوا "خطة فيدرالية للاتفاقية"، داعين الاتفاقية لوضع مسودة الدستور الاتحادي الأوروبي. وذكّرت "بخطة فيرجينيا" التي حوَّلت الولايات المتحدة من كونفيدرالية إلى اتحاد.

تتعلق هذه الخطة بجميع المجالات التي لم يكن فيها الاتحاد الأوروبي ديمقراطياً أو كفؤاً أو شفافاً. وبهذا المعنى، اقترحت "الخطة الفيدرالية" على الاتفاقية الأوروبية اعتماد النقاط التالية: يجب أن يكون النصّ النهائي في وثيقة واحدة تتضمَّن جميع المعاهدات السابقة بما في ذلك الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية؛ ويجب أن تتحوّل المفوضية الأوروبية إلى حكومة أوروبية تسمى البرلمان الأوروبي؛ يجب أن تصبح عملية الترميز بين البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء قاعدة في جميع مجالات النشاط؛ ويجب أن يُتخذ جميع القرارات في مجلس الوزراء بالأغلبية، ويجب أن تكون المناقشات علنية. ومع ذلك، ونتيجة معارضة قوية للفيدرالية، لم يُترك اسم "الاتحاد" في الوثيقة النهائية.

كما لوحظ، في الاتحاد الأوروبي، أنَّ عملية التفكك ازدادت وضوحاً، على النقيض من عمليات الاندماج المعروفة. نحن نتحدث عن رغبة بعض الوحدات الإدارية الإقليمية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الحصول على الاستقلال والانفصال عن الدول التي هي جزء منها "[225 ، ص. 30] .

يتألَّف الاتحاد الأوروبي من دول مستقلة، معظمها دول قومية. أصبحت هذه الولايات بالفعل "فيدرالية وظيفية" بشكل متزايد. ومع ذلك، كان هناك ركود طويل (أو كساد)، و كان بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعاني من معدلات بطالة عالية جداً مقارنة بغيرها، يمكن للدول الأعضاء التصويت لتفكيك بعض الهياكل الاقتصادية الفيدرالية للاتحاد التي تمّ تصوّرها

بأنها "مختلّة سياسياً". على عكس معظم الاتحادات الكلاسيكية، مثل الولايات المتحدة، من المرجَّح أن يستمر الاتحاد الأوروبي في التظاهر بافتراض حرية الخروج [130]. هذا الرأي هو سبب الشكّ: "كانت السِمة المميزة لتطوّر الاتحاد الأوروبي هي عدم القدرة على التوصُّل إلى اتفاق بشأن اتفاقية اتحادية. يحدث تكامل الاتحاد الأوروبي في إطار الديمقراطيات الوطنية القائمة بالفعل؛ لن يتأثروا بسهولة للسماح بأن تحلَّ محلّهم دولة أوروبية. ثمة سؤال بقي بلا إجابة هو: هل يعني ذلك أنَّ الاتحاد الأوروبي غير مناسب للفيدرالية، أم أنَّ السمات المميّزة لتجمّع الاتحاد الأوروبي معاً تثير التحديّات التي ليس لدى النظرية الفيدرالية إجابات جاهزة لها؟ " [48، ص. 427].

حالياً هناك فكرة تنظيم فعَّال للاتحاد الأوروبي على جدول أعمال المناقشات المختلفة للمتخصصين في مجال العلوم السياسية. في هذا السياق، ذكر باحثون أربعةَ نماذج أساسية: النموذج الفيدرالي الأمريكي، والنموذج السويسري، والنموذج الألماني، والنموذج الفرنسي المعروف بالنموذج المركزي.

النموذج المركزي: لا يمكن للنموذج المركزي، الذي تمَّ تقديمه كنقطة مقابلة، أن يكون بمثابة مثال أو حتى إشارة إلى الاتحاد الأوروبي. في الواقع، سيؤدي إسقاط هذا النموذج إلى تشكيل دولة أمة أوروبية تكون فيها دول أوروبا أكثر توحيداً. في حين أن الهيكل المركزي، على الرغم من أنه في عملية الهيكلة الإقليمية، لا يمكن أن يكون بمثابة أنموذج للاتحاد الأوروبي، فقد ساهمت فرنسا بشكل حاسم في تحديد الجوهر الديمقراطي للاتحاد: **حقوق الإنسان، مفاهيم الحرية، المساواة، السيادة، المبادئ التي هي أساس الدولة الديمقراطية.** هذه مساهمات أساسية لتأسيس الاتحاد الأوروبي. لكن هذه المفاهيم الأساسية ازدهرت في نظام سياسي وحدوي، آمن **بالسيادة الواحدة، غير قابلة للتجزئة،** وفي إطار نظام هرمي ومعايير موحَّدة. تمَّ تعزيز الدولة القومية الديمقراطية والوحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال تركيز أكبر للسلطة في الجهاز التنفيذي وفي أجهزتها الإدارية التي تتوافق أيضاً مع توسيع مجالات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي (التأميم السياسي والاقتصادي والاجتماعي) [40]. هذه الميزات القليلة التي ميّزت الثقافة السياسية الفرنسية تجعل من الممكن اتخاذ مقياس الجرأة والرؤية الاستثنائية للحكّام الفرنسيين الذين أطلقوا الفكرة الثورية للاتحاد الأوروبي ضد تيار التقليد الفرنسي. حتى اليوم، هذا التقليد يشوّه تصور الاتحاد الأوروبي على الرغم من تطوّر النظام السياسي الفرنسي نحو تدخلات أقل أو أكثر للإقليمية. إنَّ الدور المتزايد للسلطات المحلية في المدن وعملية الهيكلة الإقليمية جنباً إلى جنب مع آثار التكامل الأوروبي تعمل على تغيير هذا النظام السياسي. من الآن فصاعداً، يميل الخطاب السياسي إلى نقل أفكار السيادة المشتركة، أو التمايز أو الممارسة المشتركة إلى السلطات الملكية، واحترام الهويات الوطنية داخل الاتحاد، فهي مفاهيم أساسية للفيدرالية.

الأنموذج الألماني للفيدرالية: يبدو أنّ الأنموذج الاتحادي الألماني **أكثر تكيّفاً مع ظروف معينة** في الاتحاد الأوروبي. يتم توزيع السلطة بين Bund الاتحاد وLänder الدول الأعضاء، ويتمتع كلٌّ منها بسيادة جزئية وأحياناً مشتركة. في هذا التقسيم للمهام، يتمُّ تخصيص عدد من قطاعات الدولة الفيدرالية: الشؤون الخارجية، والدفاع، والمالية، ومشاكل النقل والهجرة. من ناحيتها، تتمتع الولايات بسلطات محفوظة، لاسيما في مجالي التعليم والثقافة، ولكنَّها مختصَّة أيضاً في العديد من الأمور حتى يمارس البوند(الاتحاد) حقّه في التشريع. يتمتع البوند أيضاً بسلطة اعتماد "القوانين الإطارية" التي يُطلب من الولايات إصدار تشريعات بشأنها. وباستثناء مجالات نشاطاتها الخاصة، تعتمد الدولة الاتحادية على إدارات الولايات لتنفيذ القوانين الاتحادية، التي لديها هامش معيّن من الاختيار فيما يتعلّق بتطبيقها من قبل المواطنين. تمَّ تحديد هذا الجانب من الفيدرالية الألمانية على الفيدرالية السويسرية أيضاً، ولكن بشروط "الفيدرالية التنفيذية" [156]. ومع ذلك ، فإنَّ الاستقلال الذاتي للولايات يتجلّى أيضاً في شكل سلطة فرض ضرائب جديدة [282].

غالباً ما يجذب جانب آخر من الأنموذج الألماني انتباه المحلِّلين وكذلك الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي: **المشاركة المزدوجة** للبوندستاغ والبوندسرات على المستوى الفيدرالي، والتي تعدُّ واحدة من السمات المميّزة للأنظمة الفيدرالية. ولكن على عكس التمثيل المتساوي للدول الأعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي أو الكانتونات مجلس الولايات في سويسرا، فإنَّ توزيع المقاعد في البوندسرات يأخذ في الاعتبار الحجم المتغيّر للولايات (4 مقاطعات لكلِّ منها 6 مقاعد ، و 5 مقاعد لاندير) 4 و 4 من 3 مقاعد من مجموع 69). غالباً ما يُستشهد بهذا المثال في إشارة إلى ترجيح الأصوات في مجلس الاتحاد الأوروبي. كما هو الحال في هذه الأرض، يتخذ كلُّ ولاية موقعاً فريداً. كوظائف قضائية، يضمن اجتهاد المحكمة العليا، مثل اجتهادات محكمة العدل، الانسجام العام بين قرارات محاكم الولايات.

في سياق تشغيله، طوَّر النظام، كما هو الحال في سويسرا، تعاوناً بين Bund الاتحاد وLänder الدول الأعضاء، وفيما بين Länder الدول الأعضاء أيضاً. تشكل شبكات الاتفاقات هذه إطار "الفيدرالية التعاونية" التي توجد داخل الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنها في سياق مختلف. قياساً على الممارسات الألمانية والسويسرية، يوصف نظام الاتحاد الأوروبي في بعض الأحيان بأنه "الفيدرالية التعاونية". يثير تطبيق هذا المصطلح عدة أسئلة. هل هناك أساس لاستخدام نفس المفهوم في أنظمة مختلفة؟ ثانياً، هل يمكننا تعيين نطاق عام لجانب مهم من نفس النظام بشكل مشروع؟ هل يمكن وصف نظام التعاون بأكمله بمصطلح "الفيدرالية الحكومية الدولية"؟ يزيل هذا المفهوم واقع الفيدرالية التعاونية التي تشمل شبكاتها أيضاً حكومات الولايات أو الكانتونات، والعديد من الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية.

من المعروف أن ألمانيا أمّة قبل أن تكون دولة. هي أمة، على الرغم من التنوع النسبي لـ Länder ، لا يوجد نقصّ في التجانس الاجتماعي والثقافي واللغوي في القاعدة، على الرغم من بعض التنافر الناجم عن إعادة التوحيد . من ناحية أخرى، ثمة **اتهامات بتفاوتات شديدة** في سويسرا وكذلك داخل الاتحاد: **تنوّع اللغات والثقافات، والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية**، بالإضافة إلى أنماط الحياة والسلوكيات المضافة إلى البعد الشامل، يجعل أنموذج الفيدرالية الألمانية، على الرغم من خبرتها ومساهماتها الغنية، يصعب اقتراحه كأنموذج للاتحاد .[128]

يعتقد الخبراء أنه من الممكن اليوم التحدث عن بنية الدولة لجمهورية ألمانيا الاتحادية على أنّها "فيدرالية عاملة" تلعب فيها المفاوضات (الديمقراطية التفاوضية) دوراً مهمّاً من أجل تنسيق مصالح المركز الاتحادي ومواقفها [253 ، ص. 70]. في الوقت نفسه، يتميّز بترسيم واضح للكفاءات والسلطات، كذلك المساواة في العلاقات مع المركز الفيدرالي، وأصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية اتحاداً متماثلاً كلاسيكياً، يؤكِّد مسار التنمية بأكمله فكرة كم هي عظيمة، إن لم تكن حاسمة، "التربة" التي "تزرع" الفيدرالية عليها. مكنّت التقاليد الإقليمية الراسخة إلى جانب الاتساق على جميع مستويات المجتمع في دعم الديمقراطية للمؤسسات الفيدرالية من الاستقرار والعمل بشكل جيد.

الأنموذج الأمريكي للفيدرالية: بالرغم من حالة الفيدرالية العاملة أو الوظيفية المنظمة في الاتحاد الأوروبي، يمكن الاستفادة من تجربة الولايات المتحدة أيضاً. ولاسيما في بداياتها، على الأقل، إذ كانت الولايات المتحدة بمثابة مرجعية. لديها تقدُّم لا جدال فيه بسبب بعض الجوانب مثل الحجم والسوق الكبيرة – على الرغم من البند التجاري بين الولايات وبعض بقايا الحواجز – والإنتاج الضخم والنظام الاحتياطي الفيدرالي ودور الخدمات والعلم والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن الاختلافات الملحوظة مهمّة بنفس القدر: عدم وجود تاريخ طويل من النزاعات بين الدول وتنوّع اللغات والثقافات والهياكل والتقاليد من دولة إلى أخرى. بعد أن مارست لفترة طويلة طريقة الانصهار عن طريق الاستيعاب، تواجه الولايات المتحدة اليوم مشاكل مجتمع متعدِّد الثقافات يتميز بالتفاوتات الاقتصادية والثقافية. أهمية تجربة الفيدرالية الرئاسية وعضويتها المزدوجة (إيقاع متباين ووزن غير متساوٍ بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب)، مع إضفاء طابع شخصي قوي على السلطة وفصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية، ودور قيادة الولايات المتحدة للعولمة والعالم. على الرغم من دستورها الموروث من القرن الثامن عشر، فإنَّ الولايات المتحدة تُظهر **قدرتها على التكيّف مع الثورة التكنولوجية ومجتمع الاتصالات، بالإضافة إلى تطوير اقتصاد جديد وأكثر كفاءة**. تمَّ عكس الاتجاه نحو مركزية السلطة الفيدرالية تحت تأثير الاقتصاد الليبرالي الجديد ورفع القيود عن طريق التسبّب في فكِّ ارتباط معين من الحكومة الفيدرالية: لذلك كان على الولايات المتحدة تحمّل

مسؤوليات أكبر في مجالات التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية الصحة والبيئة والتعليم. في الوقت نفسه، جمعت المبادرات والإبداعات، ولا سيما في المجال التكنولوجي، السلطات العامَّة والجامعات والشركات، أعطت ديناميكية جديدة للاقتصاد مع زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي غالباً ما تغطي الانقسامات اللغوية والعرقية. ثمة سؤال يُطرح هنا **عن كيفية التوفيق بين الانفجار التكنولوجي والاقتصادي ومتطلبات التوازن السياسي والاجتماعي**. يعارض الأنموذج الأمريكي في كثير من النواحي النموذج الاجتماعي الأوروبي.

يبدو أن الحياة السياسية الأمريكية يسيطر عليها البحث عن التوازن بين السلطات الفيدرالية وسلطات الدولة وكذلك بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية. إنّها تحمل علامة الرغبة في الحفاظ على نظام الضوابط والتوازنات، والسعي إلى فصل الوظائف وضمان استقلالية المؤسسات المسؤولة. الرئيس الذي يتمتع بسلطات كبيرة ليس مسؤولاً عن ميزانية الكونغرس. هذا الأخير لديه السلطة التشريعية التي يقابلها حقّ النقض الرئاسي. ويترتَّب على ذلك أنَّ هناك حاجة إلى ممارسة تفاوض مستمر، موجودة في مختلف الولايات الألمانية والفيدرالية السويسرية.

يجب تسليط الضوء على جانبين آخرين: دور المحكمة العليا وشبكة اللجان والوكالات الفيدرالية. تمارس المحكمة العليا الرقابة الدستورية على نشاط السلطات التشريعية ولها تأثير حاسم على المؤسسات وميزان القوى. في هذا الصدد، تميل محكمة العدل الأوروبية إلى ممارسة تأثير مماثل على نظام المجموعة. يساهم فقه المحكمة العليا في تنسيق القانون ويؤثِّر في تطوّر المجتمع الأمريكي من خلال معالجة قضايا مثل حقوق السكان الملونين. بالمقابل، أنشأت محكمة العدل الأوروبية نظاماً قانونياً للجماعة وساهمت في كثير من الأحيان في تطوير الكفاءات في إطار المعاهدات، تاركة إلى حدٍّ كبير مشاكل المجتمع في أعلى المحاكم في الدول الأعضاء. ومع ذلك، وسَّعت الدول الأعضاء نطاق قرار محكمة العدل من خلال دمج الحقوق الأساسية والمجالات الأخرى في معاهدة أمستردام [128].

ينبغي أن **تؤخذ تجربة اللجان المستقلّة ذات السلطات التنظيمية والوكالات الإدارية الاتحادية بعين الاعتبار من أجل تفويض مهام المفوضية الأوروبية** أو البرلمان الأوروبي. تغطي سلسلة كاملة من اللجان المستقلّة المجالات التالية: التجارة بين الدول الأعضاء والنظام النقدي والمنافسة والنقل والطاقّة والتبادل والاتصالات والعلاقات المهنية. ومن أجل تنظيم قطاعات الحياة الاقتصادية بشكل مستقل، أصبحت هذه اللجان هياكل مستقلّة للكونغرس ولكنّها أيضاً الهدف المفضَّل لمجموعات الضغط في القطاعات المقابلة. حوالي ثلاثين من الوكالات الإدارية الاتحادية هي هيئات تنفيذية في مختلف المجالات. إنّها طريقة لا مركزية وظيفية ينخرط فيها الاتحاد تدريجياً ويمكن أن تكون التجربة الأمريكية لها قيمة. ومع ذلك، يجادل المتخصصون في هذا المجال بأن

"**الدول الأكثر ديمقراطية التي اعتمدت أنظمة اتحادية قد اختارت عدم اتباع النموذج الأمريكي**" [130 ، ص. 21].

النموذج الفيدرالي السويسري: "كلُّ المهتمين بالفكرة الفيدرالية يفكرون كيف يمكن وضع الأنموذج السويسري موضع التطبيق " [29 ، ص. 163]. تبدو تجربة الفيدرالية السويسرية أقرب إلى عملية التكامل الأوروبي. سويسرا، مثل الاتحاد الأوروبي، متعددة الجنسيات واللغات والطوائف. يفسَّر هذا التنوع الهيكلي، إلى جانب الانقسامات الحزبية، **وجود حكومة جماعية يعتمد استقرارها على الفصل بين السلطات ولكن في الوقت نفسه يعاد توازنه باستخدام الاستفتاء والمبادرة**. يعتمد النظام على درجة عالية من الثقة وعلى البحث الدؤوب للتوصُّل إلى إجماع. يتمُّ توضيح هذا البحث من خلال التشاور المكثَّف مع الخبراء ومجموعات المصالح التي يتمُّ من خلالها وضع مقترحات تشريعية. إنّه موازٍ واضح بين الممارسة السويسرية وممارسة المجتمع. لهذه الأسباب، تمَّ اقتراح سويسرا في بعض الأحيان كأنموذج للاتحاد الأوروبي.

يوجد في سويسرا 26 مقاطعة، وهو العدد التقريبي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد التوسيع. يتألّف البرلمان من مجلسين من مجلس وطني يتألّف من 200 ممثل منتخب يمثلون الشعب ، وعدد نوابه في الكانتون يتناسب مع سكانه، ومجلس الولايات الذي يتألّف من 46 عضواً (اثنان منهم ينتخبهم كانتون). أثار تشكيل الحكومة الاتحادية (المجلس الاتحادي) مشكلة تذكِّر بمشكلة عدد أعضاء المفوضية الأوروبية بعد التوسيع. يكمن الاختلاف الأساسي في عملية التكامل البطيئة في سويسرا، التي عزّزت الثقة المتبادلة التي يقوم عليها **المجلس الاتحادي المؤلّف من سبعة أعضاء. يمثِّل الأعضاء السبعة المناطق والمجتمعات اللغوية** المختلفة، ولكنّهم **يمثّلون أيضاً المجموعات السياسية الرئيسية** (2 اشتراكيان، 2 راديكاليون، 2 ديمقراطيون مسيحيون و 1 ديمقراطي من المركز). ينتخب المجلس الاتحادي البرلمان، ولديه رومان، واحد فريبورجوازي (كانتون ثنائي اللغة) وأربعة ناطقين بالألمانية. هذه النسب ليست ثابتة، وإذا كان وجود الكانتونات الكبرى مرغوباً (جنيف أو فود أو زيورخ أو برن)، فهو متغيّر ولا يستبعد انتخاب شخصية من كانتون صغير. ومع ذلك، فإنَّ الرقم سبعة يعكس درجة عالية من الثقة والتماسك، ولكنها بعيدة عن تلك التي لدى الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، صعوبة قبول هيئة تقلّ عضويتها عن عضوية الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية: أُعلنت سويسرا عام 1848 دولة اتحادية. حافظت الدولة السويسرية على الحياد في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأعفت سويسرا من الالتزامات العسكرية. في ظلِّ هذه الظروف، اختارت سويسرا الحياد بين القوى القارية العظمى وفضّلت العيش بسلام. على نطاق أوسع، فإنَّ الاتحاد الأوروبي، الذي تربط دوله الأعضاء علاقات تقليدية مع دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، يمكن أن ينجذب من الناحية النظرية إلى الحلِّ السويسري. لكنَّ

المسؤوليات الدولية لأعضائها ووزنها الاقتصادي في العالم وإمكاناتها السياسية تجعل من المستحيل اختيار الحياد وتجبرها على تحمَّل مسؤولياتها في العالم.

لذلك، يمكن **تحليل النماذج الأربعة** وفق ما يلي: تقدم المؤسسات الاتحادية مجموعة مشتركة من الخصائص، وفقاً للمبادئ المشتركة ووفقاً للحقائق غير المتجانسة. وهكذا في ألمانيا تكتمل استقلالية الأعضاء من خلال مشاركتهم في مجلس الشيوخ أو مجلس الولايات وفي البوندسرات التي هي على عكس التمثيل المتساوي لعضوين أو مستشارين للولايات، لا تتكوَّن من ممثلين منتخبين ولكن أعضاء في حكومات الولايات أو المفوضين لها، في ترجيح لا يختلف عن ترجيح الأصوات في مجلس الوزراء. في كلتا الحالتين، يمكن لكلِّ ولاية استخدام الأصوات المخصَّصة لها فقط. تؤكد هذه القاعدة على عدم قابلية الأصوات للتجزئة بحسب الدولة أو الولاية التي تشكِّل كياناً. فيما يتعلَّق بتمثيل الناخبين بالكامل في مجلس النواب أو المجلس الوطني أو البوندستاغ، تعكس هذه المؤسسة التمثيلية وكذلك النظام الانتخابي التماسك الوطني والانقسام الحزبي وأهمية الولايات. في سويسرا والاتحاد الأوروبي، باستثناء المملكة المتحدة، يعزِّز النظام الانتخابي النسبي أيضاً التنوّع من خلال تشجيع تمثيل الأحزاب الصغيرة والتيارات السياسية المختلفة للأقليات.

من بين الوظائف المشتركة، يمكن أن نذكر دور المديرين التنفيذيين كمروّجين للمعايير والقيم. من خلال عملهم الترويجي، يسعى المسؤولون التنفيذيون إلى الحفاظ على دورهم كقادة يستمعون إلى تطلعات المواطنين والرأي العام، والجمعيات كقوى سياسية. يضمنون من منظور حزبي (في ألمانيا) أو متعدّد الأحزاب (في سويسرا) تماسكاً معيناً بين المجموعات المتنوعة واللامركزية التي تشكِّل الاتحادات. وهكذا ، فإنَّ التماسك يؤكِّد نفسه في تمثيل الفيدراليات، وهو بعد واضح للهوية والاستقلالية في العلاقات الخارجية. ومن بين السلطات الحصرية للاتحاد، فإن معظمها وظائف حكومية مستقلّة بمساعدة المؤسسات التمثيلية ومراقبتها. في حال تحدثنا عن السيطرة سواء في شكل موافقة أم رقابة ومن خلال الميزانية، فالأمثلة الأمريكية أو السويسرية أو الألمانية، تجمع الفيدرالية فيها بين الهويّة على المستوى الخارجي والوحدة في التنوّع على المستوى المحلي، وهو ما يتم تعزيزه من خلال التأكيد على الهويّات الإقليمية، وزيادة دور المدن والعواصم الإقليمية وكذلك حماية الثقافات الإقليمية وتعزيزها (على سبيل المثال: لغات ثانوية).

تتوافق الأشكال المختلفة للحكومة المركزية مع **اختلاف المجتمعات والتقاليد والثقافات السياسية**. يستجيب النظام الرئاسي الأمريكي للحاجة إلى توفير التوجيه العام والوحدة في مساحة كبيرة متنوّعة جغرافياً. وهذا ما يفسِّر وظيفة تجميع الحزبين السياسيين الرئيسيين في لحظة الانتخابات الرئاسية، التي تمنح الشرعية الشعبية للرئيس، وتضفي طابعاً شخصياً على سلطته وتعزّز رؤيته في الداخل والخارج. يتمُّ تعزيز قدرتها على صنع القرار وتفوقها من خلال دمج

وظائفها كرئيس للدولة ورئيس الحكومة في الممارسة التي يساعدها فيها وزراء الخارجية. إذا تمَّ تبني فكرة الانتخاب المباشر عن طريق الاقتراع العام في الاتحاد الأوروبي، فمن الأفضل إجراؤها في شكل ازدواجية في الوظائف الرئاسية والحكومية، مع مراعاة التقليد البرلماني لحكومات الدول الأعضاء. إن تأصيل النظام البرلماني حتى في النظام الفرنسي شبه الرئاسي لا يترك أي شك. نتيجة الاقتراع العام، يتعايش الرئيس مع حكومة الأغلبية البرلمانية التي تستثمرها الجمعية الوطنية والمسؤولة عنها. خلال مراجعة فترة ولاية الرئيس من 5 إلى 7 سنوات ، تمَّ منح ضمانات بأنَّ هذا الإصلاح لن يؤدّي إلى نظام رئاسي أو نظام لحكومة تجمع. ستكون تجربة السلطة التنفيذية الفرنسية ذات قيمة للاتحاد إذا ما تمَّ الاختيار لرئيس منتخب من قبل المواطنين الأوروبيين.

كما **يتأثّر أنموذج الحكومة الألمانية كثيراً بالدور القيادي للمستشار**. ولا ينتخب البرلمان سوى عضو في الحكومة ينتخبه البرلمان وهو المسؤول الوحيد أمامه، ويشكِّل المستشارُ الحكومةَ ويختار الوزراء، ويكلّفهم بمهامهم.

يعتمد هذا النظام على ثنائية غير كاملة، المستشار لإحدى المجموعتين الكبيرتين ينتهي به عادةً في حكومات شكّلها حزب كبير بدعم من أحد الحزبين الصغيرين (الليبراليين أو الخضر). بشكل عام ، تتمتع الحكومات باستقرار كبير. في هذا السياق، مع مراعاة تقاليد الدول الأعضاء، نلاحظ أن شكل الحكومة الألمانية داخل دولة ذات تماسك قوي أقل ملاءمة وأكثر صعوبة في التحول إلى حكومة مستقبلية للاتحاد.

تظهر الحكومة الجماعية السويسرية في أعلى درجة من التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي. لم يعد المجلس الاتحادي المكوَّن من سبعة أعضاء –الذين يشكلون نوعاً من الدليل– في وضع يمكنّهم أداء جميع وظائف الحكومة الحديثة. ومع ذلك، في المستقبل، يمكن لهذه المجموعة المكوّنة من سبعة أن تقترب من صيغة، ستسمح لها بأن يقتصر أعضاءها على ممارسة المناصب العليا وتعريف المبادئ التوجيهية العامَّة، مع الاعتماد على هيكل حكومي فعّال. على الرغم من المحافظة التقليدية، هناك حاجة إلى إصلاح، لا يمكن تجنّبه في اليوم الذي ستسعى فيه سويسرا للانضمام إلى الاتحاد. يعود الاختلاف الثاني الأكثر عمقاً إلى حقيقة **أن المجلس الاتحادي غير قابل للعزل خلال مدّة ولاية برلمانية: فهو غير مسؤول أمام البرلمان، فليس لديه سلطة الرقابة من جانبه، ومن ناحية أخرى، يبقى في مكانه ولو كانت نتيجة الاستفتاء مخالفة لموقفه.** هذا الاستقرار له ثقل موازين لاستخدام الديمقراطية شبه المباشرة. من وجهة النظر هذه، فإنَّ المسافة كبيرة من الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، فإنَّ تجربة الزمالة التي يتمتَّع بها المجلس الاتحادي (من مزايا وعيوب الرئاسة السنوية) تؤخذ بالفعل في الاعتبار في الاتحاد الأوروبي، حيث عزّزت معاهداته المتتالية رئاسة المفوضية. وبهذا المعنى، من الضروري الإشارة إلى أنَّ تجربة الإدارة الفيدرالية المتعدّدة الجنسيات والفعّالة تبدو تجربة رائدة على المستوى الأوروبي.

في حالة نماذج الفيدرالية هذه (عند كلٍّ من ألمانيا وسويسرا) ، غالباً ما تقوم السلطة التنفيذية باستشارة المنظمات والقوى الاجتماعية. تكمل استشارة الأطراف المعنية هذه استشارة حكومات الولايات الفيدرالية ، Länder أو كانتونات. علاوة على ذلك، يختلف وزن كلّ أنموذج فيدرالي عن الآخر، ومن مجال إلى آخر وفقاً لوسائل تأثيرهم. على سبيل المثال، أدّى عدد من **جماعات الضغط واللوبيات في الولايات المتحدة** بأنشطتها المكثّفة في واشنطن إلى تنظيم اتحادي. تجري الحكومة الفيدرالية والمجلسان مشاورات مع المجموعات والخبراء، وبالتالي يتعرضون لتأثيراتهم. في الممارسة السويسرية، تطوَّرت مشاورات الجمعيات الاجتماعية الاقتصادية بموجب الدستور بشكل كبير. وتتكرَّر الإشارات إلى هذه التجارب في الاتحاد، حيث أصبحت المفوضية، منذ زيادة سلطاتها، والبرلمان الأوروبي، أهدافاً متميّزة للمجموعات الاجتماعية الاقتصادية.

أما الفيدرالية التعاونية، فهي موجودة في سياقات مؤسسية مختلفة وبدرجات متفاوتة، سواء في نظام المجتمع أم في الولايات الفيدرالية، في كلٍّ من ألمانيا وسويسرا، العملية التعاونية ليست سوى جزءٍ من النظام الفيدرالي الذي لا يقوِّض الأداء السليم للكلّ. في سياق المجتمع، من ناحية أخرى، فإن **التعاون النوعي له دلالة أخرى تثير عملية التعاون بدلاً من عملية التكامل**. وبهذا المعنى، يمكن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ولكن **يمكن أن يؤدّي أيضاً إلى عوائق**. وتجدر الإشارة في هذه الحالة إلى أن العلاقات "الحكومية الدولية" بين الدول الأعضاء في دولة اتحادية لا يمكن خلطها مع العلاقات والعمليات الحكومية الدولية في مجتمع متنامٍ. يعني مصطلح "حكومي دولي" في إطار **الاتحاد الأوروبي اتخاذ القرارات بالإجماع** من قبل الحكومات، علاوة على ذلك، **تتحكَّم في تبديل هذه القرارات وتطبيقها اعتماداً على أي تأثير مباشر وتلقائي**. إنّها **العودة إلى المنظمة الحكومية الدولية التقليدية**. في هذه الحالة، يجب أن نأخذ في الاعتبار رأي آخر قدَّمه المتخصصون في هذا المجال. ففي رأيهم، أنَّ العناصر الحكومية الدولية موجودة في بعض المؤسسات، مثل المجلس الأوروبي، ولكن تعبير الفيدرالية الحكومية الدولية غير مناسب للاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، يكشف تحليل الولايات الفيدرالية عن اختلافات في أنواع الاتحادات: الفيدرالية الرئاسية في الولايات المتحدة، الفيدرالية البرلمانية في ألمانيا وفيدرالية تنفيذ جماعي في سويسرا. ومع ذلك، تمارس هذه الهياكل المؤسسية المميّزة مجموعة من الوظائف، تطبَّق مجموعة من المبادئ الاتحادية. من بين السلطات الحصرية المنسوبة للحكومة الفيدرالية الشؤون الخارجية والأمن والدفاع والمعاهدات الدولية والسياسة التجارية والعملة وسياسة الاقتصاد الكلي. ويحدِّد الدستور هذه السلطات ويقوم بتقسيم السلطات. لذا ، تمارس الدولة الفيدرالية السلطات التي تُنسب إليها صراحة فقط. والاختصاصات إما محجوزة للولايات الاتحادية أو تنافسها وتمارسها الدولة الاتحادية والولايات الاتحادية.

في الفيدرالية الأوروبية وسويسرا على وجه الخصوص، تعدُّ فئة الكفاءات المتنافسة هي الأكبر. يشمل حوالي 30 كفاءة متنافسة، بما في ذلك تنظيم شهادة الأهلية للمهن الليبرالية وتنظيم السينما.

لذا، فإن تجارب الولايات الفيدرالية تحدِّد تطوّر الأنظمة الفيدرالية المختلفة، وتقترح مجموعة من المبادئ العامَّة التي تضمن كلاً من صيانة الاتحاد وتطويره. ينطوي وجود عنصر أساسي اتحادي ديناميكي على توازن بين أعضاء الاتحاد. بشكل عام، تقوم هذه الولايات الفيدرالية على القيم المشتركة وحقوق الإنسان، وبعبارة أخرى على المبادئ الديمقراطية. بهذا المعنى، إذا كان مفهوم الفيدرالية الأوروبية يعني الاعتماد المتبادل بين الفيدرالية والديمقراطية واتجاه التنمية لدولة لامركزية، فذلك يكون على أساس احترام حقوق مواطنيها وقيمهم.

كثيرا ما يتمُّ تفسير المنظور الفيدرالي على أنّه الحلّ الديناميكي المعتدل أو المتوسط لإيقاف تجزئة البلد أو الدولة من خلال بناء الفيدرالية كبديل اعتماداً على المؤسسات المدنية والديمقراطية وتوزيع العدالة والسلطة. وهذا يعني أن المؤسسات المدنية الاتحادية تشجِّع النهضة والحضارة العملية والثقافة الاتحادية وحقوق الإنسان وبناء مجتمع مدني واتحادي.

قد تكون الفيدرالية الموضوع الأكثر انقلاباً في النظرية السياسية، وذلك لسبب وجيه. إذ يرى عديد من العلماء السياسيين في النظام الفيدرالي أساساً محركاً لعملية الإصلاح والتغيير والتجديد السياسي في المجتمع ومؤسسات الدولة. يمكن للتطبيق السليم للمبادئ الفيدرالية أن يحفِّز على:

- بناء الوحدة الوطنية والنهضة السياسية والاقتصادية والثقافية في الحياة والمجتمع المدني.
- دعم المؤسسات الدستورية المستقلّة وكذلك القضائية والمهنية في عملها.
- التكامل والامتثال للمعايير الدولية وتحسين العلاقات الدولية والتعاون الجيد مع المنظمات الدولية.
- احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً لاتفاقيات جنيف للأمم المتحدة.
- الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.
- حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام.

كما أشرنا سابقاً، فإن الفيدرالية هي اتحاد يضمُّ عدداً من الولايات أو المناطق التي تتمتّع بالحكم الذاتي جزئياً والتي توحدها حكومة "فيدرالية" مركزية. عادة ما يكون راسخاً دستورياً ولا يجوز تغييره بقرار فردي من الحكومة المركزية. قد يكون الاتحاد متعدّد الأعراق، أو يغطي مساحة كبيرة من الأراضي، وهذا ليس ضرورياً. غالباً ما يتم تأسيس الاتحادات على اتفاقية أصلية بين عدد من الدول ذات السيادة على أساس الاهتمامات أو المصالح المتبادلة.

كما ذكرنا سابقاً، إن الفيدرالية هي سلطة دستورية بين حكومة عامة واحدة (أي أن تكون لها سلطة على كامل الأراضي الوطنية) وسلسلة من الحكومات الوطنية الفرعية (التي لديها بشكل فردي سلطتها المستقلة على أراضيها، والتي هي المجموع الكلي يمثِّل تقريباً كل الأراضي الوطنية. الفيدرالية ليست ثابتة، إنها عملية (كما وصفه م. بورجيس، مع تأكيد سي فريدريك) مفاوضات دائمة: بعض القضايا غير معترف بها حالياً، بعضها قابل للذوبان وبعضها غير قابل للذوبان [23 ، ص 35-36].

يقال إنَّ المراكز السكانية الحديثة كبيرة جداً ومركّزة كثيراً، بحيث لا يسمح باتخاذ قرارات مباشرة على المستوى الشعبي. في نظامنا الاجتماعي الحالي عبر الوطني، الذي غالباً ما يكون شديد المركزية، يفضَّل فيه تعزيز التمثيل في الدولة، **ويُنصح بزيادة كفاءة المؤسسات** البيروقراطية، **بدلاً من** تطوير مخططات "محلية" **طوباوية للسيطرة الشعبية على الحياة السياسية والاقتصادية.**

الاختلاف المهم هو أنَّ الكونفيدرالية هي نظام تكون فيه الحكومة المركزية ضعيفة جداً في حين أن الحكومة المركزية يمكن أن تكون أقوى قليلاً في الفيدرالية، الاتحاد الأوروبي هو أفضل مثال على تنشيط الشكل الكونفيدرالي للحكم. التي تشاركها في إنشائها من خلال معاهدة وتحافظ على سيادة الدول الأعضاء، على الرغم من أنّها أقلّ من دولة اتحادية (ولكن إلى متى يتم نقل سلطات عديدة إليها بشكل متزايد؟) في نفس الوقت قد تكون قوية وفعّالة في نفس الوقت كدولة اتحادية، مع الحفاظ الصارم على هوية الأجزاء المكوَّنة لها وعلى سيادتها[82 ، ص. 110].

بعد هذا العرض، يمكن للمشاريع الفيدرالية أن تتخذ أشكالاً مختلفة، قد لا تتناسب دائماً بشكل صارم إطار الديمقراطيات المتقدّمة الحديثة.

وبالتالي، لا يمكن تقييم نظام هيكل الدولة الإقليمية القائم على مبادئ الفيدرالية، مع مراعاة المزايا والعيوب، بشكل لا لبس فيه. من ناحية، تسمح الفيدرالية بالسيطرة الفعَّالة بشكل كافٍ على مجتمع سياسي منظَّم بشكل معقَّد، وتجمع بين مبادئ الإدارة المركزية لإقليم دولة واحدة والحكم الذاتي الإقليمي اللامركزي. لكن، في الوقت نفسه، يتمتع النظام الفيدرالي بإمكانية عالية بعدم الاستقرار، والذي يرجع في المقام الأول إلى احتمال وجود صراع في العلاقات بين المركز والمناطق.

يكمن تعقيد هذه المشكلة في المقام الأول في حقيقة أن جوانب النماذج الوطنية للفيدرالية التي تعمل في العالم الحديث لا يمكن اختزالها في قاسم واحد: في الواقع، لكلِّ دولة اتحادية سماتها الخاصة التي تميزها، بشكل ملحوظ، عن جميع المتغيرات الأخرى لدولة اتحادية، بل وأكثر كونفيدرالية.

- **الاتحاد الأوروبي كأنموذج للكونفيدرالية:**

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية ، حالياً يضم 27 دولة، تأسَّس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1992، ولكن العديد من أفكاره موجودة

منذ خمسينات القرن الماضي. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كلّ دولة على حدة، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد أنه اتحاد فدرالي حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحَّدة ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه في 19 دولة من أصل الـ 28 من الدول الأعضاء، وله سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. احتفل في مارس 2007 بمرور خمسين عاماً على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما. حصل الاتحاد الأوروبي في 12 أكتوبر 2012 على جائزة نوبل للسلام لمساهمته في تعزيز السلام والمصالحة والديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا. في 23 يونيو 2016، قرّرت المملكة المتحدة عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك. خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 31/1/2020.

العضوية : لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تمَّ تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط كوبنهاغن:

شروط سياسية: على الدولة المرشَّحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

شروط اقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعَّال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

3-3 – التصميم السياسي لمبادئ الفيدرالية المعاصرة

(قضية جمهورية مولدوفا أنموذجاً)

تغطي ظاهرة الفيدرالية العديد من المواقف والعمليات في العالم الحديث ويمكن تفسيرها بطرق مختلفة. تُفهم الفيدرالية أنّها تقنية لتقاسم السلطة؛ والعقيدة السياسية للإنسان؛ وأيديولوجية نوع العلاقات الاجتماعية التي تؤثر على البنية المؤسسية للدولة؛ وطريقة لحلِّ المشكلات العرقية السياسية والثقافية، وحلّ النزاعات، ومراعاة حقوق الإنسان، والشعوب والأقاليم، وما إلى ذلك. يبدو أن مثل هذه التعريفات تقربنا من فهم الظاهرة التي حددتها فكرة "الفيدرالية".

إن التعبير عن جوهر الفيدرالية هو مثل هذه المبادئ، مثل الثقة والتوفيق والتوافق والتنوع في الوحدة والاتفاق والتعاون والشراكة والتسامح. يرى علماء السياسة أن "الفيدرالية ترتبط مباشرة بحقوق الفرد، لأنَّها تدّعي أنّ لا وجود لأغلبية بدون أقليّة، وبالتالي حماية حقوق الأقليات ... إنّها

وسيلة فعّالة للحفاظ على المجتمعات الصغيرة. حقاً أنه مجتمع الحكم الذاتي والمركزية البديلة للسلطة والصلابة السياسية. ما سبق ذكره يسمح للمتخصصين بالنظر إلى الاتحاد أنه أحد الأنواع الرئيسية للحكومة الديمقراطية ". [226 ، ص. 228]. كما يسمح لنا بتفسير الفيدرالية أنَّها نوع من الحكومة الديمقراطية. وهكذا ، تحفِّز الديمقراطية والفيدرالية بعضها البعض وتقوي بعضها البعض، ويجب انتخاب المؤسسات والأنظمة الفيدرالية من الناس، وإدارتها من تكنوقراط ذي صلة، وممارسة الديمقراطية الحقيقية، وتجنُّب التدخُّل من الخارج.

بعد فترة انقطاع طويلة، برز نوع من "إحياء الفكرة الفيدرالية في العالم". فمن الواضح أنّ الطلب على الفيدرالية تزايد". [243 ، ص. 6]. وقد لوحظ هذا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، ولكن من منظور محدَّد.

على سبيل المثال، في بعض بلدان وسط أوروبا وشرقها، كان الخطاب الفيدرالي لا يحظى دائمًا بشعبية، وكثيراً ما كانت تعتبره السلطات تهديداً للأمن القومي. يمكننا التحدّث عن مجموعة كاملة من الأسباب لعدم شعبية الفيدرالية في دول ما بعد الشيوعية. من بينها أن الفيدرالية تعني حريات إضافية للناس والجماعات العرقية والإقليمية والأقليات، إلخ. وأنّه يجب فهم هذه الحريات وتطبيقها بشكل صحيح. وأنَّ ذلك يأخذ وقتاً. كما أنَّ سبب الموقف السلبي من الفيدرالية في دول ما بعد الشيوعية أنَّه ارتبط بطبيعة فهمها من قبل النخب والجماهير. الفيدرالية ليست قيمة للوعي الجماهيري وتستخدم النخب الفيدرالية كأداة لتنفيذ مسار سياسي معيّن فحسب. لذلك، غالبًا ما يتمُّ تقديم الفيدرالية للجماهير كسياسة تؤدّي إلى الانفصالية وانهيار الدولة. لكن في الواقع، الفيدرالية هي ضمانة حقيقية ضد الانفصالية وآلية نشطة لوحدة مجتمع متعدِّد الأعراق.

في دول ما بعد الشيوعية، تُعطى الدول الوطنية قيمة خاصة. في كثير من الأحيان في أذهان النخب السياسية والجماهير، ترتبط الهوية العرقية والدولة الوطنية مباشرة بالحرية والديمقراطية.

في بلدان مثل لاتفيا، إستونيا، التي يتمُّ التركيز فيها على "الديمقراطية العرقية"، حيث تمارس الحقوق بشكل أساسي من مجموعة عرقية، وعادة ما تكون بأغلبية عددية. إنَّ الجماعات والنخب العرقية المسيّطرة التي تعبِّر عن مصالح الأغلبية على استعداد لإرساء الديمقراطية في جميع جوانب الحياة العامة والحياة في الدولة، ولكن باستثناء موقعها المتميز.

يمكن استخدام الفيدرالية، كوسيلة لتسوية النزاعات العرقية، في الديمقراطيات فقط. تخلق الأنظمة التعددية للمؤسسات والممارسات الفيدرالية الظروف السياقية اللازمة التي تسمح باستخدام إمكانات الفيدرالية.

الأفكار الفيدرالية هي عضوية للديمقراطيات الموحدة في بلجيكا والبرازيل وبريطانيا ودول أخرى. من بين الدول الشيوعية السابقة، الديمقراطيات الموحَّدة القليلة جداً. ولا يمكن الرجوع إليها

بما يسمّى "الديمقراطيات العرقية". وبالتالي، فإن آفاق المشاريع الفيدرالية في دول ما بعد الشيوعية تتعلّق في المقام الأول بتطوير عملية الديمقراطية، وتشكيل أولوية الحقوق الفردية على حقوق العرقيات، والدولة في قيم الوعي الجماهيري والنخب السياسية .

من بين دول ما بعد الاتحاد السوفياتي، حاولت روسيا فقط اتباع مبادئ الفيدرالية في ممارساتها السياسية. إذ تفضِّل دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الأخرى عدم النظر إلى الفيدرالية كوسيلة لحلِّ المشاكل الثقافية والعرقية واللغوية والإقليمية وما إلى ذلك. تمَّ رفض المشاريع الفيدرالية من قبل النخب السياسية في عدد من ولايات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، الذين أعلنوا التزامهم بالقيم الديمقراطية.

يبدو أن هذا الوضع "ناجم عن الاختلاف الأساسي بين الديمقراطيات الموحَّدة وديمقراطيات العبور" [223 ، ص. 117]. بالنسبة لمثل هذه الدول، يعدُّ التنفيذ الناجح للديمقراطية مهمَّة أساسية، ومن المحتمل أن يؤدي إلى تشكيل مؤسسات فيدرالية في حالة وجود طلب على الفيدرالية.

الفيدرالية هي أحد العوامل الرئيسية في إصلاح النظام السياسي الروسي [239]. في الوقت نفسه، وفي المرحلة الحالية، تنشأ الحاجة إلى تحديد أولويات ومهام جديدة لاختيار استراتيجية سياسية، حيث أن الفيدرالية، كشكل من أشكال الحكم الديمقراطي، هي الأكثر قبولًا لدولة ذات مساحة ضخمة وعدد كبير من السكان، في نظر الباحثين. [246].

ومن المفارقات، أنَّ فشل السلطات الفيدرالية في ضمان التنظيم الاقتصادي الفعَّال أظهر عيبًا على الاستقلال الذاتي الإقليمي من خلال الحدّ من الفرص الحقيقية لتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية. ثمة مفارقة ثانية تكمن في حقيقة أن حيازة سلع عالية البيع مثل النفط والغاز والماس خضعت للسيطرة المركزية. هذا، بدوره، خلق مفارقة ثالثة: "ما جعل السيادة تعمل محلياً (استمرار إدارة الحكومة للاقتصاد والمنافسة السياسية) كان عكس ذلك يجعلها تعمل خارجياً. في ظل هذه الظروف، أثبت السعي من أجل السيادة أنه هدف سهل لإعادة المركزية "(269 ، ص 2-3).

تتأثر العلاقات بين المركز الاتحادي والمناطق بعمليتين، المركزية واللامركزية. في روسيا، يتمُّ التعبير عنها في شكلين متطرفين – التفكّك والوحدة. عادة ما تتجلّى هذه المبادئ إلى حدٍّ ما، ومع ذلك، فإن "هيمنة السمات اللامركزية هي شرط أساسي لتنمية البلاد على طول المسار الكونفيدرالي، وفي حالة وجود رجحان من المركزية، فإن التكوين التدريجي لنظام وحدوي يأخذ مكانه "[248 ، ص 3-4].

ميزة الإصلاح الحديث "القوة العمودية"، مركزية صارمة للسلطة على المستوى الاتحادي. لا يمكن أن يكون هذا غير محدود، لذا هناك حاجة لموازنته مع اتجاه مثل اللامركزية [237 ، ص. 107]. يمكن اعتبار السياسة الحالية "لتقوية رأسية السلطة" في روسيا، التي اتبعتها بنشاط

قيادة البلاد، على أنها "إلغاء الفيدرالية الفعلي للبلاد" [223 ، ص. 123]. وهذه الحقيقة "استبدادية، وليست ديمقراطية" [298].

لا يفي الاتحاد الروسي، في جوهره ، بأي من المعايير الفيدرالية المقبولة عمومًا للاتحاد "الكلاسيكي". إرث الاتحاد السوفياتي، لم يكن اتحادياً بالكامل في الفترة السوفياتية. في الواقع، لم تكن الدولة السوفييتية فيدرالية حقاً، لأنه " كان هناك نظام سياسي استبدادي في الاتحاد السوفياتي" [249]. لم يكن الاتحاد السوفياتي والاتحاد الروسي، من حيث المبدأ، أن يكونا اتحادين، لأنهما دولتان مركزيتان بصرامة، باستثناء بعض مظاهر استقلالية المناطق في حلّ قضايا دعم الحياة. «فرض المركز إرادته على المناطق، متجاهلاً في كثير من الأحيان رأيهم. الفيدرالية الحقيقية تستبعد بشكل أساسي نظام العلاقات هذا "[240 ، ص. 31].

استنتج علماء السياسة الروس أنه في حين أن الفيدرالية في روسيا هي شكل خارجي بمحتوى وحدوي. روسيا هي اتحاد بالاسم فحسب، كونها "اتحاداً تقليدياً أو رمزياً إذا جاز التعبير" [243]. ومن هنا جاء وضع "المؤسسات الفيدرالية الآن في حالة من الرسوم المتحركة المعلقة" [235]. على أي حال، يرى الخبراء صورة قاتمة إلى حدٍ ما آفاق تطوير اتحاد حقيقي في روسيا: "ثمة احتمال كبير، باستنساخ النموذج الاستبدادي، في حال تدهورت الأوضاع وتعرّض الفضاء السياسي الفسيفسائي للبلاد إلى الخطر "[301]. يمكن تشكيل أنموذج جديد للفيدرالية الروسية، وفقاً لرأي آخر لعلماء السياسة، في حال تحديث نظام العلاقات الفيدرالية القائمة مع مراعاة الحقائق السياسية والاقتصادية [233].

بدون حلِ مشاكلهم، تحاول روسيا في نفس الوقت التأثير على الدول المجاورة، لمصالحها الخاصة. ولهذا السبب، عززت القيادة السياسية الروسية بقوة الفيدرالية الأوكرانية. وفي الوقت نفسه، لا يتخلى الجانب الروسي عن فكرة الفيدرالية في أوكرانيا، ويحاول استخدام العوامل العرقية في غرب وجنوب غرب أوكرانيا لنشر المشاعر المستقلة "[26]. هنا، كما في حالات أخرى، يتمُّ استغلال الفكرة الفيدرالية "من أجل توسيع مجال النفوذ الروسي وتقويته، سواء أكان محدوداً أم افتراضياً" [235].

وبنفس المعنى يتجلّى "متلازمة القرم" (الفيدرالية) [186] فيما يتعلق بمولدوفا. منذ عام 1992 وحتى الآن، أرادت روسيا أن تجعل جمهورية مولدوفا "رائدة في الفيدرالية" في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي السابق، لأنَّ هذا كان يتطلب "إعادة دمج" (في النسخة الروسية) مع ترانسنيستريا، يليه "تطويق" جمهورية مولدوفا، وفق ما أعلنه العديد من الخبراء الروس [303]. وسلّط باحثون مختلفون الضوء على دور روسيا كعامل محفِّز للصراع (نقلها إلى السياسة الجغرافية وليس السياسية العرقية، واستهداف مصالحهم الخاصة). لذلك، سيكون من المنطقي أن نأخذ في الاعتبار تسوية نزاع ترانسنيستريا، ونحن نتفق مع هذا الرأي، "في المقام الأول، على العامل

الجيوسياسي بدلاً من العامل السياسي الإداري أو متعدد الأعراق. على مسافة ما يقرب من ثلاثة عقود من إعلان استقلال مولدوفا وانفصال منطقة ترانسنيستريا، لا يزال تشيسيناو يواجه مشكلة التشرذم الإقليمي في العديد من عيوب الهوية الوطنية، وكان هناك حلول عديدة [215، ص 2-3].

على طول الطريق، تم اقتراح عدد من المشاريع: مذكرة موسكو أو "خطة بريماكوف" (05.08.1997) ، مشروع الفيدرالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (1-3.07.2003) ، مذكرة كوزاك (2003)، مشروع فورونين-سوفا (2004) ، خطة يوشينكو (2005) ومشروع دودون (2013). من الجدير بالذكر أنه تم احترام المبادئ الحقيقية للفيدرالية.

من بين الانقسامات السياسية العميقة الموجودة في الحياة السياسية في جمهورية مولدوفا، يسلِّط الباحث بانتليمون فارزاري الضوء على "التوحيد مقابل الفيدرالية" [217 ، ص. 164]. بالاتفاق مع هذه الملاحظات، لاحظ أوليغ كاسادي بحكمة أن جمهورية مولدوفا "لم تكن تعرف كيفية صياغة أهداف واضحة، فضّلت ما يسمى بسياسة التوازن المتعدِّد الاتجاهات بين الغرب والشرق" [171، ص. 191].

الإصرار الذي تستمر به فكرة الفيدرالية لجمهورية مولدوفا (واليوم مسار الدبلوماسية الروسية على الدستور في منطقة الصراع من اتحاد / اتحاد مولدوفا وترانسدنيستريا والعودة فعليًا إلى خطة كوزاك [223 ، ص. 122]) روّج لها الاتحاد الروسي - "الفكرة التي قدمها الكرملين" [180 ، ص. 198] - يجعلنا ندرك أن جمهورية مولدوفا لعبت دوراً وهمياً (ولكن لا يزال دورًا) في لعبة سياسية كبيرة، وقد وصلت نخبها السياسية إلى هذه اللعبة. هذا هو سبب ظهور قضية الفيدرالية بشكل دوري في الخطة الأولى للأجندة السياسية للنخب السياسية المولدوفية.

حول فيدرالية جمهورية مولدوفا كحلٍ للنزاع ترانسنيستريا نوقش ذلك منذ عام 1997، عندما بدأت "الخطط" الأولى لتنظيم العلاقات بين مولدوفا وترانسنيستريا (ككيان متساوٍ) على طاولة المفاوضات لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. [215 ، ص. 2]. وعندما انطلقت المناقشات الدولية حول إيجاد حلول للصراع في الإقليم الشرقي للبلاد ، أعرب العديد من الخبراء الغربيين عن الآراء المؤيدة لفيدرالية مولدوفا: "في ظل الظروف الحالية (2002) ينبغي الترحيب باختيار الحلّ الفيدرالي باعتباره الخيار الأفضل لدولة متعددة الجنسيات مثل مولدوفا"[30 ، ص. 1]، لأن الفيدرالية بشكل عام "مفهوم ذو دلالات إيجابية، مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالصراع العرقي، كيف يتراكم بوفرة وبشدة " [180 ، ص. 198]. يتم التذرع بفرضية معينة من هذا الخيار: ترانسنيستريا (بحكم الواقع) حاليًا دولة صغيرة ، غير معترف بها دولياً، مع وجود جميع الهياكل والعلامات المميزة الخاصة بهوية الدولة. هنا يأتي

الافتراض القائل بأن اقتراح الفيدرالية اضطر إلى محاولة التوفيق بين الاختلافات الثقافية والهوية، وبالتالي فإنه من المقبول منذ البداية محاولة الحفاظ على الدولة الموحَّدة.

أعرب قادة الأحزاب السياسية الذين برزوا إلى الواجهة في فترات مختلفة في جمهورية مولدوفا، في ظل ظروف مختلفة، عن مواقف التشكيلات السياسية فيما يتعلق بقضية معنية، وأظهر معظمهم عداء تجاه الفيدرالية. رؤية أوليغ سيربريان، زعيم الحزب الاجتماعي الليبرالي (2002)، "الحلّ الذي اقترحته خطة كييف الفيدرالية هو" كارثي "[204 ، ص. 14]. قال رئيس حزب القوة الشعبية، نيكولاي شيرتواكو، إن الفيدرالية في البلاد "ستكون سيناريو دراماتيكي لجمهورية مولدوفا" [206].

في استطلاع للرأي، بهدف تحديد مواقف سبع أحزاب سياسية في جمهورية مولدوفا بما يتعلق بأولويات جداول أعمالهم، على الرغم من أنه في وقت المسح (يناير 2006) لم تكن فكرة الفيدرالية لجمهورية مولدوفا على الأجندة السياسية كيشيناو، اعتبرت قضية الفيدرالية أهم قضية [205 ، ص 56-57].

مع كل الانتقادات التي وجهت إلى فكرة إضفاء الطابع الفيدرالي على مولدوفا، أعلن الرئيس الحالي للجمهورية، الداعم الأكبر لحزب الاشتراكيين ، أنه مؤيد للفيدرالية: "الحلّ الوحيد، في رأي الاشتراكيين، هو أن القوات الرسمية الموالية ستأتي إلى الحكومة في جمهورية مولدوفا، والتي ستجلس بشكل عاجل على طاولة المفاوضات وستحدد الحلّ السياسي لهذا الصراع، والذي يتمثل في منح وضع خاص للمنطقة على يسار نيسترو. نحن الآن نعيش في دولة لها كل جوانب الدولة الفيدرالية وهذا ينبغي ألا يخيفنا ". [179].

ومع ذلك، فإن صياغة فكرة الفيدرالية ، وفق الخبراء الخارجيين، كانت مصحوبة دائماً بعلامات استفهام: "تسوية النزاعات من خلال الفيدرالية؟" [99 ، ص. 90] ، "حل النزاع لمولدوفا وترانسدنيستريا من خلال الفيدرالية؟" [30 ، ص. 1] ، الإشارة الأبرز إلى العديد من أوجه القصور تجعل خطة الفيدرالية غير مجدية عملياً. [30 ، ص. 2].

تمَّ إطلاق فكرة الفيدرالية لجمهورية مولدوفا (في ذلك الوقت بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها) في حين أن الأراضي الحالية لجمهورية مولدوفا "لم تكن" في أي وقت، "تعمل" كاتحاد، وظهر معظم الولايات الجديدة في الفراغ الاشتراكي السابق في نهاية القرن الماضي نتيجة لتفكك بعض الاتحادات (المفترضة). في عالم ما بعد الشيوعية، بدأت الفيدرالية في روسيا فقط، التي كانت حتى عام 1990 ذات مركز فيدرالي داخل فيدرالية. لم يصبح أي من الجمهوريات الـ 13 الناتجة عن انفجار الاتحاد السوفييتي دولة اتحادية. لم يقم أي من الدول التالية (المجر ، بولندا ، رومانيا ، سلوفاكيا ، لاتفيا ، إستونيا ، ليتوانيا ، بلغاريا ، جمهورية التشيك ، سلوفينيا) التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي بتطوير نموذج فيدرالي لتنظيم الدولة " [200، ص. 46].

من الواضح أن الانتقال النهائي من النظام الوحدوي إلى النظام الفيدرالي هو تغيير أساسي في العلاقة بين الحكومة المحلية والمركزية، بين المجموعات السكانية المختلفة، ما يؤدي إلى زيادة التكلفة الفعلية لحماية الوحدة الوطنية التي تتغير إلى نظام فيدرالي وقد يشجّع ميول اللامركزية فيصبح ضاراً بالاستقرار. يجب أن لا تتوقع الدولة التي تتحوّل من نظام وحدوي إلى نظام اتحادي أو إنشاء نظام اتحادي في إطار ديمقراطي حديث، أن تشهد تغييرات فورية كبيرة في نوعية الحكم. فبدلاً من ذلك، من المرجَح أن تتراكم هذه التأثيرات بمرور الوقت حيث تبدأ القواعد المؤسسية الجديدة في التأثير على التوقعات والسلوك "[52 ، ص. 14].

الاعتراف بأن جمهورية مولدوفا هي مجتمع تعددي (برأي ليجفارت A. Lijphart) ، المجتمعات التعددية، هي مجتمعات "تنقسم بشكل حاد على أساس خطوط دينية أو أيديولوجية أو لغوية أو ثقافية أو عرقية إلى مجموعات فرعية منفصلة تقريبًا مع مجتمعاتها السياسية الخاصة، ومجموعات المصالح، ووسائط الاتصال "[84 ، ص 31] ، تتماشى مع الفكرة التي صاغها البروفيسور ف. مورارو، وهي أن بناء الدولة مهم جدًا" لاختيار استراتيجية العلاقات بين الأعراق بشكل صحيح "[263 ، ص 306]. في جمهورية مولدوفا، في السنوات الأولى من التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، اعتُمدت التشريعات المتعلقة بالأقليات القومية في جمهورية مولدوفا بالامتثال الصارم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون استثناء من الأصل العرقي أو اللغة أو الجنس أو الدين، كما هو محدَّد في الوثائق القانونية الدولية، إلا أن الفترة التالية، كما تم اعتمادها من قبل الباحثين، تميزت بالانحرافات عن متطلبات مجلس أوروبا وتوصياتها، من خلال قبول الحدود الداخلية المرسومة على المعايير العرقية، وبدء العملية الفيدرالية في مولدوفا. إن طبيعة النظام القانوني لتنظيم حقوق الأقلية وكذلك العقلية القديمة لإدراك تلك القواعد قد ولّدت علاقات غير المستقرة بين الأعراق "[183].

في هذا السياق، هناك ما يبرر ملاحظة الكاتب الروماني N. Ţibrigan ، الذي يذكر أنّ : "الفيدرالية، كتجربة مؤسسية، يمكن أن تكون حلاً لدولة واحدة متعدّدة الأعراق فقط إذا كان هناك على مستوى المجتمع بأكمله، إجماع سياسي مفترض من أعماق المواطنين "[215 ، ص. 4]. إنَّ الحجة القائلة بأن مولدوفا دولة متعددة الأعراق ولهذا السبب فمن الطبيعي وفق الصيغة الفيدرالية، ليست في حد ذاتها متسقة. صحيح أن الولايات المتحدة هي أيضاً دولة متعدّدة الأعراق ولكنها ليست لهذا السبب دولة اتحادية "، بحسب شرح الخبراء [273، ص. 17].

غالبًا ما يتم التذرع بنموذج الاعتراف المتعدد الثقافات (كحكم ذاتي ثقافي) لجمهورية مولدوفا، أو في كثير من الأحيان يتم طرح مشكلة الفيدرالية في شرق أوروبا [30]، يشار بالنموذج الألماني. لكن هذا غير ممكن إذا أخذنا بالاعتبار الظروف الحقيقية. من المؤكد أن تاريخ جمهورية مولدوفا مختلف تمامًا ولا يحتوي على جراثيم دولة اتحادية: "فيدرالية جمهورية مولدوفا وفقًا لخطة

كوزاك – سواء أكانت قادمة من موسكو أم من برلين – لها أساس جيوسياسي حقيقي ، ولكن لا يوجد أساس إداري "[178]. يوضح تحليل الاتحادات الحديثة أنه "في النزاعات، ليس هناك تسوية بتطبيق النماذج ذات صلة ، ولكن مع وجود بعض الشروط والعناصر فمن الممكن تنفيذ نظام اتحادي" ، بحسب خبراء. [283 ، ص. 15].

ومع ذلك، بالنظر إلى إطلاق بعض مشاريع الفيدرالية في مولدوفا من أجل حلّ نزاع ترانسنيستريا، من المناسب الإشارة إلى هذه القضية أيضًا. أولاً ، يوضح القانونيون [201 ، ص. 9] أنّ دستور جمهورية مولدوفا ينصّ في المادة الأولى على ما يلي: "جمهورية مولدوفا دولة موحدة وغير قابلة للتجزئة" [175] بمعنى أنه لا يمكن تقسيمها كليًا أو جزئيًا إلى عدة وحدات (ولايات) وتحويلها إلى دولة اتحادية. على الرغم من الأحكام الدستورية، القائمة على أساس العوامل السياسية، ومع ذلك، ثمة مشاريع كانت مقترحة تتوخى حلّ نزاع ترانسنيستريا من خلال الفيدرالية لجمهورية مولدوفا. هناك من يُستشهد بالنموذج الإسباني كطريقة أنسب لحلّ نزاع ترانسنيستريا. وقال بوريس نيجرو إن هذه المقترحات لا أساس لها ولا يمكن أن يكون لها أساس. فيدرالية جمهورية مولدوفا ، من جهة ، ليست خطوة نحو النزاهة ، كما أنها ستصرف انتباه الضفة اليسرى لنيسترو عن بقية الدولة [198 ، ص. 145].

منذ أن تم اقتراح الفيدرالية كحلّ للنزاع الانفصالي في جمهورية مولدوفا، "حفَّزت المناقشات على أي نوع من الدول يكون أكثر قابلية للتطبيق في مثل هذه الحالات، الدولة الموحدة أو الفيدرالية المكوّنة من وحدات إقليمية تتمتع بدرجة معينة من الحكم الذاتي؟ وقد حدَّد أنصار الفيدرالية الفرصة التالية التي يقدمها مثل هذا المشروع: يقوم الاتحاد على كفاءة الدولة بالإضافة إلى الحرية السياسية ".[272]

في أبحاث علماء مولدوفا، لم تحظَ مشاكل الفيدرالية بالاهتمام اللازم. ومع ذلك، تمَّ نشر العديد من الدراسات التي تناولت هذه القضية. فثمة دراسة للأستاذ فالنتين بينيوك أجرى من خلالها فحصاً معقدًا لمفهوم الفيدرالية. أكَّد فيه المؤلف أنه: مع كل التفسيرات المختلفة للفيدرالية، إلا أنّ ليس ثمة مثل هذا المعيار الذي من شأنه تعميم جميع ملامح الفيدرالية. ولكن ليس ضرورياً فهم مبدأ الفيدرالية وخصوصية مظاهرها في كلِّ بلد ملموس [222 ، ص 5-6].

عند مناقشة التطبيق العملي لمفهوم الفيدرالية، رأى الباحث سيرجي نازاريا أن الفيدرالية هي "العلاج الأكثر موثوقية للانفصالية. علاوة على ذلك، هي الشكل الأكثر ديمقراطية لهيكل الدولة، لأنه يأخذ في الاعتبار أفضل توازن للمصالح بين المركز والأقاليم "[245 ، ص. 60]. يدير بشكل قاطع في عمله فكرة أن فيدرالية مولدوفا هي بشرط ظهورها كدولة ديمقراطية فعَّالة وذات كفاءة سياسية.

وفي أعمال باحثين سياسيين آخرين ، يبدو أن مشاكل الفيدرالية تم بحثها في سياق المناقشات المثيرة للجدل حول الفيدرالية في نهاية المطاف لجمهورية مولدوفا. وهكذا يميل دوميترو مانزاراري ، في دراسته "لا توجد شروط مسبقة طبيعية للفيدرالية في مولدوفا" ، إنّ تطبيق مفهوم الفيدرالية على الحقائق السياسية لجمهورية مولدوفا، يميل إلى رفض الفيدرالية في البلاد، موضحاً: "في حالة مولدوفا، الفيدرالية لا تساهم في الكفاءة ولا في العدالة؛ بل على العكس يحدُّ من تطبيق هذه المبادئ. مولدوفا صغيرة جدًا كدولة، ويمكن أن تحكمها حكومة واحدة بشكل فعَّال، وسيؤدي إنشاء هياكل الدولة الأخرى إلى زيادة التكاليف لموظفي الدولة وسيقلِّل من فعالية الإدارة "[284].

في دراسة متسقة وموثقة، "بناء علاقات دولية بعد الحرب الباردة" جادل الأستاذ فيكتور جوك بأن فيدرالية جمهورية مولدوفا "غير مقبولة وتتعارض مع المصالح الوطنية، كونها وسيلة قانونية للاعتراف الدولي بالانفصال عن النظام" [191 ، ص. 234].

من خلال تحديد المصلحة الوطنية لجمهورية مولدوفا ، يسلط فيكتور جوك الضوء على ما يلي: "من ناحية، أنّها كفئة تحدّد معاييرها في الوضع الدولي، ومن ناحية أخرى، كنظام تسود قيمه في المجتمع والدولة. هو تصميم وتعبير عن الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات الدولة من خلال نشاط القادة السياسيين "[262 ، ص. 114]. يكتب المؤلف نفسه في عمل آخر: "تشمل المصلحة الوطنية لجمهورية مولدوفا ما يلي: ضمان الحقوق والحريات الأساسية للناس ، والتنمية الحرَة لاقتصاد متعدِّد القطاعات؛ وضمان حياة كريمة توفِّر الرفاه المادي لجميع المواطنين؛ وضمان وجود دولة ذات سيادة ومستقلة ووحدوية وغير قابلة للتجزئة؛ وبناء سيادة القانون، وتعزيز الديمقراطية التعددية، وتقوية المجتمع المدني؛ وضمان الأمن القومي، وإعادة التأهيل الروحي، واستعادة الضمير الوطني، وتأكيد تطلعات الشعوب الأوروبية ؛ والتكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي "[70، ص. 171].

الملفت للانتباه هنا حقيقة أنَّ دراسات علماء مولدوفا ، يمكن أن تربط أسئلة الفيدرالية غالبًا بقضية المصلحة الوطنية. في رأينا، هذا نهج حكيم وبناء. وبالتالي ، وفقًا لـ V. Beniuc ، فإن "جوهر المصلحة الوطنية، من حيث المبدأ ، وبالنسبة لمولدوفا على وجه الخصوص ، يتم تحديده من خلال العوامل التي تضمن استمرارية الدولة والمجتمع ونوعيتها في بيئة المنافسة الداخلية والدولية" [169 ، ص .116].

يقدِّم الباحثون تحليلاً شاملاً للمفاهيم ، مرتبطًاً بالواقع المحلي. استنادًا إلى وضع البلد، يشير V. Beniuc إلى أن "الدول الصغيرة تخضع لتحديّات خطيرة ومخاطر متنوعة لا تأتي من طبيعتها الخاصة– كبلد صغير– فحسب، ، بل من البيئة الدولية نفسها أيضاً، والتي تعدُّ أخطر وأشد تدميرًا "[221 ، ص. 23].

كما يتضح في العديد من الأوراق البحثية لباحثين مولدوفيين، أن مشكلة الفيدرالية (التي تمَّ تداولها كثيراً في السياسة وجداول الأعمال الإعلامية) قد استفادت من مفهوم المصلحة الوطنية. في الواقع ، يصبح هذا المفهوم السياسي منشوراً يمكن من خلاله تفسير مسألة الفيدرالية إلى حقائق سياسية ملموسة. عملياً، لا يوجد عمل يتجنب الارتباط بالحالة السياسية لجمهورية مولدوفا.

نلاحظ في هذا الصدد أنَّ القسم الأساسي هو "المصلحة الوطنية كأولوية سياسية للتنمية المستدامة للمجتمع" [189]، قد وضعها باحثو معهد البحوث القانونية والسياسية والاجتماعية ، كما أن هناك أيضاً العديد من الأعمال التي وقعها كلٌّ من فيكتور جوك [190] ؛ 191 ؛ 192 ؛ 193 ؛ 262] ، و ساكا [208 ؛ 209 ؛ 210 ؛ 211 ؛ 212] ، وألكسندرو بوريان [225] ، وناتاليا ألبو [166] ، وكريستينا إيجوفا [182] ، وإميل سيوبو [174] ، وسفيتلانا ميرونوفا [195] ، ونيكولاي أفاناس [165] ، ويوري بونتيا [203] إلخ.

لدى الباحثين المولدافيين اهتمام خاصّ بالقضية المعنية، وهذه بالفعل قضية حديثة للغاية في وقتنا الحالي، لتوضيح حالة جمهورية مولدوفا. في هذا السياق، يرى باحثون أنّه "من المناسب علمياً ومنهجياً استخدام فكرة المصلحة الوطنية / الحكومية باعتبارها فكرة تلخِّص نطاق مصالح كلّ من الدولة ومواطنيها" [199 ، ص 35–36] . من الصحيح الاعتقاد أن تكوين المصالح الوطنية يحدث في ترابط معقد بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والنفسية وغيرها من العوامل التي "تحدِّد في مجملها محتوى التجربة الوطنية وسماتها التاريخية للشعب والوطن "[170 ، ص. 192]؛ هذا المفهوم للمصلحة الوطنية هو مفهوم متكامل، يقوم على رغبة الناس في التضامن، إنَّ تحديد مصالحها الوطنية هو فرصة لجمهورية مولدوفا "لإثبات أنها التزمت باحترام قيم الحرية والتسامح المفتوح أمام ثنائية الحوار والتعاون المتعدِّد الأطراف، والذي يميل إلى أن يصبح شريكًا آمنًا وجديرًا بالثقة، وبالتالي يكسب المزيد من الجمهور والمصداقية "[202 ، ص. 93] أن "إدراك المصلحة الوطنية هو نتيجة الوعي باحتياجات جميع الفئات الاجتماعية ومصالحهم" [207 ، ص. 101].

من خلال مشاركة فكرة هانز مورغنثاو حول "أولوية المصلحة الوطنية" [95 ، ص. 207] ، أكّد باحثون على أهمية المصلحة الوطنية في الحفاظ على "السلامة الوطنية" ، وضمان "الأمن القومي" ، والحفاظ على "الدور الوطني"، والحفاظ على "السمعة" و "المعيار الدولي" [184 ، ص. 27].

تقول سفيتلانا سيبوتاري ، في ظلِّ الظروف الحالية، فأنَّ مفهوم المصلحة الوطنية محدَّد، ليس من خلال المحتوى فحسب، بل من خلال البراغماتية أيضاً، فهي تمثِل قدرة الدولة على اقتراح أهداف معينة وتحقيقها. في الوقت الحاضر، يكتسب مفهوم المصلحة، بما في ذلك المصلحة الوطنية، معانٍ جديدة، ولّدتها العمليات التكاملية والتفككية الجارية في القارة الأوروبية [173 ،

ص. 52]. علاوة على ذلك ، لاحظ فيكتور جوك أنّ "التكامل الأوروبي وإعادة ادماج الدولة عمليتان متزامنتان لا تتعارضان. سوف يساهم استرداد هذين المكونين للمصلحة الوطنية في استكمال دولة جمهورية مولدوفا ، وفي التحديث السياسي والاجتماعي الاقتصادي للبلد "[70، ص. 182] .

يتضح هنا "تعقيد الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، في عملية صياغة المصالح الوطنية لجمهورية مولدوفا في سياق عملية التكامل الأوروبي" [166 ، ص. 72]. وبالتالي ، فنحن نشهد عملية متناقضة لتشكيل المصالح الوطنية لجمهورية مولدوفا ووظيفتها في سياق التحوّل الديمقراطي: تطور المصلحة الوطنية في جمهورية مولدوفا هو تطورٌ "غير مريح ، من خلال الحركات المضطربة ، وما شهدتها من صعود وتراجع " [215 ، ص. 37].

ومن بين اهتمامات المتخصصين في القانون المولدافي برزت مشاكل الفيدرالية في أعمال كلٍّ من أيون جوتشياك [188]، أندريه سموتشين [213] ، سيرجي زوركان [216]، مارسيل كويمير [176]، فيكتور روسو [118] وأندريه جوتشياك [187] وآخرون.

ومع ذلك، فإن العمل التجميعي، يمثل نهجًا معقدًا لمشكلة الفيدرالية من وجهة نظر العلوم السياسية، بالإضافة إلى ذلك أن معالجة القضايا المتعلقة بالواقع السياسي للشرق الأوسط، وفي جمهورية مولدوفا لم يكن موجودًا بعد.

وفقاً للخبراء، يمكن تعريف الاتحاد من خلال عنصر الاستقلال الذاتي. يمكن تمثيل الحكم الذاتي أيضاً بشكل جيد داخل الولايات المتحدة. يمكن أن يكون لها أشكال مختلفة، ويمكن العثور عليها في تكوينات متنوعة جداً، من عرقية وإدارية وثقافية وما إلى ذلك. في معظم الحالات، تتضمن الاستقلالية اللامركزية للسلطة ، ولا تعني لامركزية السلطة بالضرورة اتحادًا. ولكن كما يشير إلى أحكام نصّ 142 من دستور مولدوفا، ينصُّ على ما يلي: "لا يمكن مراجعة الأحكام المتعلقة بالطابع السيادي والمستقل والوحدوي للدولة، وكذلك تلك المتعلقة بالوضع الدائم للدولة إلا بعد الموافقة عليها عن طريق الاستفتاء، بتصويت غالبية المواطنين المسجلين في القوائم الانتخابية. ولا يمكن إجراء مراجعة إذا أدت إلى قمع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين أو ضماناتهم "[175].

كما هو معروف، فقد تمت الدعوة بنشاط إلى ترتيب دستوري اتحادي من قبل الفاعلين المحليين والدوليين كوسيلة لحلّ التوترات العرقية السياسية في البلاد. لكن لا يمكن للمرء أن يتجاهل التقدم في التوصل إلى حلّ دستوري اتحادي تأثر بدرجة متفاوتة من النجاح في دمقرطة الحياة السياسية في كل نظام اتحادي. لن يكون هناك نظام ناجح قائم على الفيدرالية بدون ديمقراطية حقيقية في سياق التحول الاجتماعي والسياسي في المجتمع [15] ، كل نظام اتحادي هو نتيجة

للصراعات الموجودة داخل البلاد. هذا يعني أن وظيفتها مرتبطة بالتحديّات الحقيقية للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تأتي التحديات من حقيقة أن جمهورية مولدوفا هي دولة اتحادية، بما في ذلك المناطق الإشكالية: منطقة ترانسنيستريا (المنظمة في "جمهورية ترانسنيستريا المولدوفية" غير المعترف بها) والتي لم يتم الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي ، وغاغاوز ياري ذاتي الحكم الذاتي يبدو أن غاغاوزيا تشعر بالراحة من المعلمات التي يحددها الإطار المعياري: حتى أنّ الباحثين يقولون: "لا ينبغي أن يعامل إنشاء UTAG على عزل غاغاوز من قبل بقية شعب جمهورية مولدوفا ، ولكن كوسيلة للتكامل مع الحفاظ على الخصوصية الإثنية – الثقافية "[197].

يبدو أن قيادة ترانسنيستريا تفضل اتحادًا متناظرًا من دولتين. وقد صرح مسؤولون في مولدوفا أن اتحاد كيانين متساويين غير مقبول. دعت بعض مجموعات الأقليات الصغيرة إلى حلول أكثر جذرية. بقي الانفصال والاستقلال المعترف به دوليًا موقف ترانسنيستريا " اليسار المتطرف"، وهي أقلية صغيرة في ترانسنيستريا. تم تعزيز الوحدة مع رومانيا من قبل مجموعة من اليمينيين، وكذلك أنصار "رومانيا الكبرى". كان هذا موقعًا بارزًا ، ولاسيما في أوائل التسعينيات. يلعب احتمال التوحيد مع رومانيا دورًا مهمًا في الخطاب المناهض للاتحاد في ترانسنيستريا.

إن اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على الضفتين اليسرى واليمنى لنهر دنيستر "له تأثير قوي على كيفية إدراك الأطراف في محادثات الفيدرالية مع بعضهم البعض، وكيفية تعاملها مع قضية الفيدرالية" [109، ص. 74].

وبدا لترانسنيستريا أن وجود دولة محايدة في مولدوفا يمكن أن يفي بمزايا التحول السلمي داخل مولدوفا بما في ذلك ترانسنيستريا بسبب الظروف الخاصة التي يمكن أن تكون مشروطة بمعاملة مولدوفا وترانسنيستريا للتعامل مع هذه القضية في "مواضيع متساوية" في المفاوضات، لإثبات استعدادهم لمناقشة وضع المنطقة ، "قام قادة تيراسبول بلا كلل بالترويج لمشاريع مختلفة تهدف إلى" توزيع الامتيازات "وإنشاء" اتحاد مولدوفا "، هدفه الحقيقي هو بناء كيان دولة مستقلة" [214 ، ص. 79]. وقد وجد الخبراء: "إن الفكرة المربكة والمثيرة للجدل" للدولة المشتركة "، التي فرضت في المقترحات ، عرضت على خصوم تشيسيناو الفرصة لمواصلة التماس" اتحاد دولتين ذات سيادة "[214 ، ص. 81].

تدعو الأصوات في ترانسنيستريا إلى سياسة الحكم الذاتي، وصل إلى حدّ الاستفزاز لإجبار المجتمع الدولي على إنشاء محمية دولية. يصف الانفصال الفعلي والاستقلالية غير المعترف بها في الوضع الراهن. يقترح البعض أن هذا هو التفضيل الحقيقي لكل من قيادة ترانسنيستريا وحكومة مولدوفا. موقف آخر هو لتشيسيناو بأنه ينبغي أن تنهي محاولات حلّ نزاع ترانسنيستريا، وتركيز الجهود على التكامل الأوروبي، ويبدو أن هذا يتلقى دعمًا متزايدًا في مولدوفا. جادلت بعض القوى

في مولدوفا منذ فترة طويلة بأن تشيسيناو ينبغي ألا يتفاوض مع قيادة ترانسنيستريا ، التي تعتبر نظامًا إجراميًا تديره روسيا بشكل أساسي. يزعم العدد المتزايد من مؤيدي هذا الموقف أن الجمود الحالي يشكل العقبة الرئيسية أمام تطوير مولدوفا ديمقراطية بالكامل ذات اقتصاد سوق فعّال. وقد ذكر أن التحول الفيدرالي في مولدوفا يمكن أن يستبعد إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية.

حجة أخرى للطعن في التسوية الفيدرالية تنتج من الخوف أن مثل هذا الحلّ سيعني، في الواقع، الاعتراف باستقلال ترانسنيستريا. بيد أن المجتمع الدولي يدعم وحدة أراضي مولدوفا. يليه ادعاءات ترانسنيستريا بأنها دولة وهمية بشكل عام. اتضح أيضاً أن فكرة الفيدرالية " تقيد الانفصال وترتيبات تشجيع الانفصال في وقت واحد" [34 ، ص. 20].

يجد موقف عدم قبول فكرة الفيدرالية تفسيراً مبرراً ومعللاً يقوم على ممارسة الدول الأخرى كذلك. "قد يفشل التصميم الفيدرالي الذي يعمل بشكل جيد في دولة واحدة إذا جرب في مكان آخر" [100 ، ص. 217]. وهكذا، على سبيل المثال ، د. فيسيكيلا، يقتنع أن هناك حالات تعمل فيها روح الفيدرالية من أجل التفريق (وهو عكس الفيدرالية الأصيلة، التي تعدّ آلية للتجميع) ، يشرح بوضوح الأسباب المعوقة، في حالة إيطالية، ضد اعتماد سلطة دستورية من النوع الاتحادي. ثمة حقائق تاريخية واجتماعية أخرى، من سويسرا إلى ألمانيا والولايات المتحدة ، يشير هذا المؤلف إلى أن "الفيدرالية، على الرغم من تكوينها مختلف ، إلا أن لها مصداقيتها الخاصة. ومع ذلك، لا يُطبَّق على كل بلد. بالأمس، لأن بناء الدولة الوطنية تم بناؤه بملف شخصي وحدوي لم يكن لديه بديل موثوق به. اليوم وغداً، لأن التماسك المؤسسي للأمة، وبالتالي تماسكها الداخلي، لا غنى عنهما تمامًا في السياق الأوروبي والعالمي، إذا كانت الدولة تريد فرض نفسها على الساحة الدولية. الفكاك المؤسسي لإيطاليا، الذي تجري محاكمته، يعد تراجعاً طويل الأمد للبلاد "[261]. ويمكن تطبيق نفس الكلمات على الحقائق السياسية لجمهورية مولدوفا.

إلى جانب ذلك ، هناك العديد من الحجج المؤيدة لحقيقة أن "الفيدرالية لا يمكن أن تكون حلاً لمولدوفا بسبب العجز الشرعي الوشيك للدولة ، والذي كان دائمًا جزءًا من كيان دولة موجود مسبقًا" [215 ، ص. 2].

ولعلّ الأهم من ذلك هو التوحيد الديمقراطي للبلاد، كما قال العالم السياسي والسياسي أوزو نانتوي منذ سنوات عديدة: "لا يمكن تطبيق التجربة الفيدرالية الأوروبية في ظروف جمهورية مولدوفا إلا إذا تم مسبقًا ضمان الديمقراطية وتجريد منطقة النزاع من السلاح" [292]. لا يزال الوضع مستمراً غير مؤكد، لكن من المؤكد أنه "ليس مطلوباً في ترانسنيستريا ولا في جمهورية مولدوفا الفيدرالية" . [279].

في المجال العلمي ، طرحت المناقشات حول الفيدرالية النهائية لجمهورية مولدوفا قضية المصلحة الوطنية (في رؤية فيكتور جوك ، تمثل المصلحة الوطنية "سلسلة من العوامل التي تحدِّد الأولويات الاستراتيجية لتنمية الأمة والدولة ، يظهر جوهرها وأهميتها. ولهذا قيمة أساسية، يشير إلى قدرات اقتراح تحقيق أهداف الدليل من خلال كل من السياسة الداخلية والخارجية "[70، ص 170]) ، ودور العامل الجيوسياسي والأمن القومي، والتي أثبتت أنها منتجة. وهكذا. أ. بوريان، مقتنع بأن "نجاح السياسة الخارجية للدولة يتحدد من خلال وضوح صياغة المصلحة الوطنية"، يسلط الضوء على البعد الجيوسياسي للأمن ، والذي يعني، أولاً وقبل كل شيء، البقاء المادي للدولة ، الدفاع عن وحدة أراضيها وسيادتها والمحافظة عليها، والقدرة على الردّ المناسب لأي تهديد حقيقي أو محتمل من الخارج "[170 ، ص. 192]. وهذا، على وجه الخصوص، وفقًا لـ .V Saca ، في الظروف التي تواجه فيها المصلحة الوطنية الدائمة لمولدوفا "التناقض بين العوامل المولدوفية والعوامل الأجنبية ، ولاسيما العامل الروسي" [208 ، ص. 226].

تجدر الإشارة إلى أن تركيز جهود التحقيق من قبل المؤلفين المولدوفيين الذين يعالجون القضايا الفيدرالية ليس لدراسة الجوانب النظرية فحسب، بل العواقب العملية لتطبيق الفكرة الفيدرالية أيضاً، ولاسيما في سياق الصراع القائم في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا.

واقتناعا منها بضرورة عدم اتباع جمهورية مولدوفا لفكرة تقديم أنواع مختلفة من الحكم الذاتي الخاص، على أساس المبادئ السياسية أو العرقية ، بل لتعميق إصلاح الإدارة العامة المحلية بروح ضمان احترام مبادئ الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي الحكومة "[259 ، ص. 43]، يقترح بعض مؤلفي مولدوفا كحلٍّ إقليمي أكثر تحديًا للبلد: "يمكن الاستنتاج أن الصراع الترانسنيستري لا يقع في النطاق المنطقي للقضايا التي يمكن حلّها من خلال الفيدرالية، مع كون الإقليمية بديلاً حقيقيًا عن الفيدرالية [200 ، ص. 47].

تمَّ فحص ممارسة الدول المختلفة للتجادل أو إنكار فكرة إضفاء الطابع الفيدرالي على مولدوفا، من قبل فيتالي كاتاني، على سبيل المثال، بعد فحص المبادئ واللوائح المميزة للولايات المبنية على اعتماد الهيكل الاتحادي [272] يدعي أن "الاستدعاء كأمثلة لاتحادات ناجحة والإشارة إلى وجودها البسيط لا يعطي أي قيمة للحجج الفيدرالية ولا يمكن الإقناع أن الحلَّ الوحيد هو فيدرالية مولدوفا "[172]. في نفس المفتاح يبني منهجه العلمي والمتوازن. جادل إيغور بوزان، مؤلف الدراسة "فيدرالية جمهورية مولدوفا: الفرص والمخاطر" [272].

لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل جعل التحول الديمقراطي في مولدوفا واضحًا ولا يمكن للمرء أن يتجاهل أنه لا يزال هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى تحليل وتوضيح، والأخذ والعطاء من أجل تعزيز التحول الديمقراطي ومؤسستها على أساس مصلحة الدولة. هناك بعض المتغيرات، في حالة جمهورية مولدوفا ، في رأي متخصصين [272] أنها لا تتوافق ومتطلبات

الفيدرالية: الطريقة التي يتم بها تكوين الوحدات الفيدرالية ، ووضع الولايات ، وتقسيم الاختصاصات رأسياً، وتحديد المصالح على المستوى الوطني والإقليمي، وتوزيع الاختصاصات وممارستها ، إلخ.

هذه هي الظروف التي بموجبها "أي حلّ فيدرالي – بحسب استنتاج بعض الخبراء– يعني نهاية المشروع الأوروبي للجمهورية" [180 ، ص. 4]. بالنسبة لمزيد من المحللين، من الواضح أنّه يمكن اقتراح أي حلّ لفيدرالية جمهورية مولدوفا (حتى وإن كان في شكل "حكم ذاتي ممتد" لترانسنيستريا)، ليس لدى أي منهم فرصة للنجاح. يسير النظام الاجتماعي والسياسي المولدوفي في طريقه الخاص، على الرغم من التحديات، و من المواقف المتوترة والاضطرابات ، فإنه يعمل في الواقع. يبدو أن نقد مشروع الفيدرالية حكيم.

- **استنتاجات الفصل الثالث:**

يركِّز هذا القسم على تحديد شروط وظائف الفيدرالية داخل النظام الدولي الحالي. وهي مقسَّمة إلى ثلاث فقرات عملت على تحقيق الأهداف التالية: إجراء تحليل مقارن للفيدرالية في مناطق مختلفة من العالم. لتحديد مبادئ الفيدرالية المعاصرة؛ لدراسة مشكلة الفيدرالية المتعلِّقة بالواقع السياسي لجمهورية مولدوفا. ونتيجة لذلك، تمَّ التوصُّل إلى الاستنتاجات التالية:

1- إنّ فكرة التنظيم الفعَّال للدول تُدرج على جدول أعمال المناقشات المختلفة للمتخصِّصين في مجال العلوم السياسية. في هذا السياق، ذكر الباحثون أربعة نماذج أساسية: الأنموذج الفيدرالي الأمريكي والأنموذج السويسري، والأنموذج الألماني، والأنموذج الفرنسي، والمعروف أيضاً بالأنموذج المركزي.

2- يكشف تحليل الولايات الفيدرالية عن اختلافات في أنواع الاتحادات: الفيدرالية الرئاسية في الولايات المتحدة، والفيدرالية البرلمانية في ألمانيا والفيدرالية مع تنفيذي جماعي في سويسرا.

3- تتميّز تجارب الولايات الفيدرالية بتطوّر الأنظمة الفيدرالية المختلفة، وتقترح مجموعة من المبادئ العامَّة التي تضمن كلاً من صيانة الاتحاد وتطويره.

4- تجارب الدول الفيدرالية تقترح مجموعة من المبادئ العامَّة التي تضمن تطور الاتحاد. تقوم الولايات الفيدرالية على القيم المشتركة وحقوق الإنسان؛ مفهوم الفيدرالية الأوروبية يقوم على الاعتماد المتبادل بين الفيدرالية والديمقراطية.

5- إنَّ وجود عنصر أساسي اتحادي ديناميكي ينطوي على توازن بين أعضاء الاتحاد. بشكل عام، تقوم هذه الولايات الفيدرالية على القيم المشتركة وحقوق الإنسان، وبعبارة أخرى على المبادئ الديمقراطية.

6- مفهوم الفيدرالية يعني الاعتماد المتبادل بين الفيدرالية والديمقراطية، وكذلك تطوير دولة لامركزية تقوم على احترام حقوق مواطنيها وقيمهم.

7- الفيدرالية كأنموذج سياسي مرن وديمقراطي، قادر على حلِّ المشاكل السياسية بين السلطات المركزية والمحلية، في بلد متعدّد الثقافات والقوميات.

8- مبادئ وطرائق الفيدرالية المعاصرة محدَّدة سياسياً. وتوضِّح حالة جمهورية مولدوفا ذلك بوضوح.

- **استنتاجات عامة :**

الفيدرالية هي أحد المبادئ المطبَّقة في ممارسة العلاقات بين السلطة المركزية والسلطة التي تمارس في أراضي تلك الدولة. هي ليست شكلًا من أشكال تنظيم الدولة، ومبدأً لتنظيم العلاقات بين المركز ومناطقه فحسب، بل هي أيضاً مفهوم شامل، ورؤية خاصة تقوم على القدرة على اكتشاف الإمكانات التنموية للدولة في تنوعها والتي ستضمن الحكم الذاتي للمناطق المكوَّنة. تبحث الرؤية الفيدرالية عن إمكانيات الحوار، والحلول المقبولة للطرفين، في تقاسم المسؤولية. هذا هو السبب في أنَّ الفيدرالية في العالم المعاصر تشكَّل (في ظروف معينة) يصبح شرطًا مسبقًاً للاستقرار الاجتماعي السياسي ويمكن أن تكون أداة لجعل الاقتصاد أكثر كفاءة.

من الطبيعي أن تدمج عمليات الفيدرالية المسار العام للأشياء وتميّز الحقائق المتغيّرة سياسياً. "لسنوات عديدة هناك تغيرات كبيرة ملحوظة في العالم الذي نعيش فيه"، لاحظ الباحثون المتخصصون في الفيدرالية التطورات الإيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظلّ النظام الفيدرالي. في هذا السياق، أصبحت قضية الفيدرالية أكثر أهمية من أيّ وقت مضى وأكثر وضوحاً. يحدث تقدم هذه القضية على خلفية تفاقم المواقف السياسية والجيوسياسية المتعلّقة بفئات معقّدة مثل المصالح الوطنية، وترتيب نظام الدولة، والمشاكل الوجودية للدول.

في فترة ما بعد الحرب الباردة، تبنّى عدد من الدول ميزات اتحادية في أطرها الدستورية من أجل التعامل مع التنوع والصراعات الناتجة عنه. وهي تشمل بلجيكا (1993) وروسيا (1993) والبوسنة والهرسك (1995) وإثيوبيا (1995) وجنوب أفريقيا (1996) وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (2001) والعراق (2005) ونيبال (2015). علاوة على ذلك، تؤكِّد المناقشات الجارية حول الفيدرالية واللامركزية توفير الحكم الذاتي الإقليمي لبعض المجموعات العرقية في دول متنوّعة مثل سوريا وميانمار وليبيا.

تختلف الدول الفيدرالية في دساتيرها وطرق تشكيلها وعدد الوحدات المكوَّنة لها, باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية والسياسية التي أدّت إلى تأسيسها.

في سياق القضية التي تمَّ تناولها، تمَّ تسليط الضوء على فرصة الإجابة على سؤال ضمن أسئلة عديدة ممكنة: الفيدرالية هي من أسباب الديمقراطية المستقرة والحكم الرشيد في المجتمعات المعاصرة، والمجتمعات المنقسمة, وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد عوامل الأداء الوظيفي والوظائف غير الفيدرالية المعاصرة. محاولة لإيجاد حلول وذلك من خلال اختيارنا لبلدان ذي طابع فيدرالي بتركيبته العرقية والثقافية، وتحديد الظروف الذاتية والموضوعية لهذه البلدان ولاسيما في

الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والعراق/كوردستان)وكذلك في جمهورية مولدوفا بأوروبا الشرقية. وتقديم مقترحات عملية ونظرية تخدم الفيدرالية الوظيفية في البلدان المذكورة.

تتمثَّل المساهمة المركزية لأبحاثنا في تحديد عناصر محدَّدة للعمليات الفيدرالية، وتحديد شروط وظائف الفيدرالية. يمكن صياغة الاستنتاجات التي توصّلنا إليها على النحو التالي:

1- توفِر تجربة الفيدرالية في العالم مادة غنية للتفكير من أجل إبراز أفضل الممارسات واستخلاص العناصر الإيجابية في حال تنفيذها في أثناء الممارسة السياسية التي تتسم بنواقص.

2- اكتسبت الفيدرالية شعبية كبيرة في النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهو ما يفسِّر جاذبية المشاريع الفيدرالية الناجحة، والاتجاهات الموضوعية في تطوّر العالم الحديث (الديمقراطية، العولمة، انتشار هياكل الشبكات في الاقتصاد ومجال المعلومات وما إلى ذلك).

3- يتيح موضوع الفيدرالية في العالم المعاصر الفرصة لدراسة الظاهرة المعينة، الواضحة جداً في المجتمع، من وجهة نظر العلوم السياسية، وكشف تفاصيل العمليات الديمقراطية في إطار مظاهر العلاقات الفيدرالية [144].

4- تكتسي العوامل السياسية أهمية كبيرة في بناء الهياكل الاتحادية وتشغيلها [141]. الفيدرالية كأنموذج سياسي مرن وديمقراطي، قادر على حلّ المشاكل السياسية بين السلطات المركزية والمحلية، في بلد يتألف من ثقافات وجنسيات عديدة [133]. إن الفيدرالية المعاصرة لا تعكس شكل الحكومة فحسب، بل أنها تفعل ذلك وتطورها لتصبح طريقة لتنظيم السلطة السياسية أو عاملاً يحدِّد النظام السياسي في البلاد أيضاً.

5- يوضِّح تاريخ تكوين العديد من الدول الفيدرالية في العالم أن العوامل الاجتماعية السياسية والاقتصادية والطبيعية الجغرافية تأخذ مكاناً خاصاً بين عوامل التأثير (الأسباب والظروف) في تكوين نظام الدولة وتنميتها. تحفِّز هذه الظروف المصالح الاقتصادية المختلفة المناظرة للمناطق الفردية، والتي يمكن أن تقوّي أو تُضعف الميول المركزية والطرد المركزي في تنظيم الدولة وأدائها [134].

6- يمثّل الترابط بين الفيدرالية كشكل من أشكال الهيكل الإقليمي/الهيكل القومي الإقليمي والديمقراطية، كنظام سياسي، إمكانات هائلة لتطوير الديمقراطية من خلال زيادة عدد الجهات الفاعلة المشاركة في عملية صنع القرار ولامركزية السلطة، وإدماج الأقليات الاجتماعية في العملية السياسية. الفيدرالية تسمح بالتنوّع. قد تتعامل الحكومات المحلية بشكل مباشر مع المشاكل المحلية. إنَّ الأمَّة بأكملها ليست ضيقة مقيَّدة بسياسة موحَّدة يجب أن تلتزم بها كلّ دولة وجماعة. والحكومات المركزية والمحلية المتفاهمة والملتزمة بالدستور تكون دائماً متفاعلة مع المشكلات أو القضايا المركزية والمحلية المحدّدة وإيجاد حلول مرضية لها. [132].

7- البنية الفيدرالية للولايات لا تحدِّدها المنطقة الإقليمية، من خلال عدد السكان أو كثافتهم، أو التنوّع الإثني، أو من قبل الحكومة، ولكن من خلال توحيدها أو تحريرها من الدول لتحقيق المصالح المشتركة. إنَّ وجود عنصر أساسي ديناميكي ينطوي على توازن بين أعضاء الاتحاد. بشكل عام، تقوم هذه الولايات الفيدرالية على القيم المشتركة وحقوق الإنسان، وبعبارة أخرى على المبادئ الديمقراطية.

8- لا تؤدّي الفيدرالية دائماً إلى تحقيق إجماع عرقي سياسي في المجتمع، لكنها تتيح الفرصة لإدارة الصراع العرقي السياسي، ومنع نموها قبل احتدام الصراع العنيف. في هذا الصدد، نجحت الاتحادات التي تميّزت بمستوى عالٍ من التطور الديمقراطي إلى حدٍّ كبير إلى بناء مجتمع تعدّدي متوافق ووضع حدٍّ للصراع العرقي. لأنَّ المجتمع الديمقراطي الحقيقي يتميز بمستوى عالٍ من المشاركة السياسية والديمقراطية والمدنية تمكنها من التغلُّب على الجوانب الخلافية عرقياً وسياسياً وثقافياً. إنَّ السماح للدول والمجتمعات باتباع سياساتها الخاصة يقلِّل من الضغوط التي ستتراكم إذا اضطرت الحكومة الوطنية إلى تقرير كلّ شيء. تسمح الفيدرالية للمواطنين بتحديد أشياء كثيرة على مستوى الدولة والمستوى المحلي للحكومة، وتجنِّب القتال على سياسات وطنية واحدة ليتمَّ تطبيقها بشكل موحَّد في جميع أنحاء البلاد إذا كان على الحكومة الوطنية أن تقرِّر كلَّ شيء.

9- أظهرت تجربة بناء الفيدرالية في بعض دول الشرق الأوسط أن الفيدرالية ليست شكلاً عالمياً من الهيكل السياسي للدولة. لا يمكن للدولة الفيدرالية أن تكون قابلة للحياة وفعالة إلا إذا كانت قائمة على مصالح طويلة الأجل لجميع أجزائها المكوَّنة، وعلى نظام القيم السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية التي لا تتزعزع في المجتمع [143].

10- أدّت عملية إرساء الديمقراطية في العالم الحديث إلى زيادة درجة تنوّع أنواع النظم السياسية الراسخة في الاتحادات. يظهر من تحليل تطوّر الولايات الفيدرالية الحديثة أنَّ العلاقات الفيدرالية يمكن أن تستمر، وأن تكون ذات أهمية سياسية وتتطوَّر في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية والهجينة. وقضية الإمارات تتصل بهذا الموضوع [136 ؛ 138 ؛ 139 ؛ 140].

11- بما أنَّ الفيدرالية كظاهرة سياسية تنطوي على إمكانات عالية جداً للنزاع، فإن التنفيذ الناجح يتطلَّب وجود مؤسسات ديمقراطية متطوَّرة، وثقافة سياسية ديمقراطية، وأحزاب وطنية قوية، وآليات حلّ نزاع مدروسة. في ظلّ ظروف تحوّل الأنظمة، فهي شكل غير مستقر إلى حدٍّ ما من الحكومة [135].

12- يمكن تطبيق الاستنتاجات التي تمَّ التوصل إليها في سياق العمل في تحليل العمليات المتعلقة بصنع القرار السياسي على مستوى الدولة، وفي إعداد الإصلاحات المؤسسية ومراعاة المخاطر المرتبطة بها.

نعتقد أنَّ الهدف قد تمَّ تحقيقه لحلِّ المشكلة العلمية الهامَّة باستخدام المنهج العلمي في النهج المعقَّد للفيدرالية المعاصرة في إطار التحليل المنهجي والمتناقض للواقع السياسي والاجتماعي; من معارضات ونزاع وتضاد في المجتمعات المتنوعة عرقياً وثقافياً بصورة خاصة. وذلك من خلال اختيارنا لبلدان ذي طابع فيدرالي بتركيبته العرقية والثقافية، وتحديد الظروف الذاتية والموضوعية لهذه البلدان ولاسيما في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والعراق/كوردستان)وكذلك في جمهورية مولدوفا بأوروبا الشرقية.

- **توصيات عامة**

وفقاً للاستنتاجات الموضحة، نقترح بعض التوصيات:

1- الاستمرار في الدراسة العميقة للممارسة السياسية في سياق تجلّيات الميول الفيدرالية في المجتمع.

2- توفير الظروف لإشراك المجتمع المدني في حلّ القضايا المتعلّقة بالقرارات السياسية حول الفيدرالية، لزيادة إشراك المجتمع المدني في مناقشة المبادئ الفيدرالية وتطبيقها. في نهاية المطاف لا بدّ من إنشاء لجان استشارية دستورية وطنية في البلدان التي تسير في طريق الفيدرالية.

3- يمكن للبلدان التي تسير في طريق الفيدرالية أن تستفيد من التجربة الفاعلة للإمارات العربية المتحدة.

4- على الحكومة ومؤسساتها تعزيز ثقافة الديمقراطية والفيدرالية داخل المجتمع. بكل الوسائل الممكنة، في النظام التعليمي، ووسائل الإعلام.

5- يجب الموازنة بين الحلول الفيدرالية والبدء بها عند الضرورة إن وجدت.

6- ضمان التظاهر الكامل لوظيفة التحوّل الديموقراطي للفيدرالية.

7- نختتم هذه التوصيات باقتراح يمسّ التمثيل البرلماني وآلية التصويت. فقد دأب تمثيل البرلمان وفق الشرائح التي تنال أعلى مستوى من الأصوات، إلا أنَّ هذا المبدأ يحتاج إلى إعادة مراجعة وتنظيم. ذلك أنَّ بعض المجتمعات قد تشهد حالات مرتفعة من الجهل أو التطرّف أو الانحراف، نتيجة لظروف معينة، من حروب، أو فقر، أو أوبئة، وغيرها من أسباب وعوامل، فهل يُترك المجتمع أسير هذه الأصوات الغالبة ليقرروا مسار دولة وتطويرها.

فلا يكفي أن يمثَّل البرلمان وفق المعيار الكميّ، أي بحسب نسب الناخبين فقط، بل نقترح أن يؤخذ بعين الاعتبار المعيار النوعي أيضاً، أي الكفاءات العلمية والفكرية المؤهَّلة، ليس من خلال التمثيل النقابي، أو ضمن لجان برلمانية معينة(التي يتركّز دورها في أمور تنظيمية وإدارية)، بل أن يعاد نسب تمثيلهم في البرلمان، بحيث يخصّص لهم نسبة معينة في تمثيل البرلمان، وليكن مثلاً (10%)، ويتمُّ التصويت ضمن آلية بحيث تصبح لهذه الفئات العلمية والفكرية المؤهَّلة و"المستقلّة" عن الأحزاب، وزنها في التشريع، وتصير مثل بيضة القبّان تعطي الأرجحية عند التصويت، ليغلب العقل على المصالح الحزبية والشخصية. فعلى الرغم من محدودية تمثيل هذه الفئة في البرلمان، إلا أنّها ستتمتّع باستخدام حقّ النقض/الفيتو على بعض القرارات، بحيث لا يتفرَّد الفيتو بإلغاء القرار لوحده، بل في حدود معينة، فمهما عظمت نسبة التصويت لن يكون لها قيمة، إذا لم يوافق أكثر من نصف نسبة هذه الفئة الفكرية والعلمية المؤهلّة على القرار.

- **الخاتمة :**

توفِّر التجربة الفيدرالية في العالم مادة ثرية فكرياً ونظرياً، يمكن من خلالها استنتاج أفضل السبل والممارسات، واستخلاص أهم العناصر الإيجابية لها، من أجل إنجاح تطبيقها في الممارسة السياسية، إذ ما تزال الفيدرالية في مختلف بقاع العالم تعاني من نواقص ومشكلات مختلفة.

يتناول هذا الكتاب دراسة بعض القضايا التي تواجه تطبيق الفيدرالية على المستويين النظري والتطبيقي.

برز الجانب النظري في معظم محاور الفصل الأول، من خلال تحديد الخصائص النظرية والمنهجية للمنهج العلمي لظاهرة الفيدرالية المعاصرة، بدراسة مبادئ الفيدرالية المعاصرة ومفاهيمها، وأنواعها، ومزاياها وعيوبها، ونهج علاقات السلطات ببعضها؛ وعرض بعض قضايا السيادة والمساواة في حقوق المواطنين في الدول الاتحادية. بالإضافة إلى اقتراح حلول في مسعى للمساهمة في علاج بعض نواقص الفيدرالية، أو تصحيح بعض مآخذها.

ظهر الجانب التطبيقي في الفصلين الثاني والثالث، من خلال دراسة المشكلات العملية التي تواجه تطبيق الفيدرالية على أرض الواقع، حيث تعرَّض إلى دراسة بعض النماذج الفيدرالية المطبّقة في عدد من الدول، لتقديم تحليل مقارن، وللاطلاع على التجارب العالمية . فتوقّف الكتاب في تفصيل تجربتين للفيدرالية في الشرق الأوسط، هما دولة الإمارات العربية المتحدة، والعراق. كما تطرَّق إلى دراسة نماذج من النظم السياسية العالمية من أمريكية وسويسرية وألمانية وفرنسية، فتعرَّض إلى مزايا كل أنموذج وعيوبه ومآخذه. لتختتم هذه الدراسة بتجربة مولدافيا، التي يمكن عدّها من الأعمال القليلة التي درست خصوصية تعقيدات التجربة المولدوفية .

كما لم يغفل الكتاب التطرُّق إلى الكونفيدرالية، لتمييزها عن الفيدرالية، من خلال دراستها على المستويين النظري والتطبيقي، تمثَّلت النماذج الكونفيدرالية التطبيقية من خلال دراسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد الأوروبي.

فيتعرَّض هذا الكتاب إلى دراسة هذه القضايا الفيدرالية المعاصرة. من خلال عدة مناهج، منها المنهج التاريخي، والمنهج النظامي، والتحليل المقارن، وطريقة القيمة المعيارية. فقد طُبقِّت طريقة التحليل المنهجي للتحقيق في دراسة خصوصيات العمليات الفيدرالية، واستخدم التحليل المقارن عند البحث في النماذج الفيدرالية المعاصرة، واعتمدت طريقة القيمة المعيارية عند البحث في العلاقات الفيدرالية بين الولايات الفيدرالية، وفي تحليل بعض الاتجاهات، بغية تحسين تنظيم سلطات الدولة.

وقد واجهت هذه الدراسة صعوبات ومشاكل عدّة، من أبرزها النهج النظري المعقّد للفيدرالية المعاصرة، والتي أدّت في الواقع إلى التحليل المنهجي المتناقض للواقع السياسي، والذي سمح بتحديد عواملها الوظيفية أو غير الوظيفية، ولاسيما في دول الشرق الأوسط.

برزت الحداثة العلمية وأصالة النتائج في هذه الدراسة من خلال أنَّ هذا الكتاب لم يقتصر على عرض الجوانب النظرية لمسألة الفيدرالية كما هو متبع في معظم الدراسات، بل تميّزت بجرأتها في اختراق المشاكل الواقعية التي تواجه تطبيق الفيدرالية في بعض المجتمعات، إذ أنَّ الفيدرالية قد تنجح في مجتمعات وتخفق في أخرى. كما تجلّت الأصالة من خلال عرض المشاكل الفيدرالية الحالية في ظل المستجدات الكبيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وما تفرزها من تعقيدات وصعوبات أخرى تضاف على مشاكلها. فيتعرَّض هذا الكتاب إلى دراسة الوقائع الحالية الناتجة عن سلسلة التغييرات التي تحصل في الوقائع السياسية لمختلف الدول المعاصرة. وتقديم مقاربة معقَّدة للفيدرالية، استناداً إلى تحليل منهجي ومقارَن للعمليات السياسية الجارية.

تتجلّى الأهمية النظرية للكتاب بتحقيق بعض النتائج فيما يتعلق بالخصائص المنهجية لمقاربة الفيدرالية المعاصرة، وتحديد عناصر محدَّدة للعمليات الفيدرالية، وتحديد عوامل وظيفة الفيدرالية.

نأمل أن تقدم هذه الدراسة العلمية من الناحية النظرية ما يفيد المهتمين والمختصين في العلوم السياسية، ومن الناحية التطبيقية أن تسهم في معالجة بعض مشاكل الفيدرالية وصعوباتها، في مسعى لتحقيق واقع أفضل يحقِّق العدالة والاستقرار السياسي .

BIBLIOGRAPHY

1. . Agnew John A. Postscript: Federalism in the Post-Cold War. In: Graham Smith (Ed.). Federalism: The Multiethnic Challenge. London - New York, 1995, pp. 294-301.
2. Ahmed Ghafur Shaho L. A. The Constitutional Structures of the Federalism in the Middle East. The Republic of Iraq and the United Arab Emirates as a case study. In: Zanco Journal of Humanity Sciences, 2016, Vol. 20, N 3, pp. 370-394.
3. Akec John A. Confederation: a better tool for good neighborliness and prosperous relationships between Sudan and South Sudan. In: UNISCI Discussion Papers (Aweil: University of Northern Bahr El Ghazal), 2013, N 33, pp. 154-171.
4. Aliff Seeni Mohamed. New trends and models in Federalism. In: IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS), 2015, Vol. 20, Issue 11, pp. 71-79.
5. Allegretti Umberto. Instruments of Participatory Democracy in Italy. In: Perspectives on Federalism, 2012, Vol. 4, Issue 1, pp. 1-11.
6. Al-Qarawee Harith Hasan. Sectarian identities, Narratives and Political Conflict in Baghdad. In: The Levantine Review, 2015, Vol. 4, N 2, pp. 177-200.
7. Al-Qarawee Harith Hasan. Redefining a Nation: The Conflict of Identity and Federalism in Iraq. In: Perspectives on Federalism, 2010, Vol. 2, Issue 1, pp. 32-41.
8. Anderson Lawrence M. Theorizing Federalism in Iraq. In: Regional and Federal Studies, 2007, Vol. 17, N 2, pp. 159-171.
9. Anderson Liam. Ethnofederalism and the Management of Ethnic Conflict: Assessing the Alternatives. In: Publius: The Journal of Federalism, 2016, vol. 46, Issue 1, pp. 1-24.
10. Aqil Kazim. The United Arab Emirates, A.D. 600 the Present: A Socio-Discursive Formation in the Arabian Gulf. Dubai: Gulf Book Centre, 2000. 500 p.
11. Arretche Marta. Demos-Constraining or demos-Enabling Federalism? Political institutions and Policy Change in Brazil. In: Journal of Politics in Latin America, 2013, Vol. 5, N 2, pp. 133-150.



12. Bakvis Herman, Baier Gerry. Democracy, parliamentary reform and federalism / Democracy and Federalism Series. Kingston: School of Policy Studies, Queen's University, 2005, N 6. 5 p.

13. Bakvis Herman, Chandler William M. (Eds.). Federalism and the Role of the State. Toronto: University of Toronto Press, 1987. 320 p.

14. Barrué-Belou Rémi. Evolution of Intergovernmental Relations and the Strengthening of Autonomy. In: The Ways of Federalism in Western Countries and the Horizons of Territorial Autonomy in Spain. Berlin-Heidelberg: Springer Verlag, 2013, pp. 149-163.

15. Batt Judy. Federalism versus nationalism in post-communist state-building: the case of Moldova. In: Regional and Federal Studies, 1997, Vol. 7, Issue 3, pp. 25-48.

16. Benz Arthur, Broschek Jörg (Eds.). Federal Dynamics: Continuity, Change, and the Varieties of Federalism. Oxford: Oxford University Press, 2013. 394 p.

17. Benz Arthur, Sonnicksen Jared. Patterns of federal democracy: tensions, friction, or balance between two government dimensions. In: European Political Science Review, 2015, Vol. 9, N 1, pp. 3-25.

18. Beramendi Pablo. Federalism. In: Carles Boix, Susan C. Stokes, (Eds.). The Oxford Handbook of Comparative Politics. New York: Oxford University Press, 2007, pp. 752-781.

19. Blatter Joachim. Horizontalföderalismus and Swiss Democracy. In: Swiss Political Science Review, 2010, Vol. 16, N 2, pp. 247–277.

20. Brecher Jeremy, Costello Tin, Smith Brendan. Globalisation from Bellow. The Power of Solidarity. Cambridge: South End Press, 2000. 154 p.

21. Bühler Hanns, Luther Susanne, Plän Volker L. (Eds.). Federalism – a success story? / International Munich Federalism Days 2016. Munich: Hanns-Seidel-Stiftung, 2016. 200 p.

22. Burgess Michael. In Search of the Federal Spirit – New Theoretical and Empirical Perspectives in Comparative Federalism. Oxford: Oxford University Press, 2012. 347 p.

23. Burghess Michael. Comparative Federalism: Theory and Practice. London: Routledge, 2006. 364 p.

24. Capur Anur C. Principles of Political Science. New Delhi: Chand Publishing, 2014. 853 p.

25. Cebankova Elena. Adaptive Federalism and Federation in Putin's Russia. In: Richard Sakwa (Ed.). Power and Policy in Putin's Russia. New York: Routledge, 2013, pp. 111-132.

26. Chapman David. Can civil war be avoided? Electoral and Constitutional Models for Ethnically divided countries. London: Institute for Social Invention, 1999. 161 p.

27. Choudhry Sujit, Hume Nathan. Federalism, devolution and secession: from classical to post-conflict federalism. In: Rosalind Dixon, Tim Ginsburg (Eds.). Research Handbook on comparative constitutional law in Asia. New York: Edward Elgar Publishing, 2014, pp. 356-384.

28. Chryssochoou Dimitris N. Federalism and democracy reconsidered. In: Regional and Federal Studies, 1998, Vol. 8, Issue 2, pp. 1-20.

29. Church Clive H., Dardanelli Paolo. The Dynamics of Confederalism and Federalism: Comparing Switzerland and the EU. In: Regional and Federal Studies, 2005, vol. 15, N 2, pp. 163-185.

30. Coppieters Bruno, Emerson Michael. Conflict resolution for Moldova and Transdniestria through federalisation? Ceps Policy Brief, N 25. Brussels: Centre For European Policy Studies, 2002. 22 p.

31. Cordesman Anthony H., Khazai Sam. Iraq in Crisis / CSIS Reports. Washington: Center for Strategic and International Studies, 2014. 404 p.

32. Danilovich Alex (Ed.). Federalism, Secession, and International Recognition Regime. London: Routledge, 2018. 236 p.

33. Danilovich Alex (Ed.). Iraqi Kurdistan in Middle Eastern Politics. London: Routledge, 2016. 208 p.

34. Danilovich Alex. Iraqi Federalism and the Kurds: Learning to Live Together. Farnham, UK: Ashgate Publishing, 2014. 194 p.

35. Darwish Adel. Obituary: Sheikh Isa, Emir of Bahrain. In: Independent, 1999, 8 March.

36. Davis Eric. The Puzzle of Federalism in Iraq. In: Middle East Report, 2008, Vol. 38, N 247, pp. 42-47.

37. Diamond Larry, Morlino Leonardo (Eds.). Assessing the Quality of Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2005. 328 p.

38. Dodd Clement. Confederation, Federation, and Sovereignty. In: Perceptions: A Journal of International Affairs, 1999, Vol. 4, N 3.

39. Eisenstadt Michael, Knights Michael, Ali Ahmed. Iran's Influence in Iraq. Countering Tehran's Whole-of-Government Approach / Policy Focus, 2011, N 11. Washington: Washington Institute for Near East Policy. 34 p.

40. Elazar D. J. Cursed by Bigness or toward a Post-Technocratic Federalism. In: Publius / The Federal Polity, 1973, Vol. 3, N 2, pp. 239–298.

41. Elazar Daniel J. Exploring federalism. Tuscaloosa: University of Alabama Press, 1987. 335 p.

42. Elazar Daniel J. International and Comparative Federalism. In: PS. Political Science and Politics, 1993, N 26 (2), pp. 190-195.

43. Elazar Daniel J. Federalism and the way to peace / Reflections, N 13. Kingston: Institute of Intergovernmental Relations, Queen's University, 1994. 170 p.

44. Erk Jan, Anderson Lawrence M. The Paradox of Federalism: Does Self-Rule Accommodate
or Exacerbate Ethnic Divisions? New York: Routledge, 2013. 144 p.

45. Ergil Dogu. The Kurdish Question in Turkey / Document of mutual understanding or common set of principles. A Proposal for the Democratization of the Political System and Solution of the Kurdish Problem in Turkey. Center for the Research of Societal Problems (Ancara). In: Journal of Democracy, 2000, N 11, p. 122-135.

46. Evans Michelle. Rethinking the federal balance: how federal theory supports states' rights. In: The Western Australian Jurist, 2010, N 1, pp. 14-58.

47. Feeley Malcolm M., Rubin Edward L.Federalism. Political Identity and Tragic Compromise.Michigan: University of Michigan Press, 2009. 336 p.

48. Fossum Erik John, Jachtenfuchs Markus. Federal challenges and challenges to federalism. Insights from the EU and federal states. In: Journal of European policy, 2017, Vol. 24, Issue 4, pp. 467-485.
49. Galligan Brian. Federalism in Asia. In: Baogang He, Brian Galligan, Takashi Inoguchi (Eds.). Federalism in Asia. Cheltenham, UK, Northampton, MA, USA: Edward Elgar, 2007, pp. 290-314.
50. Garner Jay. Kurdistan's People: Key Builders of a New Federation. In: The Kurdistan Region: Invest in the Future / Kurdistan Regional Government Representation in the USA. Washington: Newsdesk Media Inc., 2007, pp. 22-24.
51. Ghanim David. Iraq's Dysfunctional Democracy. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2011. 255 p.
52. Gerring John, Thacker Strom, Moreno Carola. Are Unitary Systems Better than Federal Systems? Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association. Chicago: Palmer House Hilton, 2004. 33 p.
53. Griffiths Ann, Nerenberg Carl (Eds.). Handbook of Federal Countries Montreal and Kingston: McGill-Queen's Press, 2005. 462 p.
54. Greaves Nigel M. Rebels without a Cause? A Historicist Analysis of Iraqi Kurdistan's Current Political and Economic Development and Prospects for Independence. In: Alex Danilovich (Ed). Iraqi Kurdistan in Middle Eastern Politics. New York: Routledge, 2017, pp. 57-73.
55. Gunter Michael M. (Ed.). Kurdish Issues: Essays in Honor of Robert W. Olson. Costa Mesa, CA: Mazda Publishers, 2016. 319 p.
56. Gunter Michael M. Questions Arising Before and After Independence. In: Sasha Toperich, Tea Ivanovic, Nahro Zagros (Eds.). Iraqi Kurdistan Region: A Path Forward. Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2017, pp. 51-62.
57. Gunter Michael M., Yavuz Hakan. The Continuing Crisis in Iraqi Kurdistan. In: Middle East Policy, 2005, Vol. 12, Issue 1, pp. 122-133.
58. Halberstam Daniel. Federalism: A Critical Guide / Working Paper N 251 / Public Law and Legal Theory Working

Paper Series. Michigan: University of Michigan Law School, 2011. 50 p.

59. Heard-Bey Frauke. The tribal society of the UAE and its traditional economy. In I. Al Abed, P. Hellyer (Eds.). United Arab Emirates: A new perspective. London: Trident Press, 2010, pp. 98-116.

60. Heard-Bey Frauke. From trucial States to United Arab Emirates. 3rd ed. Dubai, UAE: Motivate Publishing, 2005. 548 p.

61. Hey Jeanne A. K. (Ed.). Small States in World Politics: Explaining Foreign Policy Behavior. London / Boulder: Lynne Rienner, 2003. 230 p.

62. Hobsbawm Eric. Nations and nationalism since 1780. Cambridge: Cambridge University Press, 1990. 206 p.

63. Hofmeister Wilhelm, Tayao Edmund (Eds.). Federalism and decentralization: perceptions for political and institutional reforms. Description: Singapore: Konrad-Adenauer-Stiftung, 2016. 270 p.

64. Hueglin Thomas O., Fenna Alan. Comparative Federalism: A Sistemaric Inquiry. Peterborough: Broadview Press, 2006. 390 p.

65. Inman Robert P. Federalism's Values and the Value of Federalism / NBER Working Paper N 13735. Cambridge: National Bureau of Economic Research, 2008. 48 p.

66. Isakhan Benjamin (Ed.). The Legacy of Iraq. From the 2003 War to the ‘Islamic State’. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2015. 278 p.

67. Ishiyama John T. Comparative Politics: Principles of Democracy and Democratization. New Jersey: John Wiley & Sons, 2011. 264 p.

68. Jones Jeremy, Ridout Nicholas. A History of Modern Oman. Cambridge: Cambridge University Press, 2015. 291 p.

69. Jones Renee. Does federalism matter? Its perplexing role in the corporate governance debate wake. In: Forest Law Review, 2006, Vol. 41, pp. 879-912.

70. Juc Victor. The european integration and the state reintegration – elements of the national interest of the Republic of Moldova. În: Partnership for prosperity: Materials of the international scientific and practical conference „Republic of Belarus – European Union: problems and perspectives of

partnership". Institute of Philosophy NASB, Minsk, June 13–14, 2013. Minsk: Law and Economy, 2014, pp. 167-182.

71. Jüde Johannes. Contesting borders? The formation of Iraqi Kurdistan's de facto state. In: International Affairs, 2017, Vol. 93, Issue 4, pp. 847–863.

72. Kalu John O., Bing Dov. Implication of Federalism in „Federal" Related Political Institutions: A Conceptual Analysis. In: Perspectives on Federalism, 2016, Vol. 8, Issue 3, pp. 45-68.

73. Kamrava Mehran. The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution. In: Orbis, 2012, Vol. 56, N 1, pp. 96-104.

74. Kavalski Emilian, Zolkos Magdalena (Eds.). Defunct Federalisms: Critical Perspectives on Federal Failure / Federalism Studies. New York: Routledge, 2016. 220 p.

75. Keil Soeren. Federalism as a Tool of Conflict-Resolution: The Case of Bosnia and Herzegovina. In: L'Europe en Formation, 2012, N 1 (363), pp. 205-218.

76. Keram Eziz Fauziya Khada. Federalism in Iraq between the constitutional forms and realistic of economic and political life. In: Research media (Baghdad University), 2010, Vol. 9, N 1, pp. 145-148.

77. Khalil Lydia. Stability in Iraqi Kurdistan: Reality or Mirage? Working Paper, 2009, June, N 2. Washington: The Saban Center at the Brookings Institution, 2009. 41 p.

78. Khan Shamsul, Kirmanj Sherko. Engineering confederalism for Iraq. In: National identities, 2015, vol. 17, N 4, pp. 371-385.

79. King Preston. Federalism and Federation. Baltimore: John Hopkins University Press, 1982. 159 p.

80. Klinkers Leo, Tombeur Herbert. The European Federalist Papers / Facts and Arguments for a European Federation. Amsterdam, 2014. 326 p.

81. Le Billon Philippe. Oil, Secession and the Future of Iraqi Federalism. In: MEPC Journal, 2015, vol. XXII, N 1, pp. 68-76.

82. Leben Charles. A Federation of Nation States or a Federal State? In: Christian Joerges, Yves Mény, Joseph Weiler (Eds.) What Kind of Constitution for What Kind of Polity: Responses to Joschka Fischer. Florence: European University Institute, 2000, pp. 99-111.

83. Leben Charles. Advancement of International Law. Oxford: Bloomsbury Publishing, 2010. 339 p.

84. Lijphart Arend. Patterns of Democracy. Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. Second edition. New Haven, Connecticut: Yale University Press, 2012. 368 p.

85. Livingston William A. Federalism and Constitutional Change. Oxford: Oxford University Press, 1957. 380 p.

86. Lluch Jaime. Visions of Sovereignty: Nationalism and Accommodation in Multinational Democracies. Pensylvania: University of Pensylvania Press, 2014. 344 p.

87. Macris Jeffrey R. The Politics and Security of the Gulf: Anglo-American Hegemony and the shaping of the region. New York: Routledge, 2010. 322 p.

88. Mallat Chibli. Federalism in the Middle East and Europe. In: Case Western Reserve Journal of International Law (Cleveland), 2003, Vol. 35, N 1, pp. 1-14.

89. Mallat Chibli. On the Specificity of Middle Eastern Constitutionalism. In: Case Western Reserve Jornal of International Law (Cleveland), 2006, Vol. 38, N 1, pp. 13-57.

90. McWhinney Edward. Comparative Federalism: States' Rights and National Power. Toronto: Toronto University Press. Second edition, 1962. 103 p.

91. Mehdi Noorbaksh. Shiism and Ethnic Politics in Iraq. In: Middle East Policy, 2008, Vol. XV, N 2, pp. 53-65.

92. Mengie Legesse Tigabu. Federalism as an Instrument for unity and the protection of minorities. In: Mizan Law Review, 2016, Vol. 10, N 2, pp. 265-295.

93. Mills Robin, Alhashemi Fatema. Resource Regionalism in the Middle East and North Africa: rich lands, neglected people. Washington: Brooking Institution, 2018. 51 p.

94. Moradia Jahanbakhsh, Motalebib Masoud. A Study of Federalism in Iraq from the View of the Micro Level of Analysis. In: Procedia - Social and Behavioral Sciences, 2015, N 205, pp. 493–498.

95. Morgenthau Hans J. National Interest and moral principles in foreign policy. In: The American Scholar, 1949, Vol. 18, N 2, pp. 207-212.



96. Morrow Jonathan. Weak Viability. The Iraqi Federal State and the Constitutional Amendment Process / Special Report 168. United States Institute of Peace, 2006, July.

97. Myerson Roger. Federalism and Incentives for Success of Democracy. In: Quarterly Journal of Political Science (USA), 2006, Vol. 1, N 1, pp. 3-23.

98. Natali Denise. The Kurdish Quasi-State: Development and Dependency in Post-Gulf War Iraq / Modern Intellectual and Political History of the Middle East. Syracuse: Syracuse University Press, 2010. 158 p.

99. Neukirch Claus. Coming closer to a solution in Moldova? In: Helsinki Monitor, 2003, N 4, pp. 89-99.

100. Norman Wayne. Negotiating Nationalism. Nation-building, Federalism, and Secession in the Multinational State.New York: Oxford University Press, 2006. 250 p.

101. O'Driscoll Dylan, van Zoonen Dave. The Future of Iraq: Is Reintegration Possible? In: MEPC Journal, 2017, N 3, pp. 34-47.

102. O'Leary Brendan, McGarry John, Salih Khaled (Eds.). The Future of Kurdistan in Iraq. Philadelphia: University of Pensylvania Press, 2005. 355 p.

103. Owen David. Balkan Odyssey. London: Victor Gollancz Ltd., 1995. 394 p.

104. Pateman Carole. Participatory Democracy Revisited. In: Perspectives on Politics, 2012, March, Vol. 10, N 1, pp. 7-19.

105. Peck Malkolm C. Formation and evolution of the Federation and its Institutions. In: Ibrahim Abed, Peter Hellyer Eds.) United Arab Emirates: A new perspective. – London: Trident Press Ltd, 2001, pp. 145-160.

106. Petersen Tore T. Richard Nixon, Great Britain and the Anglo-American Alignment in the Persian Gulf and Arabian Peninsula: Making Allies out of Clients. – East Bourne: Sussex Academic Press 2011.

107. Peterson J. E. The Future of Federalism in the United Arab Emirates. In: H. Richard Sindelar III and J. E. Peterson (Eds.), Cross currents in the Gulf: Arab Regional and Global Interests. London: Routledge, 1988, pp. 198-230.



108. Peterson J. E. Tribes and Politics in Eastern Arabia. In: Middle East Journal, 1977, Vol. 31, N 3, pp. 297-312.

109. Protsyk Oleh. Federalism and Democracy in Moldova. In: Post-Soviet Affairs, 2005, Vol. 21, Issue 1, pp. 72-90.

110. Rafaat Aram. The fundamental characteristics of the Kurdish nationhood project in modern Iraq. In: Middle Eastern Studies, 2016, Vol. 52, Issue 3, pp. 488-504.

111. Rafaat Aram. The Kurds in post invasion Iraq: the myth of rebuilding the Iraqi state. In: The Journal of Social, Political and Economic Studies, 2008, Vol. 33, Issue 4, pp. 405-425.

112. Regan Patrick, Wallensteen Peter. Federal Institutions, Declarations of Independence and Civil War. In: Civil Wars, 2013, Vol. 15, Issue 3, pp. 26-280.

113. Requejo Ferran, Nagel Klaus-Jürgen (Eds.). Federalism beyond federations: asymmetry
and processes of resymmetrization in Europe. Farnham: Ashgate, 2011. 279 p.

114. Riker William H. Federalism. In: Fred I. Creenstein, Nelson W. Polsby (eds.). Handbook
of Political Science: Governmental Institutions and Processes. Reading, MA: Addison-
Wesley, 1975, pp. 93-172.

115. Riker William H. Federalism: Origin, Operation, Significance. Boston: Brown and
Company, 1964.572 p.

116. Rodríguez Cristina M. Negotiating Conflict Through Federalism: Institutional and
Popular Perspectives. In: Yale Law Journal, 2014, Vol. 123, N 6, pp. 1626-2133.

117. Rugh William A. What are the Sources of UAE Stability? In: Middle East Policy, 1997, Vol. 5, Issue 3, pp. 14-24.

118. Rusu Victor. Future of National Sovereignty of the Republic of Moldova in the Perspective of European Integration. In: European Integration - Realities and Perspectives. International Conference. 7th Edition. Galați: Universitatea Danubius, 2012, pp. 794-800.



119. Sajič Nina. Understanding Federal Institutional Architecture. In: Политейа, 2017, Vol. 7,
N 13, pp. 53-71.
120. Saleh Nagham Mohammed. Federalism in the Iraqi Constitution 2005. Reality and
Ambition. In: Journal of International studies (Baghdad, Baghdad University, 2005, pp.
47-68.
121. Salisbury Pete. Federalism, conflict and fragmentation in Yemen. London: Saferworld.
2015. 24 p.
122. Samuels David. Federalism and Democratic Transitions: The „New" Politics of the
Governors in Brazil. In: Publius, 2000, Vol. 30, N 2, pp. 44-61.
123. Sartori Giovanni. Comparing and Miscomparing. In: Journal of Theoretical Politics,
1991, Vol. 3, N 3, pp. 243-257.
124. Schofield Richard. Borders and territoriality in the Gulf and the Arabian peninsula during the twentieth century. In: Richard Schofield (Ed.). Territorial Foundations of the Gulf States. New York: St. Martin's Press, 1994, pp. 1-17.
125. Schumacher Fritz E. Small Is Beautiful: Economics as if People Mattered / Reprint
Edition.New York: Harper Perennial 2010. 352 p.
126. Shakir Farah. The Iraqi Federation. Origin, Operation and Significance. London/New York: Routledge, 2017. 240 p.
127. Shapiro Robert A. Polyphonic Federalism: Toward the Protection of Fundamental
Rights. Chicago: The Chicago University Press, 2009. 256 p.
128. Sidjanski Dusan. The federal approach to the European Union or the quest for an unprecedented european federalism / Research and Policy Paper N 14. University of Geneva, 2001. 86 p.
129. Somin Ilya. Libertarianism and Federalism. In: Policy Analisis. Washington: Cato Institute, 2014, N 751. 20 p.

130. Stepan Alfred. Federalism and Democracy: Beyond the U.S. Model. In: Journal of Democracy, 1999, Vol. 10, N 4, pp. 19-34.

131. Sulaiman Rafik. The academic contrastive study based on Berzanis-Berzanisaionim, socialism and Kurdish Question. Berlin: Han Verlag, 2006. 290 p.

132. Sulaiman Rafik. The faces of Federalism. In: Victor Moraru (coord.) Europenizarea: fațetele procesului. Chisinau: IIESP, 2013, pp. 107-110.

133. Sulaiman Rafik. Contemporary federalism: some findings and reflections. In: Moldoscopie (Probleme de analiză politică), 2017, N 3, pp. 153-156.

134. Sulaiman Rafik. Federalism and confederalism: geopolitical aspects. In: Revista de Filosofie, Sociologie și Științe Politice (Chisinau, Institute for Legal Political and ociological Research of the Academy of Sciences of Moldova), 2011, N 3, pp. 209-212.

135. Sulaiman Rafik. Federalism: the conditions of functionality. In: Revista de Filosofie, Sociologie și Științe Politice (Institutul de Cercetări Juridice, Politice și Sociologice), 2017, N 2 (174), pp. 270-273.

136. Sulaiman Rafik. Iraq from state of nationalism to state of federalism. In: Tendințe contemporane ale dezvoltării științei: viziuni ale tinerilorcercetători / Materialele Conferinței științifice internaționale a doctoranzilor, Chișinău, 25 mai 2016. Chișinău: Universitatea Academiei de Științe a Moldovei, 2016, pp. 167-171.

137. Sulaiman Rafik. Kurds over the History / Scientific Studies on the History of Kurdistan. Berlin: Evra Verlag, 2004. 116 p.

138. Sulaiman Rafik. Political transformation in the Middle East (Syria as an example). In: International Journal of Communication Research (Iași, România), 2015, N 4, pp. 313-317.

139. Sulaiman Rafik, Moraru Victor. The issue of federalism in the political and scientific agenda of the Republic of Moldova.In: Revista de Filosofie, Sociologie și Științe Politice (Institutul de Cercetări Juridice, Politice și Sociologice), 2018, N 3 (178), pp. 27-43.

140. Sulaiman Rafik. The emergence of the federalism in United Arab Emirates. In: Știință, Educație, Cultură / Materialele Conferinței științifico-practice internaționale, Comrat, 4 februarie 2016. Vol. 1. Comrat: Universitatea de Stat din Comrat, 2016, pp. 202-205.

141. Sulaiman Rafik. The political interferences of federalism. In: Revista de Filosofie, Sociologie și Științe Politice (Chisinau, Institute for Legal and Political Research of the Academy of Sciences of Moldova), 2014, N 1, pp. 201-204.

142. Sulaiman Rafik. Theoretical and scientific studies based on visions of Sheikh Zayed. Berlin: Evra Verlag, 2007. 160 p.

143. Sulaiman Rafik. Way to federalism: the relevant Asian experience. In: Law and Politology (Azerbaidjan, Georgia, Republica Moldova), 2016, N 33, pp. 53-56.

144. Sulaiman Rafik.The phenomenon of federalism: opportunity of the approach in terms of political sciences: In: Convergențe spirituale Iași-Chișinău. Iași, 2017, N 12-13, pp. 301-305.

145. Tarr George Alan, Williams Robert F., Marco Joseph (Eds.). Federalism, subnational constitutions, and minority rights. Westport (CT), London: Praeger, 2004. 247 p.

146. The transition to democracy in Iraq / Document of the Conference of the Iraqi Opposition. Democratic Principles Working Report. London: DPWG, 2002. 98 p.

147. Toperich Sasha, Ivanovic Tea, Zagros Nahro (Eds.). Iraqi Kurdistan Region: A Path Forward. Washington, DC: Center for Transatlantic Relations, 2017. 248 p.

148. Vanli Ismet Chériff. Iraqi Kurdish revolution. Losanne: Free Press, 1963.

149. Vanli Ismet Chériff. Kurdish question in Syria to USA Congress. Losanne: Free Press,
2006.

150. Vanli Ismet Chériff. Memories. Lausanne: Jin Fondation, 2014.

151. Volden Craig. Origin, Operation, and Significance: The Federalism of William H. Riker. In: Publius. The Journal of Federalism, 2004, vol. 34, N 4, pp. 89-107.



152. Von Beyme Claus. Asymmetric federalism between globalization and regionalization. In: Journal of European Public Policy, 2005, Vol. 12, Issue 3 (Towards a federal Europe?), pp. 432-447.

153. Ward Lee. Montesquieu on Federalism and Anglo-Gothic Constitutionalism. In: Publius: The Journal of Federalism, 2007, Vol. 37, N 4, pp. 551-577.

154. Watts Ronald L. Comparing Federal Systems. 3rd edition. Montreal: McGill, Queen’s University Press, 2008. 205 p.

155. Watts Ronald L. Contemporary Views on Federalism. In: Bertus De Villiers (Ed.). Evaluating Federal System / Centre for Constitutional Analysis. Dodrecht-Boston-London: UTA and Co, 1997. 439 p.

156. Watts Ronald L. Executive Federalism: A Comparative Analysis / Research Paper N 26. Kingston: Qeen’s University, 1989. 24 p.

157. Watts Ronald L., Blindenbacher Raoul. Federalism in a Changing World – A Conceptual Framework for the Conference. In: Raoul Blindenbacher, Arnold Koller (Eds.). Federalism in a Changing World: Learning from Each Other. Scientific Background, Proceedings and Plenary Speeches of the International Conference on Federalism 2002. Montreal: McGill-Queen's University Press, 2003, pp. 7-25.

158. Watts Ronald L., Elazar Daniel J. Comparative Federalism and Post-Statism. In: The Journal of Federalism, 2000, Vol. 30, Issue 4, pp. 155–168.

159. Weingast Barry R. The Economic Role of Political Institutions: Market Preserving Federalism and Economic Development. In: Journal of Law, Economics and Organization, 1995, Vol. 11, N 1, pp. 1-31.

160. Wheare Kenneth C. Federal Government. Oxford: Oxford University Press, 1967. 266 p.

161. Williams Paul, Sommadossi Tiffany, Mujais Ayat. A Legal Perspective on Yemen’s Attempted Transition from a Unitary to a Federal System of Government. In: Utrecht Journal of International and European Law, 2017, N 33 (84), pp. 4-22.

162. Woelk Jens. What it means to be special in relations with the Central State: Institutions and Procedures. In: Jens

Woelk, Francesco Palermo, Josef Marko (Eds.).Tolerance through law. Leiden: MartinusNijhoff Publishers, 2008, pp. 121-142.

163. Yusuf Hamza A., Mohammed Bello Umar. State Stability and National Reconstruction: An Exploratory Review of Nigeria Federal System. In: Journal of Social and Management Sciences, 2017, Vol. 3, N 1, pp. 1-9.

164. Ziblatt Daniel. Structuring the State: The Formation of Italy and Germany and the Puzzle of Federalism. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006. 237 p.

b) in Romanian

165. Afanas Nicolai. Consecinţele confruntării geostrategice Nato-Rusia pentru securitatea Republicii Moldova. În: Procese integraționiste europene. Dezvoltarea economică în contextul globalizării. Ajustarea dreptului internațional la legislația internațională. Aspecte comparativ-contastive în filologia contemporană. Chișinău: IRIM, 2012, pp. 54-60.

166. Albu Natalia. Interesul național al Republicii Moldova în contextul aprofundării procesului de integrare europeană. În: Impact strategic (București),2012, N 2, pp. 70-78.

167. Bădescu Ilie, Mihăilescu Ioan (Coordonatori). Geopolitică. Integrare. Globalizare. București: Mica Valahie, 2011. 401 p.

168. Bârna Radu Cristian. Regiuni în state Federale / Idei și instituții regionale. Cluj: Editura Fundației pentru Studii Europene, 2012. 265 p.

169. Beniuc, Valentin. Instrumente de realizare a interesului şi securităţii naţionale în contextul integrării europene (cazul Republicii Moldova). În: Consolidarea administraţiei publice în contextul edificării statului de drept în Republica Moldova. Materialele conferinței ştiințifice internaționale. Chişinău, AAP, 2007, pp. 116-117.

170. Burian Alexandru. Geopolitica lumii contemporane. Chişinău: Tipografia Centrală, 2003. 456 p.

171. Casiadi Oleg. Interesul național al Republicii Moldova: între conjunctura și retorica proeuropeană. În: Academia de Administrare Publică – 15 ani de modernizare a

serviciului public din Republica Moldova. Materialele conferinţei internaţionale ştiinţifico-practice, Academia de Administrare Publică. Vol. 2.Chişinău: AAP, 2008, pp. 191–192.

172. Catană Vitali. Statul federal: principii și reglementări. In: Contrafort, 2003, N 7-8 (105-106), pp. 20-21.

173. Cebotari Svetlana. Identificări teoretico-conceptuale ale fenomenului „interes geostrategic". În: Studia Universitatis, 2014, N 3 (73), pp. 50-58.

174. Ciobu Emil. Promovarea interesului naţional – misiunea administraţiei publice: tradiţii, realităţi, perspective. În: Revista Adminstrarea Publică, 2008, N 2, pp. 86-99.

175. Constituția Republicii Moldova. In: Monitorul Oficial al Republicii Moldova, 1994, N 1.

176. Cuşmir Marcel, Cuşmir Carolina. Federalismul şi descentralizarea administrativă din perspectiva redimensionării principiului separaţiei puterilor. In: Administrarea publică, 2012, N 1, pp. 9-18.

177. Damian George. Federalism şi federalism. În: Timpul, 2 august 2012.

178. Damian George. Federalizarea germană nu merge la Chişinău. Timpul, 20 mai 2011.

179. Dodon insistă pe federalizare: Noi de facto suntem un stat federal. In: Independent, 2016, 2 martie.

180. Dungaciu Dan. Acceptarea unei federații în Ucraina ar pune punct pe viitorul euroatlantic al regiunii. In: Revista „Timpul", 2014, N 181, p. 4.

181. Dungaciu Dan. Moldova ante portas. București: Tritonic, 2005. 320 p.

182. Ejova Cristina, Cujba Anastasia. Repere istoriografice şi teoretico-conceptuale ale cercetării interesului naţional. În: Studia Universitatis Moldaviae, 2013, N 3 (63), pp. 32-38.

183. Enciu Nicolae. Populaţia titulară a Republicii Moldova faţă în faţă cu minorităţile naţionale. In: Arena Politicii, 1998, N 4 (16).

184. Gorceac Sergiu, Dumitraş Tudor Rusandu Ion. Conceptul „interes naţional" în geopolitică. În: Economica (Supliment), 1997, pp. 27-31.

185. Grosu Ruslana. Evoluția relațiilor Republicii Moldova cu unele state din arealul geopolitic musulman. Chișinău: Reclama, 2015. 256 p.

186. Grozavu Petru. Republica Moldova şi Ucraina: licitaţie la federalizare. In: Ziarul de Garda, 2012, 12 august.

187. Guceac Andrei. Ansamblul trăsăturilor distincte ale suveranității și independenței în condițiile statului federativ și confederativ. În: Studia Universitatis Moldaviae, Seria Științe Sociale, 2017, N 3 (133), pp. 138-147.

188. Guceac Ion. Curs elementar de drept constitutional. Vol. I. Chisinau: Reclama, 2001. 280 p.

189. Interesul naţional ca prioritate politică a dezvoltării durabile a societăţii In: Puterea politică şi coeziunea socială în Republica Moldova din perspectiva integrării europene. Chișinău: Institutul Integrare Europeană şi Ştiinţe Politice al AŞM, 2010, pp. 38-70.

190. Juc Victor. Juc Victor. Asigurarea securităţii naţionale a Republicii Moldova prin realizarea intereselor naţionale. In: Academos, 2009, N 4, pp. 44-49.

191. Juc Victor. Edificarea relaţiilor internaţionale postrăzboi rece: aspecte teoretico-metodologice şi replieri geostrategice. Chișinău: Instititul Integrare Europeană şi Ştiinţe Politice al Academiei de Ştiinţe a Moldovei, 2011. 248 p.

192. Juc Victor. Fundamentul şi evoluţia conceptului de interes naţional. In: Revista de Filosofie, Sociologie şi Ştiinţe Politice, 2009, N 2, pp. 122-136.

193. Juc Victor. Interesul naţional – factor determinant al priorităţilor strategice de politică externă a Republicii Moldova (integrarea europeană). În: Statul Moldovenesc la 650 ani: priorităţile administraţiei publice – consolidare, dezvoltare, prosperare / Materiale ale Conferinţei internaţionale ştiinţifico-practice, Academia de Administrare Publică, 21 mai 2009, Chişinău: AAP, 2009, pp. 304-309.

194. Marga Andrei. Criza și după criză. Ediția a II-a. Cluj-Napoca: Eikon, 2010. 210 p.

195. Mironova Svetlana. Relaţiile politice ale Unităţii teritoriale autonome Găgăuzia (Gagauz Yeri) cu autorităţile centrale ale Republicii Moldova: realităţi şi perspective. Autoref. al tezei de doctor în științe politice. Chișinău: USM, 2011. 28 p.

196. Moraru Victor. Labirinturile politicii. Chișinău: USM, 1991. 38 p.

197. Moraru Victor. Provocarea Kosovo: separatismul ca generator al tensionării internaționale. In: Revista de Filosofie, Sociologie și Ştiințe Politice, 2011, N 1, pp. 134-141.

198. Negru Boris, Negru Alina. Teoria generală a dreptului şi statului. Chişinău: Bons Offices, 2006. 520 p.

199. Nicolenco Andrei. Interesul naţional/statal - factor determinant al politiii externe. În: Relaţii internaţionale. Plus, 2013, N 2, pp. 32-44.

200. Osoianu Ion. Federalizare sau regionalizare? Experienţa europeană, perspectivele Republicii Moldova. Studiu. Chişinău: Institutul de Politici Publice, 2003. 49 p.

201. Pantea Oleg. Elemente de analiză praxiologică a contractului normativ ca izvor al dreptului constituțional (actul de constituire a statelor federative). In: Analeleștiințifice ale Universității de Studii Europene din Moldova. Chișinău: USEM, 2015, pp. 5-10.

202. Pascalu Inna. Identificări conceptuale ale politicii externe, interesului naţional şi procesul integraţionist . În: Vector european, 2015, N 3, pp. 90-94.

203. Pîntea Iurie. Identificarea pericolelor existente şi probabile pentru interesele naţionale de bază ale Republicii Moldova. În: Apărarea şi securitatea naţională a Moldovei: anul 2001. Chişinău: IPP, 2001, pp. 18-37.

204. Proiectul federalizării Republicii Moldova. In: Provincia, 2002, N 6-7, pp. 13-15.

205. Protsyk Oleh, Bucătaru Igor, Volentir Andrei. Competiţia partidelor în Moldova: ideologie, organizare internă şi abordarea conflictelor etno-teritoriale. Chișinău: CEP USM, 2007. 204 p.

a. Republica Moldova poate deveni arena mai multor scenarii periculoase. In: Moldova Suverană, 2014, 4 ianuarie.

206. Roşca Ludmila. Perceperea interesului naţional - condiţie a maturizării societăţii civile din Republica Moldova. În: The Impact of Foreign Policy on the Naţional Interest: Materialele Conferinţei ştiinţifico-practice internaţionale, 15 mai 2015. Chişinău: IRIM, 2015, pp. 91-102.



207. Saca Victor, Saca Silvia. Interesul naţional şi factorul etnic în condiţiile Republicii Moldova: semnificaţii şi determinări. In: Studia Universitatis, 2007, N 3, pp. 222-227.

208. Saca Victor. Interese politice și relații politice: dimensiuni tranzitorii. Chişinău: CEP USM, 2001. 472 p.

209. Saca Victor. Interese politice şi transformări democratice în contextul câmpului politic din Republica Moldova. În: Moldoscopie (Probleme de analiză politică), 2013, N 3 (LXII), pp. 91-109;

210. Saca Victor. Interesul naţional al Republicii Moldova în contextul extinderii Uniunii Europene. În: Revista de Filosofie, Sociologie și Științe Politice, 2010, N 3, pp. 37-42.

211. Saca Victor. Relația interes național - politică externă în condițiile Republicii Moldova. În: Teoria şi practica administrării publice. Chişinău: AAP, 2010, pp. 310-314.

212. Smochină Andrei. Federalizarea Republicii Moldova: pro et contra. În: Ştiinţa universitară la începutul mileniului trei: simpozion științific internațional / Universitatea Liberă Internațională din Moldova, 15 octombrie 2002. Rezumatele comunicărilor. Chișinău: Pontos, 2002, pp. 16-18.

213. Stăvilă Ion. Evoluţia reglementării conflictului transnistrean în anii 1992-2009. In: Revista de Filosofie, Sociologie si Științe Politice, 2009, N 2, pp. 74-96.

214. Țibrigan Nicolae. Soluția federalismului pentru Republica Moldova: proiecte și perspective Raportul Fundației Universitare a Mării Negre / Policy Memo N 21. București: FUMN, 2016. 43 p.

215. Țurcan Serghei, Volentir Andrei. Federalism versus devoluţie. In: Reintegrarea Moldovei. Soluţii şi modele. Chişinău, TISH, 2005, pp. 311-342.

216. Varzari Pantelimon. Considerente privind evoluţia statului Republica Moldova. In: Moldoscopie (Probleme de analiză politică), 2018, N 1 (LXXX), pp. 50-167.c) in Russian

217. Аллави Али. Кризис в Ираке и грядущий порядок на Ближнем Востоке. In: Россия в глобальной политике, 2014, N 3, pp.162-176.

218. Артеев Сергей. Международные связи субгосударственных акторов в контексте эволюции



федерализма. In: Вестник МГИМО – Университета / MGIMO Review of International Relations, 2018, N 2 (59), pp. 145-164.

219. Баранов А. В. Федерализм в исламском мире. In: Человек. Сообщество. Управление, 2004, N 3-4, pp. 112-123.

220. Бенюк Валентин. Обеспечение безопасности малых стран в условиях устоявшихся и развивающихся инновационных экономик. In: The Impact of Foreign Policy on the Naţional Interest: Materialele Conferinţei ştiinţifico-practice internaţionale, 15 mai 2015. Chişinău: IRIM, 2015, pp. 3-36.

221. Бенюк Валентин. Общетеоретические подходы к вопросу о федерализме. Chișinău: CEP USM, 2006. 55 p.

222. Большаков А. Г. Судьба федералистских проектов на постсоветском пространстве.
In: Политейя, 2007, N 1 (44), pp. 112-125.

223. Брезгулевская Наталья В. Виды федерации и модели федерализма. In: Известия вузов. Правоведение, 2005, N 3, pp. 150-162.

224. Буриан Александр. Федерализация Европейского союза и перспективы НАТО. In: Revista Moldovenească de Drept Internațional și Relații Internaționale, 2013,N 1, pp.20-33.

225. Бусыгина Ирина, Захаров Андрей. Sum ergo cogito. Политический минилексикон. Москва, 2006. 276 p.

226. Володина Нина. Конституционные основы современных исламских государств Азии: Королевство Саудовская Аравия и Объединенные Арабские Эмираты. In: Современное право (Москва), 2015, N 4, pp. 149-153.

227. Головенкин Е. Н. Системный подход: эволюция и его применимость в современной политической теории. In: Вестник Российского Университета Дружбы Народов. Серия: Политология, 2016, N 1, pp. 48-57.

228. Грачев Сергей Иванович, Харламов Антон Алексеевич. Сирия как детерминанта геополитической ориентации и экономических интересов. In: Общество: политика, экономика, право, 2017, N 3, pp. 51-55.

229. Грибанова Галина И. Федерализм как инструмент конфликторазрешения на постсоветском пространстве: почему «нет»? In: Вестник СПбГУ. Сер. 6. Политология. Международные отношения, 2016, Вып. 1, pp. 4-14.

230. Гумбатов Зия Эльчин, Камынин Владимир. Особенности федерализма в современном Ираке. In: Известия Уральского Федерального Университета, Серия 3. Общественные Науки, 2018, Том 13, N 2 (176), pp. 135-142.

231. Гурбангельдиев Арслан М. Роль США в реструктуризации Ближнего Востока. In: Вестник РУДН, серия Международные отношения, 2015, том 15, N 3, pp. 91-98.

232. Добрынин Н. М. Российский федерализм: становление, современное состояние и перспективы. Новосибирск: Наука, 2005. 429 p.

233. Дюрре Мехмет Икбаль. Самоопределение курдов в Сирии: истоки, формы и международные перспективы. In: Вестник МГИМО – Университета / MGIMO Review of International Relations, 2017, N 4 (55), pp. 183-193.

234. Захаров Андрей. „Спящий институт": Федерализм в современной России и в мире / Предисл. Камерона Росса. Москва: Новое литературное обозрение, 2012. 144 p.

235. Золотовская Елена. Особенности формы государственного правления Объединенных Арабских Эмиратов. In: Право и государство: теория и практика, 2015, N 9 (129), pp. 82-85.

236. Игнатенко И. М. Становление новой модели российского федерализма. In: Государственная политика и управление в России, 2015, N 5 (50), pp. 105-112.

237. Исмаил Самир. Ближний Восток в системе современной международной политики. In: Вестник Российского Университета Дружбы Народов, серия Политология, 2008, № 1, pp. 66-73.

238. Казарян А. А. Политические факторы федерализма России. In: Гуманизация образования. Научно-практический журнал, 2014, N 4, pp. 86-92.

239. Калина Владимир. Федерализм и демократия в России: итоги и перспективы. In: Вестник Российского государственного гуманитарного университета, 2009, N 11, pp. 20-31.

240. Кузнецов Василий, Звягельская Ирина. Проблемы государственности на Ближнем Востоке. In: Свободная мысль, 2015, N 4, pp. 18-31.

241. Кумарасвами Полур Раман. Саудовская Аравия: имперское перенапряжение? Почему слабеют позиции Эр-Рияда. In: Россия в глобальной политике, 2016, Vol. 14, pp. 202-215.

242. Лукьянова Елена А. „Золотая середина” российского централизма, или еще раз об истоках федеративной природы России. In: Право. Журнал Высшей школы экономики, 2015, N 1, pp. 4–21.

243. Мазур Ольга. Ближний Восток: на острие противоречий. In: Век глобализации, 2015, N 1, pp. 106-113.

244. Назария Сергей. Федерализация Республики Молдова, ее внешнеполитический курс и перспективы молдавской государственности. In: Молдово-Приднестровский регион / Бюллетень, 2014, N 1–2 (16–17), pp. 59-61.

245. Никитина Т. А. Генезис и развитие современной модели федерализма в России / Автореф. дис. канд. полит. наук. Уфа, 1999.

246. Остром Винсент. Смысл американского федерализма: что такое самоуправляющееся общество / пер. с англ. А. Оболонского. Москва: Арена, 1993.

247. Петухов Алексей В. Эволюция российского федерализма: политико-правовой анализ. In: Известия высших учебных заведений. Поволжский регион. Общественные науки. 2009, № 3 (11), pp. 3-11.

248. Сироткин Михаил Владимирович. Особенности федерализма на современном этапе развития России / Автореф.дис. канд. юрид. наук. Москва, 2005.

249. Теоса Валентина. Модернизация международных стратегий как императив глобального развития. In: Essam-Abou Salem. Международные стратегии разрешения региональных конфликтов: современные подходы и практики (На примере палестино-израил. конфликта). Научн. ред. В. Теоса. Кишинэу: CEP USM, 2011, pp. 5-9.

250. Труевцев Константин. Ближний Восток: морфология конфликта и постконфликтный дизайн. In: Контуры глобальных трансформаций: политика, экономика, право, 2017, N 10 (2), pp. 143–166.



251. Турьинская Х.М. Ливия. Возможен ли возврат к федерализму? Азия и Африка сегодня, 2015, N 8, pp. 18-23.

252. Язькова Алла. Несвоевременные заметки о федерализме. Теория и практика федерализма: международный опыт. In: Вестник Европы, 2009, N 26-27, pp. 66-77.

253. Яковина Іван. Федерализация Сирии. Курды объявили автономию, Турция готовится к войне. In: Новое время (Kiev), 2016, 18 March. d) in other languages

254. Alber Elisabeth. WechselwirkungenimFrankreich der dreiOzeane: unterschiedlicheAuswegeaus der Impasse zwischen Assimilation und Emanzipation. In: Jahrbuch des Föderalismus 2009: Föderalismus, Subsidiarität und Regionen in Europa. Baden-Baden: NomosVerlag, 2009, pp. 275-287.

255. Al-Dabbagh Harith. L'Irak au bord de l'éclatement, les dix péchés capitaux d'une reconstruction ratée / Cahiers du CÉRIUM. Working Paper N 1. Montréal. Centre d'études et de recherches internationales de l'Université de Montréal,2014.p 25.

256. Baban Bryar. La région du Kurdistan-Irak entre fédération et indépendance. In: Civitas Europa, 2015, Vol. 34, N 1, pp. 21-53.

257. Bieber Florian. EinmultiethnischerStaat? InstitutionelleAusformung und politischeWirklchkeit. In: Olaf Leiße, Martin Roth, Christian Gesellmann [Eds.]. Die Republik Kosovo – Der jüngste Staat Europas. Einepolitische Bestandsaufnahmeseit der Unabhängigkeitserklärung. Baden-Baden: Nomos, 2013, pp. 139-158.

258. Cornea Sergiu. Realisation des principes d'autonomie locale en Republique de Moldova: le cas de Gagaouzie. In: Proceedings of International Conference „Exploration, education and progress in the third millennium", Galaţi, 29th–30th of April 2011. Vol. II, N 3. Galați: Galati University Press, 2011, pp. 32-44.

259. Fisichella Domenico. Federalismo. In: Opinioni: nuove notizie. 2013, Giugno, pp. 4-5.

260. Fisichella Domenico. Contro il federalismo. Seconda edizione / Collezione „I libri di Percorsi". Roma: Pantheon, 2004. P.72.

261. Juc Victor, Dodu-Savca Carolina. L'intérêt national – facteur detérminant des priorités stratégiques de la République de Moldova. In: Revista de Filosofie, Sociologie și Științe Politice, 2014, N 2, pp. 7-26.

262. Moraru Victor. Pluriculturalismo e separatismo: il caso moldavo. In: Arianna Montanari et al. Identità Nazionali e Leadership in Europa. Roma: Jouvence, 2001, pp. 301-314.

263. Kymlicka Will. La voie canadienne. Repenser le multiculturalisme. Montreal: Boreal, 2003.p. 342.electronic sources

264. Al Fadhal Munther. The federalism and the future of Iraq / Paper presented at International Conference „Iraqi Kurdistan - Ten years of self-rule and future prospects". University of Southern Denmark, Odense, Denmark, 30th November-1st December 2002. [On-line]: http://www.ifimes.org/en/7882-the-federalism-and-the-future-of-iraq (Accessed 18.07.2018).

265. Alexe Dan, Barbăroșie Liliana. Despre federalism. [On-line]. www.europalibera.org/content/article/24562658.html. (Accessed 13.01.2013).

266. Al-Mawlawi Ali. Functioning Federalism' in Iraq: A Critical Perspective. [On-line]: http://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/03/11/functioning-federalism-in-iraq-a-critical-perspective/ (Accessed 24.09.2018).

267. Bahram Yagmir. An analysis of the federal state system in Iraq. [On-line]: http://politikaakademisi.org/2014/08/23/an-analysis-of-the-federal-state-system-in-iraq/(Accessed 22.08.2018).

268. Bahry Donna. The new federalism and the paradoxes of regional sovereignty in Russia. [On-line]: https://www.ucis.pitt.edu/nceeer/2004_816-01_Bahry.pdf(Accessed 15.05.2017).

269. Bershidsky Leonid. The Best Bet for Syria: Freeze the Conflict. Putin and Trump seem to be heading toward de facto partition. Bloomberg.com, 3 May 2017. [On-line]: https://www.bloomberg.com/view/articles/2017-05-03/the-best-bet-for-syria-freeze-the-conflict (Accessed 10.06.2017).

270. Bookchin Murray. The Meaning of Confederalism. In: Green Perspectives, 1989, N 20. [On-line]:

http://inclusivedemocracy.org/dn/vol1/bookchin_confederalism.htm (Accessed 2.01.2014).

271. Boțan Igor. The Federalization of the Republic of Moldova: Opportunities and Risks. [On-line]: http://e-democracy.md/en/monitoring/politics/comments/20021209/ (Accessed 17.02.2017).

272. Catană Vitali. Gestionarea conflictelor: analiză comparată şi perspective pentru Republica Moldova / IPP. [On-line]: http://www.ipp.md/doc.php?l=ro&id=53&idc=162 (Accessed 13.03.2017).

273. Danckaers Tine. Iraq, a federal state in the making. In: Mondiaal Nieuws, 2008, 8 December. [On-line]: http://www.mo.be/en/article/iraq-federal-state-making (Accessed 30.06.2011).

274. Davenport John J. For a Federation of Democracies: Response to Stephen Shlesinger. In: Ethics and International Affairs, 2009, Vol. 23, N 1. [On-line]: http://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2009/for-a-federation-of-democracies-response-to-stephen-schlesinger/ (Accessed 5.06.2017).

275. Dodd Clement H. Confederation, Federation, and Sovereignty. In: Perceptions: Journal of International Affairs, 1999, Vol. 4, No. 3. [On-line]: http://sam.gov.tr/wpcontent/uploads/2012/01/clement-h.-dodd.pdf (Accessed 27.03.2017)

276. Eland Ivan. The Way Out of Iraq. Decentralizing the Iraqi Government. Independent Institute, 2005, January 14. [On-line]: http://www.independent.org/publications/policy_reports/detail.asp?id=16 (Accessed 10.04.2016).

277. Federalism in the Middle East. International conference. Freeman Spogli Institute, Stanford University. February 15-16, 2017. [On-line]: http://academicexchange.com/conferences/1403-2/ (Accessed 10.06.2017).

278. Federalism is not wanted by both Moldova and Transnistria. [On-line]: http://www.moldova.org/en/expert-federalization-is-not-wanted-by-both-moldova-and-transnistria-232702-eng/ (Accessed 23.09.2017).

279. Foley Sean. The UAE: Political Issues and Security Dilemmas. In: MERIA –Middle East Review of International Affairs, 1999, Vol. 3, N 1. [On-line]: http://www.rubincenter.org/1999/03/foley-1999-03-03/ (Accessed 16.07.2018).

280. Gargash Anwar. Federalism is more viable than separation. [On-line]: http://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2017/09/23/UAE-minister-Gargash-Federal-system-better-alternative-to-separation-.html (Accessed 23.07.2018).

281. Lehmbrush Gerhard. Federal state-building and the origins of executive federalism: A comparison of Austria, Germany and Switzerland. Academia.Edu. [On-line]: https://www.academia.edu/5670885/Federal_state-building_and_the_origins_of_executive_federalism_A_comparison_of_Austria_Germany_and_Switzerland (Accessed 25.04.2017).

282. Karkouti Mustapha. World has failed Syria. [On-line]: https://gulfnews.com/opinion/thinkers/world-has-failed-syria-1.2282685 (Accessed 26.09.2018)

283. Manzarari Dumitru. There are no natural prerequisites for federalism in Moldova. [On-line]: http://www.azi.md/ro/story/214 (Accessed 17.03.2017).

a. Masrour Barzani: We Will Never Give up on Our Land. 26.02.2018. [On-line]: http://www.basnews.com/index.php/en/interviews/418187 (Accessed 28.02.2018).

b. Mohammed Ala Jabar. The Politics of Iraqi Kurdistan: Towards Federalism or Secession? / PhD Thesis. University of Canberra, 2013. [On-line]: http://www.canberra.edu.au/researchrepository/file/3bee44d0-f162-8598-ad64-033aa44dd1e3/1/full_text.pdf. (Accessed 12.08.2018).

284. Moubayed Sami. Weak regimes accelerate shift towards federalism. [On-line]: http://gulfnews.com/news/mena/syria/weak-regimes-accelerate-shift-towards-federalism-1.2106368. (Accessed 16.05.2018).

285. Murolo Giuseppe. I disastri del federalismo. [On-line]:

http://www.murolo.it/index.php?page=diario&id=4&nome=I-disastri-del-federalismo (Accessed 2.12.2015).

286. Natali Denise. Can Federalism Work in Iraq? [On-line]: https://www.files.ethz.ch/isn/134644/ER-Iraq%20Federalism.pdf (Accessed 12.08.2018).

287. Norris Pippa. Stable democracy and good governance in divided societies: Do power-sharing institutions work? Paper for presentation at the International Studies Association 46th annual convention. Cambridge: Harvard University, John F. Kennedy School of Government, 2005. [On-line]: https://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/Powersharing%20solutions.pdf (Accessed 1.06.2017).

288. Pack Jason, Bruce St John Ronald. Libya's missteps threaten descent into federalism [On-line]: https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2012/06/2012614115342445476.html (Accessed 15.01.2015).

289. PSDM consideră că constituirea unei federaţii în baza a doar doi subiecţi va transforma Moldova într-o zonă de instabilitate şi de confruntări politice permanente. [On-line]: http://www.infotag.md/reportaje/764151/(Accessed 2.02.2014).

290. Ricklefs Norman, Fathallah Hadi. From Syriato Iraq: federalize or perish.2016, 8 November. [On-line]: https://worldpolicy.org/2016/11/08/from-syria-to-iraq-federalize-or-perish/(Accessed 10.07.2018).

291. Rodden Jonathan, Rose-Ackerman Susan. Does Federalism Preserve Markets? Yale Law School Scholarship Series. Paper, 1997, 590. [On-line]: http://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/590 (Accessed 22.10.2012).

292. Syria civil war: Key powers „consider federal division”. [On-line]: https://www.aljazeera.com/news/2016/03/syria-civil-war-key-powers-federal-division-160311072916545.html (Accessed 16.08.2017).

293. Schofield Julian. Conflict resolution in an emerging multilateral world. Federalism and confederalism / Lecture Notes. Montreal, Quebec: Concordia University Press, 2003. [On-line]:

http://tamilnation.co/conflictresolution/federalism/federalismcon federalism.htm (Accessed 19.01.2018).

294. UK Foreign Secretary says federalism best solution for Syria. ARA News, 27 January, 2017. [On-line]: http://aranews.net/2017/01/uk-foreign-secretary-says-federalism-best-solution-for-syria/. (Accessed 10.06.2017).

295. Зубов Андрей. Является ли федерализм наилучшей формой обеспечения прав и свобод граждан России? [On-line]: http://www.hrights.ru/text/b12/Chapter16.htm (Accessed 12.05.2017).

296. Исаев Леонид. Федерализм в Йемене: на обломках счастье сложно строить. [On-line]: http://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/federalizm-v-yemene-na-oblomkakh-schaste-slozhno-stroit/(Accessed 18.12.2017).

297. Кузнецов Василий, Салем Валид. Безальтернативная хрупкость: судьба государства-нации в арабском мире / International Middle Eastern Studies Club. [On-line]: https://imesclub.org/ru/tribune-rus/2018-03-14-13-16-46 (Accessed 10.04.2018).

298. Лузин Павел. Кремлевский колониализм vs. федерализм. [On-line]: http://intersectionproject.eu/ru/article/politics/kremlevskiy-kolonializm-vs-federalizm (Accessed 15.05.2017)

299. Наумкин Виталий. „Ящик пандоры" федерализации на Ближнем Востоке. [On-line]: http://ru.valdaiclub.com/a/highlights/yashchik-pandory-federalizatsii/ (Accessed 15.07.2018).

300. Новая тактика России по развалу Украины. Свободная пресса, 19.03.2017 [On-line]: http://svpressa.ru/politic/article/168594/ (Accessed 10.06.2017).

301. США поддерживают курдский федерализм в Ираке и сильное КРГ. [On-line]: http://riataza.com/2018/01/31/ssha-podderzhivayut-kurdskiy-federalizm-v-irake-i-silnoe-krg/ (Accessed 15.04.2018).

302. PATTEN , ALAN. POLITICAL THEORY AND LANGUAGE POLICY ،McGill University , Vol. 29 No. 5, October 2001 691-715 - © 2001 Sage Publications

303. Stanford Encyclopedia of Philosophy, "Federalism" . *First published Sun Jan 5, 2003; substantive revision Thu Jun 7, 2018* . https://plato.stanford.edu/entries/federalism/

304. زكريا، ميشال. قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، 1993

305. صالح، نغم محمد. الفيدرالية في الدستور العراقي 2005 (الواقع والطموح)، دراسات دولية، العدد 41. . https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60798

306. العامري، صالح صغير. الإصلاح السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودوره في التغير السياسي(1991- 2010)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، 2011.

307. عبد الجبار، فالح، متضادات الدستور الدائم، مأزق الدستور، نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2006، ص61

308. عثمان، حسين محمد عثمان، النظم السياسية والقانونية الدستورية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص107- 109

309. العرداوي, خالد عليوي. توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفيدرالية والواقع الدستوري العراقي, بحث منشور على الموقع التالي 2013/11/17. http://www.iraqmemory.org

310. عيدان، ماجد نجم، و حسام شكر أمين . إشكالية التجربة الفيدرالية في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك. العراق. ص215، وما يليها. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=103271

311. الفهري، عبد القادر الفاسي، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013

312. مولود, عمر محمد. الفيدرالية وإمكانيات تطبيقها في العراق, ط2 , مؤسسة موكرياني, أربيل, 2003, 222-223.

313. هارمان، هارالد. تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، تر: سامي شمعون، مراجعة محمد حرب فرزات، ص69

قائمة المحتويات

